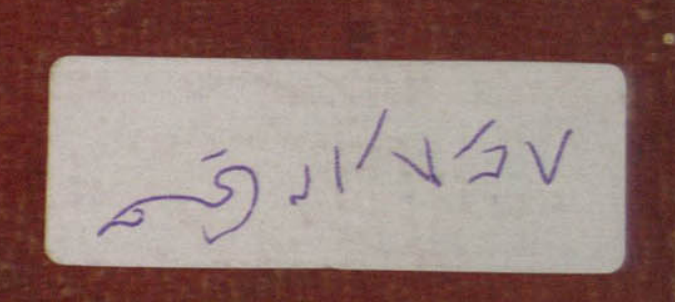






۱۷۳۷۷

المقالة الثانية في الحركة وما يجري مجراها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله ودفعي حتى كخروج الغد الى الفعل عن القوة لا يخفى ان الغد هو نفس الزمان لا متى يكون خروجه الى الفعل يستلزم خروجه متى ايضا اليه فاكتفى الشيخ بالملزوم عن اللازم ويمكن ان يقال ان الغد هو اليوم الذي بعد اليوم الذي فيه احد فقد اخذ في مفهومه نسبة احدا اليه وهي متاه فخروجه الى الفعل خروج المتى الى الفعل فتامل قوله والحركة يوخذ الزمان في حدها اي على تقدير تحديدها باحد التحديدات الآتية فهي مما يتوقف عليه بيان الدور على تقدير احد التحديدات الآتية لانه مقدمة محققة في الواقع توجب عدم السهولة المذكورة كالمقدمات السابقة عليها فافهم قوله فان ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئا ما تحرك اليه ما نافية والجملة خبر ان وقوله وانه بالحركة يصل اليه عطف على الخبر او على مجموع الجملة وقوله فانه في حال ما يكون تفريع على الجملة المذكورة او الجملتين واما جعل ما للتنكير وجعل جملة يتحرك اليه صفة شيئا وكذا ما عطف عليه وجعل خبر ان قوله فانه لا يكون حاله آه فهو وان كان ظ العبارة فلا يستقيم فان عدم مساواة حاله في الصورتين انما يترتب على اذا كان المتحرك بالقوة شيئا يتحرك اليه وانه بالحركة يصل اليه لا على ما اذا لم يكن كذلك كما هو مقتضى الكلام على هذا التوجيه فتفطن قوله كان كل متغير متحركا ولكن ليس كذلك ان اريد بالغيرية مغايرة شيء لشيء فذلك واضح وان اريد بها التغير من حال الى حال فلا يكون ايضا كذلك لان التغير قد يكون دفعة فكل

متغير

متغير لا يلزم ان يكون متحركا قوله طبيعة غير محدودة كان المراد انها قابلة للقسمة الى غير النهاية ولا ينتهي قسمتها الى حد لا يمكن قسمتها بعده وح فانقض باللانهاية كما ترى فان اللانهاية في الشيء توجب كونه غير محدود بهذا المعنى واما مفهوم اللانهاية كما هو ظ كلام الشيخ فليس كذلك قوله انكار بعضهم لها كانه اشارة الى انه لا يستقيم توصيف الحركة بمعنى التوسط به وانما يستقيم ذلك الحركة بمعنى القطع مع ان الحركة الموجودة عندهم هي التوسطية قوله فان الذهن السليم يكفي في تزييفها ما قلناه اما الاولان فقد ذكرها الامام وما اورده اما الاخير فلان الخروج الى الفعل اعم من الحركة لتحققه في التغير الدفعي ايضا فيرد عليه على التعريف الثاني او مرادف للحركة فيرد عليه ما يورده على التعريف الاول ولعل الحركة ان الشيخ جعله اعم حيث حكم بكفاية ما قاله في تزييف الجميع فافهم قوله فان الحركة ان عني بها الامر المتصل آه الظاهر انه ان كان للحركة وجود فذلك الامر المتصل اولى واحرى وما ذكره الشيخ من انه لا يحصل للمتحرك وهو بين المبدا والمنتهى تم بل يجوز ان يحصل له في البين لكن حصولا تدريجيا منطبقا على الزمان فان وجود الزمان يمكن ان يكون على وجهين قار وغير قار فغير القار منه يحصل في مجموع حصولا تدريجيا ويعدم فيه ايضا كذلك وكل جزء فرض منه يحصل في جزء من ذلك الزمان ويعدم ايضا فيه على التدريج وعدمه بالكلية بعد ذلك الزمان الذي هو آن الوصول الى المنتهى كما ان عدم كل جزء بالكلية بعد الجزء من الزمان الذي هو ظرفه وبالجملة فالعقل لا يابى عن وجود مثل ذلك الشيء والحكم بوجود الحركة بهذا المعنى فلا وجه لانكار وجودها هنا واما ما استشكله الامام الرازي من ان الزمان عندهم مقدار الحركة بمعنى القطع وما لا وجود له في الخارج كيف

يتقدر بالزمان الموجود في الخارج بل الحركة عند الشيخ محل الزمان وعلته و[المتقدم] كيف يكون
محلا للموجود وعلة له اللهم الا ان يقال الزمان لا وجود له في الخارج بل في الذهن والشيخ
ليس من القائلين بهذا المذهب وفيما يشير الى اندفاعه بما حققه المحقق الدواني في
في حواشيه القديمة على الشرح الجديد للتجريد من انهم في بحث الزمان والحركة
بنوا كلامهم اولا الامر على المسامحة وادعوا وجود الزمان في الخارج وينقسم انقسامه
الى السنين والشهور والايام والساعات وعدوه من اقسام الكم وادعوا
ايضا وجود الحركة وتقدرها بالزمان وانطباقها على المسافة وتكممها بكميتها العرضية
ثم عند تحقيق الحال صرحوا بان الموجود من الحركة هو التوسط الذي يرسم في
الخيال ذلك الامر الممتد وانه امر موهوم وان الزمان الممتد ايضا غير موجود
في الخارج بل ممتنع الوجود فيه وان الموجود فيه هو الآن السيال الذي يرسمه في
الخيال ونسبته اليه نسبة الحركة التوسطية الى القطعية وعلى هذا فلا اشكال
عليهم والحق ان ما ذكره انما هو من جانب الكل الحكماء واما الشيخ ففي كلامه في بحث الحركة
والزمان اضطراب جدا فانه ههنا نفى وجود الحركة بمعنى القطع في الخارج وفي
بحث الزمان قطع بوجود الزمان وانه مقدار الحركة واستدل عليه وسياتي كلامه
في بحث الآن السيال يشعر بعدم حكمه بوجود الآن السيال بل انه امر محتمل ثم في فصل حل
الشكوك المقولة في الزمان صرح ايضا بوجود الزمان لكن ذكر ان الموجودات منها ما هي
متمكنة الوجود محصله ومنها ما هي ضعيفة في الوجود وان الزمان يشبه ان
يكون اضعف من الحركة ولا يصرح بان الموجود منه هو الآن السيال الذي احتمل
وجوده سابقا او الزمان الممتد فعلى الاول لا اشكال كما ذكره هذا المحقق و
على الثاني وهو الظاهر من كلامه فكلامه دائر بين ان يكون مراده انه موجود

يعني

يعني انه له منشأ انتزاع وليس بمجرد اختراع الوهم او انه موجود على التدريج وليس
بمحصل دفعة وعلى الوجهين فيكون الحركة بمعنى القطع ايضا مثله بل يكون
اقوى وجودا منه كما اشار اليه الشيخ فلا يرد عليه ما اورده الامام لكن على
الثاني حمل كلامه ههنا على نفي وجود الحركة وجودا محصلا مستقرا وان وجودها
على هذا الوجه ليس في الخارج بل في الذهن ولا يخرج عن تكلف فتامل وقد
استدل المحقق المذكور في حواشيه المذكورة على ان الحركة بمعنى القطع غير موجود
في الخارج بانه اذا قيل للشيء انه موجود في الماضي فلا يخلو اما ان يراد ان وجوده
مقارن لصفة المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء
او يراد ان وجوده كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن ما فما لا يكون متصفا بالوجود في آن ما لا يكون
موجودا في الماضي بهذا المعنى وتلخيصه ان وجوده لو كان مقارنا لوصف المضي
وهو متصف في الآن بالمضي لزم ان يكون موجودا في الآن وقس عليه مقارنته
الوجود للاستقبال وان كان مقارنا لوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في
آن من الآنات وهو مح وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد وصفي [المضي والاستقبال] ولم
يجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة يستلزم احد الامرين من
المضي والاستقبال ووجودها لا يجامع شيئا منهما فلا يوجد اصلا اما
الاستلزام فظاهر اذ لا حضور لها واما انه لا يجامع وجوده شيئا منهما فلانهما ماض
الآن وليس بموجود الآن ومستقبل الآن وليس بموجود الآن فظهر انه لا وجود لها
في الخارج اصلا انتهى واعترض عليه الفاضل الباغنوي في حواشيه على الشرح
اما اولا فلانه لو تم هذا الدليل لدل على ان الحركة غير حادثة في الخيال على سبيل

اي تلك الآن الذي يحصل فيه وهو ان المعدوم فيلزم ان
يكون موجودا ومعدوما معا فذلك الان
فلا يوافق ما سلمه فافهم منه

التدريج والتعاقب لا ان حدوثها في الخيال ليس في الزمان الحاضر والآن حتى
الاجزاء في الحدوث ولا يكون حدوثها مقارنا لوصف المضي والآن لم يكن
موجودا او معدوما معا اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء ولا يكون حدوثها
مقارنا لوصف الاستقبال بمثل هذا فان قلت لعله يقول ان حدوث كل
قطعة من الامر الممتد في الخيال انما هو في آن وحدوث المجموع في الآن
الاخير فليس حدوث المجموع امرا تدريجيا منطبقا على الزمان بل كل قطعة
حدوثها في آن وذلك كالحوادث المتعاقبة في الوجود اذ كل منها موجود
في زمان وليس المجموع موجودا في المجموع وكون كون المجموع موجودا في
مجموع الزمان او حادثا في مجموع الآنات لازما من وجود كل في زمان او
حدوث كل في آن انما يسلم فيما اجتمع اجزاء المجموع لا مطلقا قلت هذا
الكلام لا يخلو عن وجه لكن هذا القائل قد جزم في بعض تعليقاته على جريان
برهان التطبيق في صورة التعاقب بما حاصله انه اذا كان كل واحد موجودا
في زمان فالمجموع موجود في مجموع الزمان ومع صحة التطبيق لا يبقى وجود المجموع
لو كان انما هو في مجموع الزمان وجزؤه ليس موجودا فيه لان جزء الامر
التدريجي يكفي كونه موجودا في جزء ذلك الزمان واما ثانيا فللحلول بان ثبوت
الاوصاف الثلثة من المضي والاستقبال والحضور او ما يتصف بها
الاشياء في ظرف الزمان فما كان وجوده في نفس الزمان لا يكون مقارنا
لشيء منها في الوجود لا محالة انتهى وما اورده من الايرادين متجه لكن ما ذكره
من السؤال لا يخلو عن خفاء فلا بأس بتوضيحه فنقول لكان حاصله انه
لعله يقول ان حدوث الامر الممتد في الخيال لا يكون شيئا فشيئا حتى ينطبق

يتصف بالمضي فيما اذا كان زمان بعينه لكنا بالاستقبال قبله ه

الاخر حل

هذا من تتمة ما ذكره القائل في بعض تعليقاته ه

وبما قررنا في توجيهه يندفع منه جميع ما اورده عليه والدي العلامة طاب ثراه في حواشيه على الالهيات كما يظهر بالمراجعة اليها منه دام ظله العالي

على الزمان حتى يجري فيه ما ذكره المحقق من الدليل بل لعله لا يحدث في الخيال الا قدر
محسوس منه كما اذا قطع مقدار جزء له مثلا يعجز القوى عن ادراك ما هو اقل
منها مثلا وح نقول ان حدوث هذا القدر في الخيال انما هو في آن اذ
لا يتصور فيه ارتسام امر منقسم فانه لا ينقسم في الخيال انما المحال حدوثه
في الخارج وهو ظ وهكذا لا يحصل في الخيال الا اذا صار مقدار جزء له
يحدث هذا القدر ايض وهكذا حتى ينتهي الحركة فحدوث كل قطعة انما هو في آن
وحدوث المجموع من حيث المجموع انما هو في الآن الاخير اذ حدوث المجموع
انما يتم بحدوث القطعة الاخيرة وهو في الآن الاخير وعلى هذا فبين حدوث
كل قطعتين يتخلل زمان لا يحدث فيه شيء مع عدم انقطاع الحركة ودعوى
مخالفته للبديهة والمشاهدة اذا كانت قليلة جدا لعله لا يخلو عن اشكال
هذا ثم انه لما راى ان مجرد هذا لا يكفي في دفع النقض اذ يمكن اجراء النقض ايضا
بالتمسك بما ذكره المحقق من انه اذا كان اشياء كل منها موجود في آن او زمان
فالمجموع موجود في مجموع تلك الآنات والازمنة اذ ح يجب ان يكون مجموع الحدوثات
في مجموع الآنات فيكون وجوده فيه اما مقارنا لصفة المضي فيلزم ان يكون موجودا
ومعدوما معا واما مقارنا لصفة الحضور فيلزم ان يكون المجموع موجودا في آن
واحد اذ لا يتصف بالحضور الا الآن وليس مجموع الآنات لا يتصف بالحضور
اصلا ثم النقض فتمسك لدفع هذا بمنع المقدمة المذكورة وان كون كون
المجموع موجودا في المجموع لازما من وجود كل في آن او زمان انما يسلم فيما اجتمع
اجزاء المجموع لا مطلقا ولا يخفى ضعفه ظاهر وكان مراده انه اذا اجتمع اجزاء
المجموع كزيد وعمرو وبكر مثلا وكان كل منها في آن او زمان وذلك بان يكون

كل منها في كل واحد من الآنات او الازمنة فنسلم وجود المجموع ايضاً واما
اذا لم يجتمع اجزاء المجموع وكان واحد منها في آن او زمان والاخر في آن
او زمان اخر وهكذا فلا نسلم وجود المجموع في المجموع بل ليس الموجود الا
كل في وقته والظاهر ان مجموع الحدوثات من قبيل الثاني فلا نسلم وجود
المجموع ولا يتم النقض وحاصل الجواب ظ فتامل **قوله** او يرتسم في الخيال
لان صورة المتحركة كان الفرق بين الوجهين ان في الاول يقول ان
الامر الممتد يرتسم في الخيال من نسبة المتحرك الى المكانين وكونه فيما
هو مركب من تلك النسب والاكوان وفي الثاني يقول انه عند حصول المتحرك
في جزء من المكان يحصل صورته في الخيال وكذلك عند حصوله في الجزء الثاني
وهكذا فيحصل في الخيال من صور المتحرك امر ممتد مركب منها لا من النسب على
ما ذكر في الوجه الاول فيظن ان ذلك الامر الممتد صورة واحدة للحركة
فتامل وقيل الفرق بينهما ان القائم بالذهن في الاول صورة واحدة
للمتحرك ولكن بسبب نسبة المتحرك الى المكانين ارتسم امر ممتد في الخيال
فان الصورة وان كانت واحدة لكنها منسوبة الى مكانين فيتخيل انها صورتان
متجاورتان والقائم في الثاني صورتان متجاورتان حاصلتان من كون المتحرك
في احد المكانين تارة وفي الاخر اخرى فالامر الممتد في الثاني ممتد واقعي
في الخيال وفي الاول ممتد وهمي وفيه تامل انتهى **قوله** واما المعنى الموجود
بالفعل الذي اه ان اريد بهذا المعنى كون المتحرك بحيث يكون من اول
الحركة الى اخرها متوسطاً بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون له في
كل آن اين ولا يكون له اين في آنين كما هو المشهور في تفسير الحركة التوسطية

في الذهن صح

فهو

فهو وان صح ما ذكره انه امر شخصي حاصل من اول الحركة الى اخرها يتحقق في كل آن من
الآنات المفروضة في زمان الحركة لكن وجوده في الخارج على ما ذكره غير ظاهر بل الظاهر
كما يشهد به العقل السليم انه من الاعتباريات المتحققة في نفس الامر وايضا فهذا
المعنى ليس من مقولة الاين في الحركة الاينية ولا من الكم والكيف في الحركة فيهما
والظاهر ايضا انه ليس من مقولة الانفعال على ما يجيء من الشيخ من اختيار كون
الحركة مطلقا من مقولة الانفعال فلو كان موجودا فمن اي مقولة هو وان
اريد به كما هو الظاهر من بعض كلمات الشيخ في هذا الفصل فرد واحد شخصي من الاين ثابت
للمتحرك في اثناء الحركة الى اخرها من غير تبدل فيه ولا تغير الا باعتبار تغير نسبته
وتبدلها فهو وان سلم امكان تصحيحه في الحركة في الاين فلا يمكن تصحيحه في سائر الحركات
قطعا اذ الظاهر انه ليس في الحركة في الكيف او الكم مثلا فرد واحد من الكيف والكم
شخصي بسيط يوجد من اول الحركة الى اخرها وايضا لا يستقيم ما سينقله الشيخ
من اختيار كون الحركة من مقولة الانفعال مطلقا وحمل كلامه هناك على انه
في الحركة القطعية بعد حكمه ههنا بعدم وجودها في الخارج وانها امر مرتسم في
الخيال كما ترى والقول بان في الحركة في الاين من جنس الاين كما هو ظاهر كلام الشيخ
ههنا وفي سائر الحركات من مقولة الانفعال او انه في الجميع من مقولة الانفعال
وانه في سائر الحركات او في الحركة مطلقا يحدث انفعال شخصي باق من اول الحركات
الى اخرها لا يتغير ولا يتبدل وانما التغير فيما هو متعلق ذلك الانفعال من الكم
او الكيف وان تغير ذلك لا يوجب تغير ذلك الانفعال اذ التغير والاختلاف فيه
الحركة ليس الا بالقوة وبالفرض لا بالفعل فيمكن ان يحصل في المتحرك من جميع تلك
الكيفيات او الكميات المتوهمة في اثناء الحركة لكونها بمنزلة شخص واحد متصل انفعال

۲

شخص له

واحد شخصي نعم لو وجد تلك الكيفيات او الكميات بالفعل لكان الانفعال باحدها شخصيا
غير الانفعال بالاخرى قطعا فهو على تقدير صحته يشكل بان مقولة ان ينفعل يستلزم
الانفعال التدريجي فكيف يتحقق ان الحركة منها ومع ذلك انفعال واحد شخصي بسيط لا تغير
لا تبدل فيه الا ان يقال ان حكمهم بكون الانفعال في مقولة ان ينفعل تدريجيا انما
هو بحسب الظاهر اذ يتوهم فيه انفعال تدريجي كما يتوهم اين تدريجي او كيف او كم لكن
عند التحقيق يظهر ان الموجود فيه انفعال واحد شخصي بسيط لا تدريج فيه اصلا
وانما هو في نسبة ثم بعد ذلك تخصيصهم مقولة ان ينفعل بالحركة وعدم ادخالهم
الانفعالات الدفعية التي في غيرها فيها كما ترى وبالجملة فكلامهم
في بحث الحركة غير منقح جدا وربما كان ذلك باعتبار قصور ذهني عن تحقيق
ما ذكروه والله تعالى يعلم **قوله** واما اذا قطع اي وصل الى المنتهى وقطع الحركة
قوله وهذه الحالة الموجودة كما في بعض النسخ توجدها او توجد وجودها
في التوهم والا فالمراد بها كما يصرح به كلامه الحالة الممتدة التي حكم بعدم وجودها
في الخارج والمراد بكون وجودها على سبيل وجود الامور في الماضي ان وجودها
الخيالي على سبيل وجود الامور في الماضي باعتبار انها ترتسم في نفس الزمان الماضي
منطبقا عليه فبهذا الاعتبار يصدق انها موجودة في الماضي كسائر الاشياء الموجودة
في الماضي لكن تباين سائر الاشياء الموجودة في الماضي بانها قد كان لها وجود في آن
كان حاضرا من الزمان الماضي وهو آن حدوثها وكذا في كل آن يفرض فيه وجودها
فلا تنطبق على الزمان الماضي بل توجد في كل آن فرض فيه وهذه موجودة في الماضي
بمعنى انطباقها عليه من غير ان تكون موجودة في شيء من الآنات المفروضة فيه
فالوجود في الماضي معنى شامل للنوعين وبما قررنا يظهر فساد ما اورده عليه الامام

الآن الذي من انه كيف يكون وجود الحركة بمعنى القطع في الزمان على سبيل الوجود في الماضي
مع الاعتراف بان حصول الشيء في الماضي هو ان يكون قد كان له حصول في آن
من الآنات الماضية مع انه ليس لهذه الحركة وجود اصلا وذلك لان حكم الشيخ
بان وجودها على سبيل وجود الامور في الماضي انما هو على وجودها الخيالي كما ذكرنا
وهذا لا ينافي انه لا يكون لهذه الحركة وجود في الخارج اصلا ولا يعترف بان الوجود
في الماضي هو ان يكون قد كان له حصول في آن من الآنات الماضية انما هو في
سائر الاشياء الموجودة في الماضي غيرها لا في كل موجود في الماضي فلا ينافي عدم
وجود هذه الحركة في شيء من الآنات الماضية حكمه بان وجودها على سبيل وجود
الامور في الماضي فلا اتجاه لما ذكره اصلا سواء جعلناه اعتراضين او اعتراضا
واحدا كما يظهر تقريبا الوجهين بما قررنا في الجواب فتامل **قوله** فالنظر من حكم
الكون في المكان هذا لما اشرنا اليه سابقا انه يفهم من كلام الشيخ في هذا الفصل
ان جعل الحركة التوسطية فردا حقيقيا من الاين فلا تغفل فنقول فلا
التخصيص بهنا وهناك آه لا يقال ان التخصيص بهنا وهناك وان لم يكن موجودا
بالفعل لكن مع ذلك لا يصير الاين الموجود في هذا المكان شخصيا بالمعنى المشهور
اي ما لا يمكن فرض صدقه على كثيرين ضرورة امكان فرض صدقه على كل اين من
الاينات الشخصية المفروضة في حدود المسافة غاية الامر ان يكون جزئيا بمعنى
ما لا يصدق بالفعل على كثيرين كما قد يستعمل الشيخ الجزئي بهذا المعنى لكن هذا لا
يفيد في وجوده اذ الشيء ما لم يصر جزئيا بالمعنى الاول لا يصير موجودا بالفعل
وهو ظ لانا نقول مفهوم الاين المخصص بهذا المكان الذي هو ما بين المبدء
والمنتهى وان كان كليا يمكن فرض صدقه على كثيرين لكن الاين الشخصي الموجود منه

على ما ذكره الشيخ جزئي بالمعنى المشهور ايضا فانه امر واحد شخصي لا يمكن فرض صدقه
ايضا على كثيرين فان تعدد الاينات الكائنة في هذا المكان انما يكون بفرض تكثر
في تلك المسافة وعند تكثرها لم يبق هذا الفرد الشخصي الموجود الذي كان فيه بل حدث
اينات شخصية اخرى كل منها يوجد في قطعة من تلك المسافة بحسب ما فرض
من تكثرها فوجود هذا الفرد انما هو بشرط عدم تكثر المسافة وفرض تكثر الاينات
انما هو بفرض تكثر المسافة وظاهر انه ليس للعقل تجويز صدق ما لا يمكن وجوده
الا في حالة على ما لا يمكن وجوده الا في حالة اخرى عند ملاحظتهما ببديهته
فتفطن لا يقال بعد الشروع في الحركة وجود التوسط المذكور يمكن قطع الحركة
او المسافة في كل حد من الحدود الباقية وعلى كل تقدير يكون هذا الموجود منه
شخصا آخر فلا يكون ذلك الا كليا لامتناع فرض صدق الجزئي على كثيرين لانا نقول
على تقدير القطع في كل حد يكون هذه الحركة شخصا غير الشخص الذي يكون على تقدير
القطع في حد آخر وفي الواقع لا يكون الا قطعا واحدا قطعا فيوجد على كل تقدير يكون
شخصا واحدا لكنا باعتبار عدم وقوفنا على ما سيقع وتجويزنا القطع في هذا الحد
او حد آخر احتملنا ان يكون الموجود هو هذا الشخص او ذلك الشخص كما اذا رأينا
شخصا لم نعرف انه زيد او عمرو وترددنا فيه بينهما فالتردد انما هو لجهلنا بحاله
لا لصلوح الامر في نفسه لهما فلا يلزم منه كونه كليا فكذا ههنا فتامل والامام
الرازي في المباحث المشرقية بعدما حقق ان التوسط المذكور امر موجود في
الان ومستمر باستمرار الزمان كما اذا وجد بياض واحد في آن وبقي زمانا وبسط القول
فيه قال بقي ههنا قولهم الحصول في الوسط امر كلي ولا يوجد ذلك في الاعيان
فنقول ذلك التوسط انما يكون فيه كثرة عددية اذا كانت في المسافة كثرة عددية

حتى

حتى يقال ان الذي وجد في هذا الحد من المسافة غير الذي وجد في حد آخر لكن
المسافة متصل واحد فلا يكون القطع والحدود فيه واجبة الحصول فاذا لم يحصل
لم يكن هناك الا مسافة واحدة فلا يكون ذلك التوسط بين ذلك المبدأ والمنتهى
الا ذلك المتحرك في ذلك الزمان في النوع الواحد لا امرا واحدا بالعدد لان الجزئي
ما نفس مفهومه يمنع من وقوع الشركة فيه ونفس مفهوم التوسط المذكور
مع وحدة الموضوع والزمان وما فيه وما اليه لا بعده يمنع من وقوع الشركة فيه
فيكون ذلك امرا جزئيا وامكان فرض الاجزاء فيه لا يجعله كليا فان امكان فرض الاجزاء
في الشيء لا يجعله كليا فان الخط الواحد يمكن ان يفرض فيه اجزاء كثيرة مع انه جزئي
بل المعتبر في كون الشيء كليا امكان فرض الجزئيات وقد عرفت الفرق بينهما وعرفت
ان ذلك غير ممكن ههنا فهذا ما عندي في هذا الموضع المشكل العسر ولا يخفى
التوسط اذا كان موجودا في الان على ما حققه فلا يمكن فيه فرض الاجزاء اذ
المنقسم بالاجزاء كيف يمكن وجوده في الآن الغير المنقسم فقوله وامكان فرض
الاجزاء فيه لا يجعله كليا انما يصح فيما اذا كان التوسط المذكور امرا مستمرا
منقسما بانقسام المسافة وح لا يكون موجودا في الان ففي كلامه خلط بين
معنيي الحركة فتثبت ولا تغلط **قوله** بل يستمر الاتصال اي اتصال المسافة ولا ينفصل
بالفعل ما لم يحصل تكثر هذا المكان وذلك المكان بالفعل وبعد حصوله لم يكن ذلك
الموجود الذي ذكره بل يتحقق ح موجودات متكثرة من الاين بحسب تكثر المسافة فافهم
قوله ولو كانت الحركة له لذاته لا يبطل اصلا اه اعترض عليه بان الطبيعة محركة
لذاتها عندهم مع انها لا تحرك ابدا فانهم قالوا ان الطبيعة انما تقتضي الحركة بشرط زوال
حالة ملائمة فعند بقائها عليها يسكن ولا يحرك لفقد شرط علة الحركة فنقول لما

المراد بالطبيعة الصورة النوعية

اقتضا الجسم ابيض يجوز ان يكون كل فلا يتم الدليل ويمكن ان يكون مراد الشيخ ههنا
بمجرد ان الطبيعة الجسمية ليست علة مستقلة للحركة والا لزم دوام الحركة في كل جسم بل
لا بد من خصوصية من مادة مخصوصة او صورة كذلك او حالة خاصة يقتضي
الحركة عندها ولا يقتضي عند حالة اخرى وح يتم ما ذكره ههنا واذا اريد اثبات
استناد الحركة الى الطبيعة دون الجسمية المشتركة كما هو منهجهم فيمكن الاستدلال
ح باختلاف الحركات في الجهات والامكنة التي يتوجه اليها فان ذلك ينبهنا ان حركتها
لطلب امكنتها المستندة الى صورها الخاصة لا الجسمية المشتركة فتامل **قوله**
ولو كانت ذات المتحرك له آه هذا اما تكرار لسابقه وتاكيد له كما هو طريقة القدماء
او الاول استدلال بالاجسام المتحركة التي تعدم عنها الحركة وهذا استدلال بالاجسام
الغير المتحركة اصلا اي التي لم يتفق حركتها اصلا كالاجسام الثابتة دائما
في امكنتها الطبيعية لانها لا يتحرك اصلا لعدم وجود جسم كذلك اذ كل جسم على
زعمهم اذا اخرج عن مكانه الطبيعي اقتضى بطبعه الحركة اليه فعدم عنه
الحركة في جميع الاحوال غير موجود عندهم ولا يخفى انه يرد عليه ما نقلنا من
الاعتراض على الوجه الاول والجواب الجواب ثم اذا حمل الكلام على الوجهين
فقوله فان وجد جسم طبيعي يتحرك انما تفريع عليهما فافهم **قوله** وكما تبين
لك ان الشيء لا يحرك ذاته آه هذا من قبيل ان يقال ان السواد لو قام بالجسم فاما
ان يقوم بالجسم الابيض او بالجسم الاسود فان قام بالجسم الابيض فيلزم اجتماع
السواد والبياض فيه وان قام بالجسم الاسود فيلزم ان يقوم فيه سوادان اخر
والا لزم ان يخرج فيه شيء من القوة الى الفعل لشيء فيه بالفعل وفساده ظاهر
فان السواد يقوم بالمهية من حيث هي لا معتبرا مع السواد ولا لون اخر نعم في زمان

القيام

القيام اسود بهذا السواد القائم به فكذا ههنا نقول ان المتحرك يجوز ان يكون هو ذات
الجسم من حيث هي لا مقيدة بحيثية انه لا يتحرك ولا بانه يتحرك نعم هي في زمان التحرك
يتحرك بالتحريك الذي افادها التحريك المذكور لا بتحرك اخر وهو ظاهر وفي
مثل الشيخ عنه غريب جدا **قوله** حتى يكتب من ذي قبل اي من بعد فان معنى
ذي قبل بعد وفي بعض النسخ من ذي فعل اي من فاعل وعلى هذا يكون قوله
عن نفسه بدلا منه وبيانا له **قوله** وبالجملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهرية
لو ثبت كون حقيقة الجسمية هي الجوهر القابل للابعاد كما هو مذهبهم فالامر
كما ذكره لكن الكلام في اثبات ذلك اذ ربما كانت الجسمية في كل جسم جوهرا
مخصوصا قابلا للابعاد فاشتراك الجميع في ذلك لا يدل على اشتراكها في
الحقيقة فتامل **قوله** وهذا نحله لكم الجرى آه يمكن ان يكون الاشارة الى
المذكور مع السؤال والجواب بما وجده الشيخ في كلام بعضهم وهذا ابتداء كلام
الشيخ ويمكن ان يكون السؤال والجواب ايضا من الشيخ **قوله** وكان لم ينتبه له
القائل الاول اي من احتج اولا بهذا الدليل وهذا لا ينافي صراحة التقريب
المذكور في ان عدم استحالة سكون الجزء بالنظر الى طبيعة الجسم من حيث هو
جسم كما ذكره المجيب اذ التقريب المذكور ربما لم يكن تعرض القائل الاول لعدم تنبهه
بهذا الوجه من اراد تحسين كلامهم به فافهم **قوله** ولا يلزم ذلك المحال ان تغير
حكمه المحال يلزم ذلك المحال وفي بعض النسخ يلزمه بالتغيير لتغيير على الوجهين فهو اما
من تتمة السابق او ابتداء اعتراض اخر فعلى النسخة الاولى ان كان من تتمة
السابق فالمعنى ولا يلزم ذلك المحال الذي فرض ان من توهم بعرض ان يصير
المتحرك لما انه غير متحرك لذاته وهو مفعول يلزم وقوله ان يتغير حكمه هو فاعله

اى لا يلزم ان يتغير حكمه اى حكم المتحرك لذاته بمحال يلزم ذلك وهو كونه والحاصل ان سكون
المتحرك لذاته وان كان لازما لذلك المحال وهو سكون الجزء لكن ذلك لا يوجب تغير
حال المتحرك لذاته فان المتحرك لذاته يستحيل سكونه على التقادير الواقعية واما
اذا فرض بتقدير محال يلزم منه سكونه فلا ينافى كونه متحركا لذاته وعلى النسخة
الثانية فالمعنى ولا يلزم ذلك المحال الذى هو سكون المتحرك لذاته ان تغير
حكمه ويخرج عن الاستحالة بسبب محال هو سكون الجزء يلزم منه ذلك المحال
اى سكون المتحرك فانه مع كونه لازما لذلك المحال يلزم تحققه عند تحققه
فهو مع ذلك مستحيل فى نفس الامر فلا يخرج المتحرك لذاته بذلك عن ان يكون
متحركا لذاته يستحيل فرض سكونه وان كان ابتداء اعتراض اخر فالمعنى
على النسخة الاولى ولا يلزم ذلك المحال الذى هو سكون الجزء ان يتغير حكم
المتحرك لذاته وهو وجوب حركته بمحال يلزم ذلك المحال وهو كونه اى
لا نم انه يلزم على هذا التقدير ان يكون المتحرك لذاته وتغير حكمه لجواز
ان لا يكون على هذا التقدير المحال ايضا وعدم سكونه على هذا التقدير
وان كان محالا لكن جاز لزومه على تقدير محال اذ المحال جاز ان يستلزم المحال
وعلى النسخة الثانية يكون المعنى ولا يلزم ذلك المحال الذى هو سكون المتحرك
لذاته ان يتغير حكمه ويخرج الى الوجود بسبب محال هو سكون الجزء يلزمه ذلك
المحال اذ على التقدير المذكور ايضا يمكن ان لا يسكن الكل وامتنع سكونه بناء
على ما ذكرنا من جواز استلزام المحال المحال وعلى ما ذكرنا اولا من كون هذا الكلام
من تتمة السابق يكون قوله بل يجوز ان يكون المتحرك لذاته ابتداء الاعتراض
المذكور قوله لكنه يجب عدمه اى حمل كلامه على ما ذكرنا من الاعتراض

كما هو

كما هو الظاهر فالمراد بهذا القول انه لكونه يجب عدمه اى عدم سكونه ما لجزء اى يلزم على ما ذكرنا من جواز عدم
سكون الكل على هذا التقدير ان يكون سكون الجزء ممتنعا واجبا عدمه حتى يجوز ان يستلزم محال
ويمكن ان يقول بعد تسليم حكمكم باستحالة سكون الجزء ويمكن ان لا يكون غرضه الاشارة الى ما ذكرنا من الاعتراض
بل الى اعتراض اخر وهو انه على تقدير سكون الجزء يمكن ان لا يسكن الكل بل يجب عدم الكل لانتفاء الجزء
الامر انه اذا اثبتنا استحالة عدم الكل او قيل ان مرادنا من الفرض المذكور فرض سكون الجزء مع
والكل موجود بل نفرض عدم الكل مستحيل نقول ان عدم الجزء ان يستلزم الى عدم الكل وان كان محالا
جاز ان يكون لازما للمحال الاخر هو سكون الجزء ولا يخفى ان قوله لكنه يجب عدمه بعيد كما لا يخفى على تقدير
حمل الكلام على التقرير الاول مع وضوحه وايراد الاعتراض بهذا الوجه بعيد منه مع ان حمل تتمة
عليه يحتاج الى عناية كما يظهر مما قررناه فالظاهر حمل كلامه على الوجه الاول فتامل قوله والظن انه
الاحتجاج لا يلجا لا يخفى عدم وقع هذا الكلام اذ الظاهر انه لو ثبت المقدمة على اطلاقها تم الاحتجاج
ايضا لما فيها اذ كلا التشكيكين محالا فالتجاوز الى تصحيح الاحتجاج بما ذكروه فما ذكره الشيخ لا يحصل
وقد يقال ان مراده ان تصحيح الاحتجاج بما ذكروه مما لا يحصل له اذ وان اندفع المنع لكن تصحيح
بالجزء الغير المحضا وطوحش من ايراد منع على مقدمة منهم فالمتعصبون لهذا الاحتجاج ان يخرجهم
تعسر علينا من دفع المنع عن هذه المقدمة فعليهم بما تو ايد لكن لا نسلم عدم الدليل والكلام اراد المنع
عليه اولى من توجيهه بما ذكروه فتامل قوله وهذا غير قولنا وفى بعض النسخ بين قولنا والظاهر الثانى
قوله ولا يمكن ان يتوهم تلك الاجزاء ساكنة يعنى انه توهم سكون اجزاء المتصل اذا توهم اجزاء له وهم
حققه فى نفس الامر اى لا يمكن التوهم ايضا لانه عدم امكان التوهم لان اجزاء المتصل ما دام الاجزاء قابلة
السكون ولا الا الا بالفرض اى بمجرد التقدير والتعبير عنه بالعبارة من غير ان يكون له معنى صحيح معقول
حركة الجزء وسكونه مع فيما ذكره من الاشكال لا يجمع الطرفان ما ذكروا فيه من الكلام في ان سكون الجزء
يوجب سكون الكل لجزء فقط و منها والاشكال لجزء ما لا يمكن تحققه فى الخارج ولا فى الوهم فيكف يحكم عليه بايجابه

تمامية صح

الكل ولا يخفى ما فيه فان الجزء اوان لم يكن له سكون
بالذات لكن يقبل السكون بالعرض بتبعية الكل
فح يمكن توهم حصول الحالة التى لها حاصلة له
عند سكون الكل والتعبير عنها بالسكون وهو
يكفى فى اجراء الدليل صح صح

فاصل قوله او يدعى توهم فصل واحد معا او بعض الآن او الى انه لا يبقى لذا الممكن توهم ...
يتوهم فصله كما اعترف به فكان قد ذلك يكفي لا يبقى الكل بل ينعدم ويحدث شيئان اخران فتوهم ...
وسكونه يوجب توهم عدم الكل لا سكونه كما ذكره المستدل لكن يمكن ان يبقى المفصل الجزء ...
كونه سببا لانعدام الكل الى لا شك انه لا يوجب الا يمكن توهم ... غاية الامر ان يكون ...
فح فاذا توهم سكون الجزء وفصله مع بقاء الكل فيلزم منه توهم سكون الكل وهو يكفي في اجتماع ...
ودفع هذا الشك عنه تدبر قوله فانه لا يصلح مبدأ حركة منوطا بها وذلك لاعتبار جهة في ...
واحوال الفلك لا وجود لها بل انما هي اعتبارية وهمية قوله لم يكن له سبب محدد لحركة اي جانب لا يكون ...
لذاته بل يكون له سبب ... فيه الحركة حتى يكون لحركته مبدأ ومنتهى وفي بعض النسخ لم يوجد لفظة
وهو اظهر قوله فكل حركة من حركات الفلك ... الفعل وقبل وصولها اليه يمكن قصد ...
بالقوة البعيدة قوله فالحركة المكانية او الوضعية ظاهر كلامه الفرق بين الحركة المكانية
والمتحرك المكاني وهو كما ترى فان المبدأ والمنتهى اي معنى كان للحركة فهو بذلك المعنى للمتحرك ايضا وبالعكس
فلا يعقل التفرقة فكان المراد ان المعتبر من المبدأ والمنتهى في الحركتين اي التي يمكن اعتبار
قطعة من احدى الحركتين هو انه اذا عين حركة ومسافة فيتعين مع ذلك مبدأ ومنتهى ايضا وان
لم يتعين ذلك في نفس الامر كما اذا عين قطعة في اثناء حركة متصلة واحدة واما المتحرك المكاني
ان يكون له المبدأ والمنتهى بالفعل وبالقوة القريبة من الفعل اي لا بد له من مبدأ والمنتهى بالنسبة
الى بعض حركاته بالفعل وبالنسبة الى بعضها بالقوة القريبة من الفعل فان الحركة
المكانية لما امتنع اتصالها دائما فلا بد لتمامها من مبدأ ومنتهى بالفعل
ثم كل قطعة منها فلها مبدأ ومنتهى بالقوة القريبة من الفعل واما الحركة الوضعية فلما وجب
ان لا بداية لها ولا نهاية لحركة الفلك فقد لا يوجد لمتحركها مبدأ ومنتهى بالفعل اصلا
نعم اذا عين قطعة منها اي قطعة فقد تعين مع ذلك لها مبدأ ومنتهى فتفطن

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في نسبة الحركة الى المقولات

قوله واخرجوا منها اي من الحركة التي هي الكيف السيال الذي من كل حركة كالكم
السيال مثلا فخرج عن الفريق الاول فانهم اخرجوا المقولتين من كل حركة وقيل
ان قوله واخرجوا ليس عطفا على خصص وليس المخرجون هم هذا القوم فقط بل اصحاب
هذا المذهب اعني مذهب القائلين بالسيال فهو عطف بالمعنى على ما فهم من قوله
وبالجملة فان السيال ... جنس هو الحركة فكانه قال وبالجملة جعلوا السيال في
كل جنس هو الحركة واخرجوا منها اي من الحركة مقولتي ان يفعل وان ينفعل لما
ما فيه من التكلف قوله وليس هذا اي كونه سيالا الا قوله من غير ان يكون فصلا
للابيض والاسود لا يفترقان بالفصول فلا يجوز ان يكون السواد السيال
والسواد الثابت ايضا كذلك فافهم قوله وههنا مذهب ثالث اي القائلين
الاخير وهو القول بالتشكيك او في اصل المسألة من المذاهب المردودة او
سيظهر توجيه الجميع قوله فان الكمال المأخوذ في رسمها فان الكمال عبارة عن
شيء لشيء من شأنه ان يكون له ذلك الشيء والوجود مقول بالتشكيك فكذا الكمال
قوله واذا لم تكن هذه المقولات داخلة تحت جنس آه كانت مدخلية هذا فيما
ادعاه من عدم كون الحركة معنى جنسيا باعتبار ان الحركة معنى ينتهي الى تلك
المقولات فانها عبارة عن تبدل حال واذا كان المنتهى اليه اجناسا مختلفة
ان النسبة اليها كذلك ويمكن ان يكون غرضه اثبات عدم جنسية الحركة

جميع المذاهب ههنا البيان عدم جريانها على خصوص مذهب من قال ان الحركة في
مقولة من تلك المقولة واما بيان عام قوله والمذاهب الملتفت اليها في هذا
الظاهر ان المراد ان المذاهب في اصل المسئلة هي هذه الثلثة وهذا ما بنا على
ان المراد ان المذاهب الملتفت اليها هي هذه الثلثة وعلى هذا فالمذهب الاول
ان الحركة هي مقولة ان ينفعل ليس من جملة هذه الثلثة فانه مختار بل الثلثة
هي القول بالاشتراك البحت والقول بالسيال على وجه المذاهب فيها والمذهب
الثالث وهو القول بالتشكيك بدون القول بالسيال وحينئذ فالمذهب الاول
هو القول بالسيال ولما حكم اولا بعدم ابطاله ثم تصدى لرد المذهب الثالث
ايضا نبه اشار الى جريان البيان في رد المذهب الاول ايضا وهو القول بكونه اسما
مشتركا على الاطلاق اي بالاشتراك البحت فظهر بطلان هذه الثلثة جميعا وبقي الحق
واحدا وهو ان الحركة نفس مقولة ان ينفعل كما ذكره اولا وبناء على معرفة النفي
القائلين بالاشتراك البحت ايضا قالوا بان المقول عليه لفظ الحركة بالاشتراك البحت
هو الكيف السيال والكم السيال مثلا وعلى هذا فالمذاهب في اصل المسئلة مطلقا
ثلثة هي القول الاول والقول بالسيال مطلقا والقول بالتشكيك بدون القول
بالسيال ولما تصدى لبطلان القول بالسيال وكذا بطلان المذهب الثالث
بينه وبين الطائفة الاولى فبقي الحق واحدا وهو المذهب الاول فحمل قوله
ان تبين هذا البيان على انه يمكن ان يبين بمثل هذا البيان الاخير بطلان القول

بكون الحركة اسما مشتركا على الاطلاق اي سواء قالوا بالكيف السيال والكم السيال على
الواقع في الكلام في تعدد المذاهب عليه ام لا فان ما ذكره في البيان الاخير يجري في
مطلق كلا الحق ويحتمل ان يكون مراده محض مذاهب القول بالتشكيك وعلى هذا
فالمذاهب الثلثة على الحق هو القول بالسيال مع جعل الافتراق بين السواد
نوعيا والقول به مع جعل الافتراق غير نوعي والقول بالتشكيك بدون القول
بالسيال فقد اشار الى بطلان المذهب الاوسط صريحا والى بطلان الاوسط والاول
جميعا اشار الى بطلان القول بالاشتراك البحت فبقي المذهب الاول من القائلين
بالسيال فالقول الاول ولما ظهر بطلان الاول ايضا مما ذكره في عدم انحصار المذهب
الاوسط اذ ما ذكره من ان يكون الشيء كيفية او ان الحركة يجري على
القولين جميعا الا انه خص عدم الايجاب بالمذهب الاوسط لان القول بكون
السواد مثلا كيفية من نوع السواد اشد كراهة من جعله كيفية من نوع اخر وايضا
قوله ويظهر من هذا ان اشتداد السواد انما يجري في رد القول الاوسط فقط
فلذا لم يلتفت الى المذهب الاول منهم وحكم بانه بقي الحق واحدا وهو ان الحركة
هي مقولة ان ينفعل على ما ذكره اولا فتامل قوله ~~فلعلهم يكون~~ مرادهم
بالكيف السيال والكم السيال ان في صورة الحركة في السواد مثلا بالاشتداد يوجد
من السواد تدريجي متصل واحد قابل القسمة الى غير النهاية بحيث يتوهم في كل
انه فرد اخر اشد من الفرد الذي توهم في ان قبله ~~فظهر~~ هنا اذا لم يكن في الجسم

جميع المذاهب هنا البيان عدم جنسها على خصوص مذهب من قال ان الحركة في
مقولة من تلك المقولة وانما هو بيان عام قوله ان المذاهب المنقسمة اليها في هذا
الظاهر ان المراد المذاهب في اصل المسئلة هي هذه الثلثة وهذا مما يدل على ان
المراد ان المذاهب المنقسمة اليها الحركة هي هذه الثلثة وعلى هذا فالمذهب الاول
ان الحركة هي مقولة ان ينفعل ليس من جملة هذه الثلثة وانه مختار في الثلثة
هي القول بالاشتراك البحت والقول بالسيال على اختلاف المذاهب فيه والمذهب
الثالث وهو القول بالتشكيك بدون القول بالسيال وحينئذ فالمذهب الاوسط
هو القول بالسيال ولما حكم اولا بعدم انحصاره ثم تصدى لرد المذهب الثالث
ايضا نبه على جريان البيان في رد المذهب الاول ايضا وهو القول بكونه اسما
مشتركا على الاطلاق اي بالاشتراك البحت فظهر بطلان هذه الثلثة جميعا وبقي الحق
واحدا وهو ان الحركة نفس مقولة ان ينفعل كما ذكره اولا وبناه على معرفة البحث
القائلين بالاشتراك البحت ايضا قالوا ان المقول عليه لفظ الحركة بالاشتراك البحت
هو الكيف السيال والكم السيال مثلا وعلى هذا فالمذاهب في اصل المسئلة مطلقا
ثلثة هي القول الاول والقول بالسيال مطلقا والقول بالتشكيك بدون القول
بالسيال ولما تصدى لبطلان القول بالسيال وكذا لبطلان المذهب الثالث بدون
بينه وبين الطائفة الاولى فبقي الحق واحدا وهو المذهب الاول ثم قوله
ان تبين بطلان البيان آه على انه يمكن ان يبين بمثل هذا البيان الاخير بطلان القول

بكون الحركة اسما مشتركا على الاطلاق اي سواء قالوا بالكيف السيال او الكم السيال على
الواقع وبين الكلام في بعد المذاهب عليه ام لا فان ما ذكره في البيان الاخير يجري في
مطلقا كما لا يخفى ويحتمل ان يكون مراده حصر مذاهب القول بالتشكيك وعلى هذا
فالمذاهب الثلثة هي القول هو القول بالسيال مع جعل الافتراق بين السواد والسواد
نوعيا والقول به مع جعل الافتراق غير نوعي والقول بالتشكيك بدون القول
بالسيال وقد اشار الى بطلان المذهب الاوسط ثم الى بطلان الاوسط والاخير
جميعا ثم اشار الى بطلان القول بالاشتراك البحت فبقي المذهب الاول من القائلين
بالسيال وهو القول الاول ولما ظهر بطلان الاول ايضا مما ذكره في عدم انحصار المذهب
الاوسط اذ ما ذكره من اشكال ان يبقى التشكيك في كيفية او ان انواع كمية يجري على
القولين جميعا الا انه خص عدم الانحصار بالمذهب الاوسط لان القول بكون
السواد مثلا كيفية من نوع السواد اشد كراهة من جعله كيفية من نوع آخر وايضا
قوله ويظهر من هذا ان اشتداد السواد انما يجري في رد القول الاوسط فقط
فلذا لم يلتفت الى المذهب الاول منهم وحكم بانه بقي الحق واحدا وهو ان الحركة
هي مقولة ان ينفعل على ما ذكره اولا ثم قال قوله [illegible] آه مراده
بالكيف السيال والكم السيال ان في صورة الحركة في السواد مثلا بالاشتداد يوجد
من السواد تدريجي متصل واحد قابل للقسمة الى غير النهاية بحيث يتوهم في كل
ان فرد اخر اشد من الفرد الذي توهم في ان قبله وهذا اذا لم يكن في الجسم

الحرکة سواد وهی کسی فی السواد ~~...~~ الحرکة وانکان فیه سوادا
~~...~~ یبقی ذلک السواد ویضاف الیه فرد اخر تدریجی علی الوجه
المذکور ثم ینعدم ذلک السواد الثابت القار ویحصل ~~...~~ فرد تدریجی الحرکة
الحرکة فیستقر علی فرد ثابت قار وهذا ~~...~~ فاذکر مع بطلان
هذا الرای ~~...~~ بل هذا الرای کانه لایخلو عن فرق حیث یتوقف ما یشکل
فی الحرکة من لزوم تتالی الانات وغیره من المفاسد کما سیجی علی تقدیر وجود الافراد
الغیر المتناهیة بالفعل ولزوم خلو الماء مثلا عن الحرارة بالفعل حین ما یغلی
الغلیان وخلو الجسم عن السواد مثلا عند الحرکة فیه وعن الکم عند النمو والذبول
والتخلخل والتکاثف الحقیقیین الی غیر ذلک مما یکذبه الحس والعیان علی تقدیر
القول بوجودها بالقوة لا بالفعل علی ما هو المختار عندهم ولا حاجة فی دفعها
الی ارتکاب من التعسفات کما سیشیر الیها والماتی هی انه لا معنی للتسوید الا الحرکة
فی السواد ولا معنی للحرکة الا تغیر الموضوع فی صفاته علی سبیل التدریج ولا شک
ان التغیر والتبدل لیس من جنس المتغیر والمتبدل لان التبدل حالة نسبیة اضافیة
والمتبدل لیس کذلک فلو کان المتبدل بالحرکة هذه المقولات لم یکن شی منها جنسا للتبدل الواقع
فیه تامل اذ لو جعل حقیقة الحرکة هی التبدل والتغیر فظاهر انه لایجوز اختلاف
الحرکة فی کل مقولة من جنس تلک المقولة فالظاهر ان مراده ما قال بعد ذلک ان فی صورة
فی کل مقولة التی یظن انها التبدل فی افراد تلک المقولة لا تبدل حقیقة بل انما یوجد

زمانی سیال غیر قار هی حقیقة الحرکة او انهم لم یمنعوا من وجود التبدل لکن اثبتوا
هذا الامر السیال ایضا وجعلوا الحرکة اسما له او لهما والحاصل ان العمدة فی المقام ابطال
وجود هذا الامر السیال والتنبیه علی ان اطلاق الحرکة علیه فاسد وسهل الرجوع
حقیقة الی الاصطلاح ولا مشاحة فیه ثم لو ابطل وجود هذا الامر السیال الذی کان
فکانه لا یمکن ایضا اذ وجوده فی الذهن ایضا لعله یکفی فی تصحیح اطلاق الحرکة علیه
کیف والحرکة القطعیة علی ما زعم لا وجود لها فی الخارج والظاهر من تعریف الحرکة انه
الامر السیال اراد بالحرکة هی القطعیة لا التوسطیة قوله بل اشتداد الموضوع فی سواده
اولا التسوید باشتداد السواد وهو یوهم ان یکون السواد موضوعا للاشتداد کما توهم
بعضهم ان الموضوع للحرکة فی کل مقولة هو تلک المقولة فالتسوید هو ان یشتد ذات السواد
وکان هذا باطلا عند الشیخ کما سیشیر الیه فی الفصل الاتی فاضرب عنه وقال ان التسوید
لیس هو اشتداد السواد بان یکون السواد موضوعا للاشتداد بل اشتداد الموضوع فی
السواد فالمقولة فی کل حرکة هی ما فیه الحرکة لا موضوع الحرکة قوله ویظهر من هذا
ان اشتداد السواد الخ ای بما ذکرنا من انه فی صورة اشتداد السواد لیس الموجود
فردا واحدا من السواد ثابتا لا یوجب ان یوجد فی کل آن زیادة علی الاول یظهر ان اشتداد
السواد بخرجه عن نوعه الاول اذ یتحیل ان یثبت فی کل حد الی ما یوجد منه وینطبق
علیه بل کل ما یحصل من الحدود نکتة واحدة بسیطة ضرورة وهذا انما یدل علی ان
الموجود فی کل حد هو فرد اخر غیر الموجود فی الحد السابق واما اختلافه معه فی النوع

ان یجوز بقاء السواد الاول وعرض زیادات علیه من جنس السواد اشتد بقاؤه علی منع ما ذکره الشیخ من ان اشتداد السواد یخرجه عن نوعه الاول لانه الامر انهما اذ الموصوف هو بالاشتداد وجود ثابت لا الزائد

فيكون مخصوصا بالحركة في الكيفيات
واما في سائر الحركات فغايته
الامر عدم بقاء الشخص الاول و
اما خروجه عن نوعه فلا

فلانه مبني على ان الاشد والاضعف مختلفان بالنوع فتامل **قوله** والسواد المطلق
اي المراد بالسواد المطلق ما لا يكون سوادا اشد منه وفي تحقيقه تامل فتامل **قوله**
اذ كانت اصناف الحركة آه قد يقال انه بناء هذا الايراد المشترك على ما سبق من
رد المذهب الاوسط اذ قد ابطل فيه كون كل صنف من الحركة داخلا تحت جنس من
الاجناس العالية وبعد ذلك يتم ما اورده ههنا او على ان يقال انا نعلم قطعا ان جميع
اصناف الحركة من حيث هي حركة لا ينبغي ان يكون من جنس واحد فاذا لم يكن جميعها
داخلة في مقولة ان ينفعل ولا في مقولة اخرى من العشر على ما هو رأيهم فيجب ان يكون
كل منها جنسا عاليا او يكون الجميع داخلة تحت جنس اخر فيزيد عدد المقولات والفرق
بين هذا الايراد وما سيذكره بعد ذلك بقوله فنقول للطائفتين جميعا آه ان هذا
الالزام لهم بالنظر في امر الحركة واصنافها وانها لا ينبغي ان يكون جنسا او داخلة
في جنس وذلك الزام لهم بالنظر في مقولة ان ينفعل وفي حقيقتها وانها لا ينبغي ان
يكون اما نفس الحركة المطلقة او نفس صنف منها واما نفس نسبة الحركة المطلقة الى الموضوع
او نفس نسبة صنف منها اذ لا يحد في مقولة ان ينفعل من ان يكون اما نفس الحركة
او نفس نسبة الحركة ولا يخفى تنافي الوجهين من التعسف لا سيما الاول لعل الظاهر ان الامر
المشترك اللازم على المذهبين هو ما يذكره آخرا بقوله فنقول للطائفتين جميعا آه
وما سبقه تمهيد له وتحقيق لبناه فذكر ان مبني الايراد على انحصار المقولات في العشر
وان من قال به يلزمه المغويين كون الحركة جنسا من الاجناس العالية واما القول

بزيادة المقولات على العشر فان جميع اصناف الحركة لا يدخل في جنس منها ولا في مقولة ان ينفعل
وتخصيصها بالذكر كانه للاشارة الى ان المقولة التي يحتمل ان يكون جميع اصناف الحركة مندرجة
تحتها هي تلك المقولة وهي معان كلية مقولة على كثيرين في الاجناس لا تفاوت منها
فاذا لم يكن جميعها مندرجة تحت جنس منها فاما ان يكون كل منها جنسا عاليا او يكون جميعها
مندرجة تحت جنس عال غير العشر وعلى الوجهين فلزوم الزيادة ظاهر او يكون كل منها
مندرجا تحت جنس عال منها كما ذكر في المذهب الاوسط وحينئذ ايضا يلزم القول بزيادة
المقولات على العشر فان مقولة ان ينفعل لا ينبغي ان يكون اما واحدا منها او عبارة عن
نسبة الحركة المطلقة او عن نسبة حركتها وعلى التقادير تزيد المقولات على العشر كما
سيفصله آخر عند تقريبا الايراد ويمكن ان يقال مراده من عدم دخول اصناف الحركة في جنس
منها عدم دخولها في جنس منها اصلا لا جميعها تحت جنس واحد ولا كل منها تحت جنس
وهذا انما هو على المذهب الاخير وعلى هذا فكانه اشار في تقرير مبنى الايراد الى تقريب يختص
بالمذهب الاخير ثم اشار في تقريبا اصل الايراد الى تقريب ينهض على المذهبين جميعا
ولا يتوهم انه على هذا لا يتم الحكم بكون المذهب الاخير اخص واحكم من الاوسط لاختصاصه
ايضا بايراد لا يرد على الاوسط وذلك لان المحذور اللازم على المذهب الاخير محذور
واحد ان امكن الزامه عليه من وجهين وعلى الاوسط من وجه والحق ان
المذهب الاوسط فانه مع اشتراكه في هذا المحذور بوجه يلزم عليه محذور اخر ايضا
على ان ركاكة هذا المحذور لعله اهون من ذلك من القول بكون الشيء كيفية او الحركة

لشدة استكراهه له فتامل قوله فانهم قد جعلوا في مقولة الجدة آه فانهم جعلوا الجدة وهي كون
الشيء محاطا بما ينتقل بانتقاله مقولة من العشر مع ظهور انها مقولة على ما فيها بالتشكيك
فان جلد الحيوان اولى بذلك من قميصه مثلا واذا ساغ مجوا فيها فليسا مجوا في مقولة ان ينفعل
ايضا لو فرض فيها بالتشكيك فافهم قوله فيكون نفسها جنسا كان هذا انما يتوجه
على القول الاخير فقط اذ على القول الاوسط يكون تحت كل صنف داخلا تحت مقولة
من المقولات العشر فلا يزيد عدد الاجناس من هذه الجهة او يقال بناء الكلام على انه
اذا جعل نسبة حركة ما جنسا عاليا فبالاولى ان يجعل نفسها ايضا جنسا عاليا ولم
يجعل تحت مقولة اخرى فتدبر قوله والمقصود ان ماذكرناه من البيان انما هو
على قواعدهم المسلمة عندهم من كون المقولات عشرا وكون كل واحد منها جنسا حقيقيا
وان لا شيء خارج عنها وان كنا نحن لا نشدد كل التشدد فيها لعدم دليل عليها
قوله وعليك ان تبين هذا البيان اذ نقول لهم ما قولكم في مقولة ان ينفعل الخ
قوله وهو المذهب الاول وهو ان الحركة نفس مقولة ان ينفعل ولا يخفى ان المفهوم من
الحركة ليس هو الانفعال بل هو السيلان من كل مقولة او التغير والتبدل التدريجي
او كون الشيء ما بين المبدأ والمنتهى نعم الانفعال على ما حققناه امر لازم له فالقول بانها
هي مقولة ان ينفعل ضعيف فان قلنا بان الحركة هي الاولى فلا اشكال وما ذكره
في ابطاله قد عرفت حاله وان قلنا بانها هي الامر الثاني كما قلنا باعتبارية وعدم وجوده
في الخارج كما هو الظاهر فلا اشكال ايضا في عدد المقولات من هذه الجهة وان قلنا بوجوده
في الخارج وانها من اي مقولة كما ترى فالظاهر ان الكلام ههنا على ان كل فرقة تصدق
[illegible] فالقائلون بالسيلان جعلوا الحركة القطعية موجودة ونسبوها به والشيخ و
[illegible] الموجود انما هو الحركة التوسطية جعلوا من مقولة الانفعال لكن يشكل ذلك

فينبغي ان يجعل مقولة على حدة وان نادى به عدد المقولات اذ لا دليل على العشر والانحصار فيها
كما اشار اليه الشيخ وان الانفعال ليس فلم يقل احد بوجوده فالوجه ان لا يجعل مقولة في
حده فيجعل مقولة على حدة ولا يخفى من الحركة في شيء لكن الفرق بين الانفعال بالمعنى
اللازم للحركة والمعنى الحاصل في غيرهما كما انه مشكل فلو قيل بوجود الانفعال فينبغي ان
مقولة على حدة سواء كان تدريجيا او دفعيا فالوجه جعل خصوص التدريجي مقولة
على حدة كما لا يخفى فتامل قوله فصل في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها قوله
هو هذا الاخير وذلك لظهور فساد المعنى الاول والثالث ايضا قد ظهر فساده
بما قررنا في الفصل السابق واما الثاني [illegible] لو كان الحركة
حقيقيا الحركة حتى يكون الشيء هو الذي اشتد ذات السواد فذلك السواد انعدم عند الاشتداد
قطعا ولا يبقى وان وجد فيه صفة زائدة فلا اشتداد فيه ايضا
فيه صفة زائدة فلا تبدل ولا اشتداد ولا حركة في ذات الشيء بل في صفته وهو
العرض [illegible] لعل ذلك السواد بقي ويضاف اليه في كل آن حصة اخرى
السواد يشتد بها لا صفة خارجة عن حقيقة السواد حتى لا يكون الاشتداد في
بل في صفته [illegible] انه اذا اضاف حصة من السواد الى
اخرى لا يبقى حصة الاولى [illegible]
السابق في ابطال الثاني ايضا [illegible]
[illegible] فتامل قوله وهو قول المجازي والمراد التغير والتبدل فيه

قوله وذلك لان الصورة الجوهرية لايخفى ان الحركة في الجوهر انما يحركه الحل في الحال
وكلام الشارح ظاهر البطلان لم يتعرض له واقتصر على بيان امتناع الاول قوله لكان
انواع جوهرية غير متناهية بالعدد فيلزم وجود تلك الانواع الغير المتناهية بالفعل
في اثناء الحركة مترتبة لتتالي الانات وتتالي الافراد المتوالية وكون عين النافي يحصل اي
لانه لاينقطع حركة ونقض الشيخ بدل بها الحلة بالقوة وعلى هذا فالمعنى انه يكون بين
ويجب امكان انواع غير متناهية بالقوة ويلزم حينئذ وجودها بالفعل فيلزم ما
الحدود اي المراد انه يلزم امكان وجود انواع غير متناهية بالقوة لانه لايمكن وجود
الامور الغير المتناهية بالفعل لما ذكر من الحدود فلا بد ان يكون بالقوة وقد علم ان
بخلاف هذا فانه اذا كانت الصورة بالقوة فالمتحرك لايكون موجودا بالفعل مع انه لا
بد من وجوده بالفعل من اول الحركة الى اخرها كما يصرح به في الوجه الثاني وعلى النسخة الا
ايضا يمكن حمل الكلام على هذا الوجه اي يكون بين جوهر وجوهر امكان انواع غير متناهية
بالعدد بلا وجود شيء منها بالفعل وقد علمت ان الاسبق لعينه هذا ما ذكرنا بعينه وعلى
النسختين يمكن ان يجعل المحذور انه لايبقى كي تحصل المتحرك من اول الحركة الى اخرها
بحاله اذ هو مع كل صورة غيره مع صورة اخرى مع انه لابد ان يكون المتحرك متحصلا
باقيا من اول الحركة الى اخرها وهذا في حركة الجسم او الصورة الجسمية في الصورة النوعية
البسيطة ظاهر واما في حركة الهيولى في الصور ففيه تامل اذ المادة المتحصلة الشخصية
انما تتوقف عندهم على مطلق الصورة لا على صورة شخصية فجاز ان يتبدل عليها

الصور الحالة فيها على نحو تبدل الكيفيات مع بقائها بشخصها الا ان يدعى الضرورة في ان التحرك
لابد له من تحصل وتعين شخصي وهو انما يحصل للهيولى بالصورة المعينة فهي مع احدى الصور
ذات متحصلة ومع الصورة الاخرى ذات متحصلة اخرى واما التشخص الهيولاني المحفوظ
بتعاقب الصور فله نوع ابهام ولايكفي ذلك في تحصل المتحرك كما قيل والتامل فيه مجال التام
لايخفى ان الحدود في الوجه الثاني ايضا لابد ان يجعل احد ما ذكرنا من الحدوث او
لايكون فرق بين الوجهين الا بمجرد التغيير في التعبير او زيادة تفصيل في الثاني دون الاول
ولايخلو عن بعد والتفرقة بين الوجهين بجعل المحذور في احدهما بعض ما ذكرنا من المحذورات
وفي الاخر بعضا اخر منه مع عدم اشعار في العبارة وصلاحية ما ذكر في كل منهما للتفريع الجميع تكلف
فالاظهر جعل المحذور في الوجه الثاني احد ما ذكرنا من المحذورات وجعل مبنى الوجه الاول
على عدم امكان انواع جوهرية غير متناهية بالعدد او بالقوة لانحصار الانواع الجوهرية
التي يتوهم فيها الحركة الجوهرية في الاربع فلا يمكن القول بامكان انواع جوهرية غير متناهية
في الاثناء بحيث اذا فرض السكون في كل ان يحصل نوع منها بالفعل غير ما يحصل على تقدير
السكون في ان اخر ولو قيل انه لا دليل على الانحصار في الاربع وامتناع حصول نوع اخر
وان لم يوجد بالفعل فنقول بعد التنزل عن انه مما كان للشيخ دليل على الانحصار فالظاهر
ان الشيخ لم يجعل المناط امتناع الحركة في الجوهر بل ذكر انه ان قلنا ان فيه حركة فهو قول
مجازي وان هذه المقولة لايعرض فيها الحركة وظاهر ان ما ذكر في بيانه بعيد كل
البعد اذ يظهر منه ان الحركات الواقعة فيها ليست الا بالمجاز اذ لو كانت على سبيل الحقيقة

لكانت بحيث لو فرض السكون في الات يحصل نوع بالفعل غير ما يحصل على تقدير السكون

في الانات الاخر فيلزم وجود تلك الانواع الغير المتناهية بالقوة القريبة من الفعل ولا ريب

الا بوجه فلا فرق منه يظهر ايضا جواب ما قيل ان الحركة في الاين يمكن ان يكون على سبيل

والترجيح فلا يلزم عدم الانحصار في الاين قوله واما ان يكون في بعض تلك المدة الى اخره

الحركة حافظا لنوعه الاول اى بجوهر اوسط وفي بعضها الاخر واقعا في النوع الاخر

بلا توسط امر اخر بينهما فيلزم فيه ايضا ما قيل في الشق السابق من ان هذا ليس حركة بل

انتقال من نوع الى نوع اخر دفعة فانه انتقل من الجوهر الذي منه الحركة الى الجوهر الاوسط

دفعة وبقي عليه زمانا ثم انتقل الى جوهر اخر كذلك دفعة وبقي عليه زمانا ثم انتقل ايضا دفعة

الى ما اليه الحركة وهذا ليس حركة بل في الحركة لابد من الانتقال في كل ان من فرد الى فرد اخر

من غير ان يبقى شيء منها في زمان فيكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية

الجوهر اذ الانتقالات في الجوهرية اى في الحركة في الجوهر لا بد ان يكون لا في مدة وزمان

اي بحيث لا يبقى على شيء من المنتقل اليها في اثناء الحركة في مدة وزمان وههنا قد بقي

على كل من المنتقلين اليها في الاثناء في مدة وزمان ثم انتقل الى ما اليه الحركة دفعة

المراد فيكون الحركة المفروضة في تلك المدة حركة في غير نوع الجوهر من استحالة ونحوها

اذ الانتقالات في الجوهرية لا بد ان لا يكون في مدة وزمان وههنا ليست كذلك هنا

وتتميم الدليل انه لا بد حينئذ ان لا يبقى على شيء من الاوساط في زمان فيلزم احد ما ذكرنا

من المحذورات في التوجيه الاول للدليل الاول من تتالي الانات وغيره او ما ذكرنا

على ما ذكرنا او لا فلا بد من حمله على ان محلها لا يتحرك فيها وهو تكلف فتدبر

قوله والذات الغير المحصلة بالفعل يتحصل ان يتحرك فيه الشيخ مجال اذ لا ينقض العقل من وجود

شيء بالقوة الى شيء كذلك غاية الامر اعتبار الوجود بالفعل في المتحرك في

العرف ولا عبرة به في المباحث الحكمية صح

في التوجيه الثاني من عدم كون المتحرك موجودا بالفعل مع انه لا بد من وجوده بالفعل

في التوجيه الثالث من عدم بقاء تشخص المتحرك ولا يخفى ان في تمام هذا المحذور يكفي ثبات

في الجملة لا لزوم التوسط لعدم تتالي الاوساط والتوسط له كما ان تحقيق معنى الحركة يقتضي

ايضا والنقض ههنا ورد على الدليلين على الوجه الثالث انه لا يخفى جواز الحركة في الصور

التركيبية لعدم احتياج المحل اليها في الوجود وان احتاج اليها في التحصل النوعي التركيبي

يجوز ان يكون من اول الحركة الى اخرها موجودا متحصلا بالفعل التحصل النوعي البسيطي مع

تبدل الصور النوعية التركيبية عليها ووجودها بالقوة كما في حركة الاستحالة على ما

اشار اليه الشيخ فتامل قوله ولا يمكن ان يبقى هذا لا يخفى انه الحق بالدليل ان يكون في

او الدليلان بالوجه الاول الذي قررنا في توجيههما فالنقض بحركة الاستحالة ظاهر الورود

وجوابه ما ذكره الشيخ واما اذا قررنا بوجه الثاني او الثالث فقط فانه بعد تقرير الدليل على

الوجهين لا يتوهم ورود هذا النقض فتوجيه كلام الشيخ حينئذ انه لما الزم في الدليل

الحاصل انواع غير متناهية توهم حكم باستحالته ولم يبق وجهها الكلي وتوهم جريان هذا

في حركة الاستحالة ايضا فاجاب بعدم جريانه فيها اذ لا محذور في كون الانواع في حركة

الاستحالة بالقوة فلا يطعن فيه فتقرير الدليل على احد الوجهين كما يظهر عند الجواب

عن النقض ولا يخفى انه على الوجه الثالث يمكن الجواب ايضا عن النقض بان في حركة

الاستحالة لو فرض وجود الانواع بالفعل ايضا لا ينتقض الدليل اذ بناؤه على عدم بقاء تشخص

المتحرك من اول الحركة الى اخرها وظاهر انه انما يلزم في الحركة في الصورة لا في الكيفيات

في مقابله اصلا وهو ظ منه سلمه الله

ايضا على وفق الشيخ ... بالسيال ولما اذا لم يلزم ... يلزم في الحركة في الجوهر الوجود ... جوهر سيال ولا يلزم وجود الافراد الغير المتناهية بل لا يتم الاول الا في وجود الموضوع وتحصله بالفعل ووجود تلك الصور السيالة لا انها ثبتت بالفعل بالفعل الا انها موجودة غير قارة لا يكفي وجود الموضوع ووجود الصورة السيالة بالفعل فيه بما يكفي وجود الصورة الغير القارة ايضا كذلك فلا يتم الوجه الثاني في ايضاح لا يلزم عدم بقاء تشخص المتحرك اذ لا يتبدل عليه الصور بل له صورة واحدة وان كانت غير قارة فلا يتم الوجه الثالث الا ان يقال ان الموضوع وان كان له فرد واحد سيال من اول الحركة الى اخرها لكن لما كان بحيث يفرض فيه الافراد المختلفة في الانواع المفروضة ففي كل ان يكون المحل كان له صورة اخرى فكانها امر متحصل اخر فلا يبقى امر متحصل واحد من اول الحركة الى اخرها والتامل فيه مجال ويرد ايضا على الدليلين على الوجه الثالثة صح

الشيخ على تقدير حمل كلامه على الوجه الثالث كانه اقتصر في الجواب على ما هو الحق عندهم هنا

واما الذاتي الدليل الاول على الوجه الرابع الذي ذكرنا فلا مجال لتوهم النقض بحركة الاستحالة

ولا لما ذكر في جوابه فالوجه حينئذ جعل النقض مخصوصا بالدليل الثاني فافهم

قوله فانها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل فيجوز الخلو عنهما في اثناء الحركة

بل انما يتصف المتحرك في اثناء الحركة في كل آن بواحد منها بالقوة القريبة من الفعل

بحيث لو سكن في هذا الآن لوجد هذا الفرد منها ولو سكن في آن آخر لوجد فرد آخر

اشد من الاول او اضعف منه وهكذا وحكم العقل ضرورة باستحالة خلو الجسم

عن الاين والكم انما هو باستحالة خلوه عنهما بالكلية بمعنى انه لا يوجد لا بالفعل ولا

بالقوة على الوجه المذكور واما باستحالة خلوه عنهما بالفعل فلا والوهم انما يحكم به لخروج

العيان من اتصافه بالاين بالفعل في اثناء الحركة فيه وكذا بالكم عند النمو والذبول

والتخلخل والتكاثف الحقيقيين وبالنوع عند الشيء مثله مما لا يعتد به كما في

الشيخ بل انما نشأ من الاشتباه بين ما بالفعل وما بالقوة فان الحسي في

الصورة المذكورة هو الاين او الكم او الكيف بالقوة فيظن انها بالفعل كما في الجسم

الابيض الحق والجسم الذي نصفه حار ونصفه بارد فان الحس يحكم بوجود القسمين

فيهما بالفعل والعقل يحكم بخلافه وبعد قيام البرهان لا عبرة بحكم الحس على خلافه

ومثله القول في احساس الحرارة في الماء عند ما يتفق على ان الظاهر ان الاحساس بها

انما هو باعتبار تأثر اليد مثلا منه وحدوث الحرارة فيها بمماسته فيمكن ان يقال

ولو حمل الكلام على ما ذكرنا من ان الاول انتفى حركة الكون في الاشتداد والتضعف واثبات الشيخ حركة الموضوع في الصور فله نجعله ايضا النقض على الاول لانه عندهم لا يجوز حركة الكيف ايضا في الاشتداد والتضعف بان يكون موضوع الحركة هو الكيف كما اشار اليه الشيخ بينا وجهه فلا يبعد ايضا من جعل النقض مخصوصا بالثاني صح

ان تلك الحرارة ليست هي حرارة الماء لامتناع انتقال الاعراض بل انما يفيض عليها المبدأ

الفياض بسبب الاستعداد الذي اكتسبه بالمجاورة فكما ان مجاورة الحار بالفعل يكسب

ذلك الاستعداد فلم لا يجوز ان يصير مجاورة الحار بالقوة ايضا سببا لذلك هكذا تقول

في الالام واللذات على في تقرير الدليل على الوجه الاول اشتمل على لزوم تتالي الآنات وسلم

جريانه في الحركة في الكيف ايضا والتزم عدم تخلف الحكم اذ لا دليل لهم على جريانها

بل انما عولوا فيه على الحس وما شاهد من انتقال الماء مثلا من البرودة الى السخونة و

بالعكس على سبيل التدريج وانتقال الحصرم من الحموضة الى الحلاوة ومن الخضرة الى الحمرة

لكنه مما لا يصلح للتعويل لجواز ان يكون هناك توقفات في ازمنة قصيرة جدا

لا نشعر بها لقصر ازمنتها فلا يكون هناك تغير تدريجي مستمر بل تغيرات دفعية متعاقبة

تتخلل بينها ازمنة فلا يكون حركة قال ومما يؤكد ذلك ان الشيخ حكى في ابطال الشعاع

حجة وهي انه لما وجب ان يكون نسبة زمان حركة الشعاع الى شيء على بعد ذراع مثلا

الى زمان حركته الى الكواكب الثابتة نسبة المسافتين فيجب ان يظهر بين الزمانين تفاوت

محسوس واجاب عنها بانه يمكن ان يفرض زمان غير محسوس لقصره يصل فيه حركة

الشعاع الى الثوابت ثم يمكن ان ينقسم هذا الزمان الى غير النهاية فيمكن ان يوجد فيه جزء

نسبته اليه كنسبة المسافة القصيرة الى المسافة البعيدة ومع ذلك يكون الزمان

العظيم والصغير غير محسوسين لقصرهما قال فلما كان الامر كذلك فكيف يدل السلوك

المستمر حسا على ان السلوك مستمر في الحقيقة بل لو لم يلزم على الحركة في الكيف شيء من

الحال لكان من الواجب عليه ان لا يجزم بوجودها معوّلاً على قوله على الاستمرار الحسى
بحدسه على ان الزمان الغير المحسوس يمكن انقسامه الى الحد الذى قال فانه لو حصل
التوقف فى جزء من ذلك الزمان الغير المحسوس لم يكن السلوك مستمرا فى الحقيقة ولم يكن ذلك
حركة فلم لم يقم على الحركة فى الكيف حجة يعتد بها ولزم من وجوبها تمادى الاثبات فى
لا منفعة له وجب القول بنفيها ولا يخفى ان التزام التوقف فى بعض الاشياء كالماء الموضوع
على النار المشتعلة وان كان لا يخلو عن تعسف لكن كان اهون من التعسفات التى اشار
الى بعضها التزموها وعندى ان القول بالبال اظهر منهما اذ لا حاجة معه الى التزام
شئ من التعسفات المذكورة فتامل **قوله** ولهذا من الشارح اشتغل اى ولهذا الشارح والامر
الذى ذكرنا وهو اعتبار المحل فى التضاد اشتغال عن بيان ان الفلك لا يكون وانه لا
بانه لا ضد لصورته المعلوم منه انه وضع ان كل شكون فلصورته ضد منه فيعلم
انه يقول بوجود التضاد فى العناصر لتحقق التكون فيها فيظهر منه انه لم يعتبر فى
التضاد الا المحل واذا كان كذلك فلم انكر هنا الاستدلال المثبت لعدم الحركة فى
الجوهر اولم انكر بصيغة المجهول فى هذا الاستدلال ان يكون للصورة الجوهرية
ضد وحكم بنفيه البتة فافهم **قوله** هو الذى بينه وبين شئ اخر غاية الخلاف
حاصله انه ينبه ان يكون اراد بالضد ههنا ما يكون بينه وبين شئ اخر غاية
الخلاف لا بمعنى ان لا يوجد مخالف فوقه بل بمعنى ان يتخلل بينه وبينه ما يكون
خلافه دونه بحيث يحتمل استمرارا فيه اى يكون فى جميع انات زمان الانتقال منتقلا
الى

الى انه غاية الخلاف بهذا المعنى بحيث يكون كل ما ينتقل اليه زمنه يكون فوقه منتقلا ليكون
بكون خلافه دونه ولما ان حمل غاية الخلاف على معناها الظاهر وبنى الكلام على زعم ان تحقق
غاية الخلاف بين الشيئين يستلزم تخلل الواسطة بينهما بحيث يحتمل استمرارا فيه على ما
الذى ذكرنا ورد على هذا المعنى بجارة الشيخ وعلى الوجهين فليس بين الصور الجوهرية تضاد
اما التى لا واسطة بينها وبينها الاستحالة الاولية فقط واما التى توجد الواسطة بينها فلانه
لا يستمر الانتقال بينها على الوجه المذكور لتخلل الصور التى لا واسطة بينها ولا يوجد من هو
اول حلا له منها فافهم **قوله** ودونه اى ودونه ان يكون يرى ان الضد يكون بينه
وبين ضده غاية الخلاف بمعنى انه لا يوجد مخالف فوقه كما هو الظاهر او انه يوجد فوقه
ما يكون خلافه دونه كما ذكرنا سابقا على الوجهين لا يدعى وجوب كون الانتقال من احدهما
الى الاخر بحيث وسطا مستمرا كما ادعى فى الوجه الاول بل سواء كان الانتقال منه اليه
دفعة وبلا وسط او يكون بوسط لكن اذا كان بوسط يجب ان يكون الانتقال مستمرا
بحيث لا يمكن على وسط فى زمان ثم لا يرى الانتقال من صورة الى ما غاية الخلاف معها
الا بوسط المتوسط والسكون عليه لا على استمرار متجدد وعلى هذا فله تضاد بين الصور
الجوهرية اما التى ليس بينها غاية الخلاف فظ واما التى بينها غاية الخلاف
فلانه لا ينتقل من احدهما الى الاخرى دفعة ولا على استمرار متصل بل يتخلل بينهما
الواسطة ويمكن عليها ثم ينتقل منها الى ما له غاية الخلاف ثم الشيخ ههنا مخالفة
فى بعضها فله يكون الصورة المائية مضادة للنارية اذ لا يتحمل الانتقال من احدهما الى

بينهما له

الى الاخرى الا من النارية الى الهوائية اى لا يتوسط الانتقال من النارية الى الهوائية
والسكون عليها ولا الصورة النارية مضادة للصورة اذ ليس بينهما غاية الخلاف وفي
بعض النسخ فلا يكون الصورة المائية مضادة للنارية ولا الصورة النارية مضادة للصورة
الهوائية اذ لا يتم الانتقال من احديهما الى الاخرى الا من النارية الى الهوائية فليس بينهما
غاية الخلاف وقوله اذ لا يتم الانتقال اى لا يوجد بينهما الانتقال من احديهما الى الاخرى
بلا تخلل السكون على الوسط الا من النارية الى الهوائية وليس بينهما غاية الخلاف مع انا
اشترطنا في التضاد غاية الخلاف واما الصور التي بينهما غاية الخلاف كالنارية والمائية
فلا يتم الانتقال بل يتخلل الوسط والسكون عليه وقد اشترط في التضاد عدمه [illegible]
انتفاؤه هذا ثم لا يخفى انه على الوجهين لا يكون بين الصور الجوهرية تضاد وهو
لما نقل عنهم ان كل متكون فلصورته ضد حيث يلزم منه تحقق التضاد في الصور الجوهرية
تناقض مع ان الظاهر ان الشيخ كان بصدد توجيه كلامهم بحيث لا ينافي ما ذكره فنقول
اما الوجه الاول فالظاهر من سياق كلام الشيخ انه حمل فيه التضاد الذي لم يكونوا [illegible] على هذا
المعنى وهذا غير المعنى المعهود للتضاد عندهم فانكارهم التضاد بهذا المعنى في الجواهر
لا ينافي حكمهم بوجود التضاد بينها بالمعنى المعهود فلا اشكال واما الوجه الثاني فالظ
من سوق كلامه ان هذا ليس اصطلاحا اخر للمتكونين من عندنا تفسيرا لكلامهم [illegible]
التعاقب الماخوذ في حد التضاد في المشهور على هذا المعنى فكان مراد الشيخ ان
المنكرين حملوا التعاقب على هذا المعنى فلذا انكروا التضاد في الجواهر واما من اثبت

الهوائية صح

التضاد فحمله على هذا المعنى فلا منافاة بين كلاميهما اذا عرفت هذا فعلى هذا لا حاجة للشيخ الى تكلف من ان
الوجهين بل يكفي في الجمع التمسك بما ذكره الشيخ اولا من حيث اعتبار الموضوع والمحل فان قال
ان المتكلمين ربما اعتبروا الموضوع في التضاد وغيرهم اعتبروا المحل فاوجه العدول عنه الى ما ذكر
من الوجهين قلت لعل وجهه ان نفي الحركة في الجواهر بناء على اعتبار التضاد بين طرفي الحركة
واعتبار الموضوع في التضاد يخفى جدا اذ ظاهر ان في الحركة لا يلزم ان يكون الطرفان متضادين
بالمعنى المعتبر فيه الموضوع بل يكفي وجود المحل للطرفين واما اذا حمل التضاد على احد الوجهين
فاعتبار التضاد بين طرفي الحركة بهذا المعنى معقول غاية الامر ان هذا اصطلاح ولا ضير فيه
فلذا عدل عنه الى احد الوجهين وفيه تامل اذ يمكن ان يقال ان بناء كلامهم على الاصطلاح المشهور
الذي اعتبر فيه الموضوع في التضاد واعتبارهم التضاد بين طرفي الحركة على هذا الوجه بناء على وجوب
كون موضوع الحركة متقوما في القوام عما يتحرك عنه واليه والا لم يجز بقاؤه حال الحركة اذ
يلزم وجود الانواع الغير المتناهية فيما فيه الحركة بالفعل ويلزم ما ذكر من المحذورات وتوجيه
كلام الشيخ يجب ان يكون موضوعا للنسبة اليهما مع ان الجواهر لا موضوع لها ولعله مع ما فيه
من البعد اقرب من التوجيهين اللذين ذكرهما الشيخ فتامل تعرف قوله كالانتقال [illegible]
برده الى البيان الاول اي ما ذكره الشيخ من الدليلين اذ بناء كل من الوجهين على ان في الحركة
لابد من تخلل الوسط والاستقرار عليه وهذا لا يمكن في الصور الجوهرية وهو محصل دليل
الشيخ فان بناءه ايضا على ان في الحركة لابد من الانسلاخ يسيرا يسيرا وهذا لا يمكن في
الصور الجوهرية الا انهم حققوا الطرفين على هذا الوجه باسم الضدية وهو اصطلاح منهم فافهم

قوله فينتقض عليهم في النمو والذبول في الشرح الجديد للتجريد اورد هنا الاشكال
على القول بالحركة في الكم في النمو والذبول وقال ان في الحركة لابد من تبدل الافراد
المقولة على شخص وطان افراد المقولة في النمو والذبول لا يتوارد على شيء واحد بعينه
لان المقدار الكبير لا يعرض لما كان له المقدار الصغير بل انما يعرض لما كان له المقدار
الصغير مع اجزاء ينضم اليه وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض لما كان له
الكبير بل انما يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الصغير جزء من محل
المقدار الكبير في حالتي النمو والذبول فلم يتوارد المقداران على شيء واحد بعينه انتهى
جوابه ما اشار اليه الشيخ من ان في الحركة يكفي بقاء ذات الموضوع عند توارد الافراد
المقولة ولا يضر كونه لعارض يكون محلا لبعض الافراد وبعضه لعارض محلا لبعضها كما في
الحركة في الصلابة واللين ولا كونه مع زيادة عليه بحيث يصير موضوعا لبعضها كما في
النمو وينقص عنه بحيث يصير موضوعا لبعضها كما في الذبول ولا يخفى ان مع بقاء تشخص الموضوع
في الحالتين لا حركة اذ كيف لا يكون في بقاء تشخص الموضوع في صورة النمو والذبول اشكال
سنشير اليه فانتظر **قوله** طبيعة النوع الحاملة للاعراض ربما يتوهم من هذه العبارة انه
يكفي في الحركة بقاء نوع الموضوع ويتبدل افراد المقولة عليه وان لم يبق تشخصه وهو كما
ترى فالظاهر ان مراد الشيخ من بقاء طبيعة النوع بقاؤها بتشخصها اذ عند تبدل التشخص
تنعدم الطبيعة حقيقة وتوجد في ضمن التشخص المتجدد فيتغير النوع ايضا ولم يبق
عند التحقيق وكانه في قوله ولم يغفلنا المعلم في عرضه سابقا له كلاما قالهم **قوله**

ولا بالي انه لعارض يعرض له على ان العارض في الحركة في اللين والصلابة لم يخرج الموضوع
منها لانه انما اتصف بهما وظاهر ان تبدل العارض بهذا الوجه لا يصير منشأ لتبدل الموضوع
وهذا بخلاف النمو والذبول اذ في النمو يعرض زيادة يخرج الموضوع وفي الذبول ينتقص جزء
من الموضوع فافهم **قوله** ثم الاشكال يشبه ان لا يكون اه فيه انه لا دليل على ان
الاستحالة في الاشكال لا يكون الا دفعة ثم لا يجوز ان يتغير الجسم في الشكل بحيث يكون
حيث يكون له بالقوة في كل آن فرض شكل غير الذي كان له في آن فرض قبله او بعده
بل الظاهر ان في صورة الحركة في الكم تتبدل الاشكال عليه كذلك فالظاهر وقوع الحركة فيها فتأمل
قوله احدهما بزيادة مضافة فيه ان الزيادة والنقصان ان كانا بالانفصال والاتصال فلا
نعدم ان الصورة تنعدم في الفصل والوصل فلا يبقى المتحرك بشخصه وقد ذكر ان انه
لابد من بقائه كذلك كما سبق وان كان بتحلل جسم في خلال جسم دون جهة وخروجه عنها
فلكل منهما مقدار نفسه ولا حركة لشيء منهما في الكم وكانه لا مخلص عنه الا بالتزام انه
لا حاجة في الحركة الى بقاء المتحرك بشخصه بل يكفي بقاؤه بنوعه كما توهم العبارة السابقة
من الشيخ وهو كما ترى ويفرق بين الزيادة والنقصان دفعة وبينهما على التدريج بحكم بانعدام
الصورة في الاول واما الثاني فلا يحكم بالانعدام اصلا او لا يكون اتصافا لحركة وكان الفرق
تحكم ولا يخفى انه على تقدير عدم الفرق كما انه يشكل حكمهم بالحركة في الكم يشكل ايضا حكمهم انه
لا يلزم الحركة في الجوهر والقول بان ورود الصور على الهيولى على سبيل التدريج واحدا
ذلك ليس حركة في الجوهر بناء على ان المتحرك عندهم ما يكون له تحصل بالفعل اذ لا تحصل له

[illegible] الكم والتكاثف والتخلخل لا [illegible] الحركة في الكم [illegible] الانفصال ولا [illegible] حصول الكم [illegible]

في صورة الحركة فالهيولى لا يحصل بالفعل الا بصورة معينة وفي صورة تعاقب الصور على التدريج
لا يحصل الصور الا بالقوة اذ على تقدير حصولها بالفعل لزم تتالي الآنات وغيره مما مر
من المحذورات واذا لم يكن لها صورة بالفعل فلا يكون لها تحصل بالفعل فلا يكون متحركة
يرجع الى مجرد اصطلاح في عدم اطلاق المتحرك عليها مع اتصافها بما هو حقيقة الحركة
عندهم ولا يخفى ما فيه من التعسف هذا في صورة النمو والذبول واما اذا فرض ادخال ماء
في ماء على التدريج فالظاهر في آن وصول احدهما الى الآخر يمكن القول بانعدام صورتيهما
ومقداريهما وحصول صورة اخرى ومقدار اخر وانه لا يتغير ذلك بدخول احدهما في الآخر
على التدريج بل لا يتغير به الا الوضع فليس بعد ذلك الا الحركة في الوضع فلا اشكال فيه
وكذا في قطع شيء من الجسم على التدريج حتى ينفصل بالكلية يمكن التزام عدم انعدام الصورة
الاولى في آن ابتداء الحركة وتحقق الفصل بالكلية فلا اشكال فيه ايضا نعم اذا فرض وضع
ماء على النار بحيث ينتقص مقداره على التدريج بالتبخر واستحالة بعض اجزائه هواء
كل فهو مثل النمو والذبول بل من جملة افراده فعندهم يتحرك كل من الماء والهواء في الكم
ونشكل بما ذكرنا مع عدم بقاء الصورة فيلزم الحركة في الجوهر لا الكم عندنا ولما (?) القائل
بالهيولى او بدليل الفصل والوصل تصرف في سعة من هذا الاشكال اذ يقول ببقاء تشخص
الصورة فيهما كالفصل والوصل وتبدل العوارض عليه كما يقولون في الهيولى فلا اشكال
لما حكم به المحقق الطوسي طاب ثراه في التجريد من وجود الحركة في الكم في النمو والذبول
مبنية على رايه ولا اشكال عليه ولذا هم في سعة مما يشكل ويقال ان البديهة يحكم

بان زيدا الطفل بجثته وتشخصه هو زيد الشاب وان عظمت جثته وصارت اضعافا
مضاعفة وكذا زيد الشاب هو زيد الشيخ وان نقصت جثته وصارت عشر عشرها وكذا
الحال في السمن والهزال وكذلك الاشجار وسائر النباتات النامية وعلى ما ذكره من
انعدام الصورة في الفصل والوصل لا يمكن هذا الحكم بل لا يبقى الحكم ببقاء تشخص الحيوان
اصلا وان لم يعوض له شيء عوض بدل ما يتحلل منه بالتدريج ويتخلف بدله بالتغذية
وكانه لا مخلص لهم عنه ايضا الا التمسك بالفرق بين الفصل والوصل على التدريج
ودفعة مع ما فيه من التعسف كما اشرنا اليه او القول بان الحكم المذكور من
بديهة الوهم بل ليس الباقي الا الهيولى مع توارد الصور المتماثلة عليها وكذا النفس
في الانسان وكانه ايضا تعسف فتامل وبعد ما كتبنا هذا نقف (?) رايت ان الامام الرازي
في المباحث المشرقية اورد شكوكا على الحركة في النمو والذبول ثم ذكر في دفعها ان النامي
فيه اجزاء اصلية صلبة غير متبدلة وهي الحافظة للصورة النوعية المتشخصة واجزاء
متبدلة وهي اسباب لظهور كمالات تلك الصورة فيها وان الاجزاء الاصلية بما
من الصورة النوعية مبدا لاستزادة تلك الزيادات وتحليلها فتصير تلك الزيادات
في انتقاصات كالصفات المتعاقبة على ذلك الاصل وهي حركة ولا يخفى انه ان قال باتصال
تلك الزيادات بالاصل وانفصالها عنه فما ذكرنا من الاشكالات باق بحالها وان قال بعدم
اتصال حقيقي بينهما بل انه لا اتصال بينهما الا بحسب الحس ففيه من التعسف ما لا يخفى ومع ذلك
فان اندفع الاشكال الاخير لكن الاشكال الاول كانه بحاله اذ لا حركة للاجزاء الاصلية

حقيقة لان مقاديرها محفوظة في الحالات انما يتبدل المقادير عليها بملاحظة جسم آخر معها
منفصل عنها زايدا او ناقص وملاحظة مقدار المجموع وظن ان اطلاق الحركة عليه
لا يصح الا بالمجاز واما الاشكال الاوسط وهو لزوم الحركة في الجوهر فالظاهر ورود
ايضا لكن في الاجزاء والى اذ المتبدلة الآن يرتب ايضا ليست بالفعل بل بالقوة فهي كالا
يفرض حصول جسم بالقوة زائدا او ناقص ولا موجود بالفعل يبقى في اثناء الحركة
سوى الاجزاء الاصلية وهي حافظة لصورها لا يتبدل عليها الصور حقيقة
نعم يصح نسبة تبدلها اليها على سبيل المجاز ولا محذور فيه كما اشار اليه الشيخ
بما ذكرنا بقولنا والقول بالتمام توارد الصور آه لكن على ما ذكرنا يبقى ذلك في كل
الجسم وعلى ما ذكره يبقى ذلك في النامي بل على الاجزاء الاصلية وهو وان كان اهون من
الاول لكنه تنكشف ايضا قوله فينبغي ان يكون محل الانتقال فيها آه وذلك لان الانتقال
الى الوصول الى شيء معين والموازاة والمحاذاة والموازاة والمسامتة اذ الانتقال
اليها من مقابلاتها دفعة وكذا منها الى مقابلاتها لكن في بعضها كالوصول
اي الواقع في آن معين وفي بعضها كالمسامتة والموازاة زمانيا اي واقع في نفس
الزمان من غير انطباق عليه وبهذا الاعتبار كانه يصح اطلاق الدفعي عليه ولما
اذا لم يعتبر الوصول فعلى بالنسبة الى شيء معين بل الى شيء ما فيتحقق الحركة فيها
بتبعية الحركة في الاين او الوضع ونحوهما كما اشار اليه الشيخ بقوله وان اختلف في بعض
المواضع آه اي ان اختلف الحكم فيه ولم يكن موافقا لما ذكرنا من كون الانتقال فيها يدل

دفعيا بل يكون تدريجيا يكون بتبعية التغير في مقولة اخرى فتامل قوله
فانه لما كانت الحركة آه هذا في الاضافة العارضة للكيف ومثلها في الكم فانه
اذا كان الجسم اصغر مقدارا من جسم اخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم منه
فقد تحرك في الاضافة بتبعية الحركة في الكم وكذا الكلام في الاين كما اذا كان الجسم
في مكان عال ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل وكذا في الوضع كان يكون الجسم
على نوع من اوضاعه ثم تحرك في الوضع الى اخر من اوضاعه وكان غرض الشيخ ان
ما يشاهد من الحركة في الاضافة انما هي من هذا القبيل اذ لا يشاهد حركة في الاضافة
وتغير اصالة من غير تبعية حركة اخرى في مقولة من الاربع والمحقق الطوسي
طاب ثراه ايضا حيث حكم في التجريد بان المضاف تابع كان نظره الى ما ذكرناه لا
ما استدل على امتناع ذلك في المشهور من ان الاضافة طبيعة غير مستقلة
بل هي تابعة لغيرها فان كان متبوعها قابلا للاشد والاضعف جعلت الاضافة
ايضا والا فلا فيرد عليه ما اورده المحقق الشريف في شرح المواقف من ان هذا
الدليل بعينه جار في سائر الاعراض النسبية ومنقوض بالاين والوضع فانهما
من الاعراض النسبية مع وقوع الحركة فيهما لا بتبعية شيء ومن قوله لا يجوز ان
ينتقل الموضوع من مضاف الى اخر تدريجا من غير تبعية وان كونه غير مستقل
بالمفهومية لا ينافي ذلك واجيب عنه بانه ليس معنى عدم استقلال المضاف في
بالمفهومية مجرد كونه نسبيا حتى يرد النقض بسائر الاعراض النسبية بل معناه كونه
تابعا للمعروض في الاحكام ولا ينافي ان كون المضاف تابعا للمعروض في الاحكام انما هو
في اضافات تعرض للجسم بتوسط مقولة اخرى من كم او كيف ونحوهما كالاشدية
والازيدية فيهما والاضافة عندهم لا تنحصر فيهما بل هي عبارة عن كل نسبة متكررة

كالابوة والاخوة وط ان مثل هذه الاضافات لا يجرى فيها ما ذكره من التبعية فلا
يجوز الحركة فيما تشاهد من الحركات فى شئ منها كما فى الاين والوضع فالظاهر التعويل
على الاستقراء كما ذكرنا هنا وقال الامام الرازى فى المباحث المشرقية فى بحث
نفى الحركة فى المقولات غير الاربع اما المضاف فهو طبيعة غير مستقلة بنفسها بل
هى تابعة لغيرها فان كان متبوعها قابلا للاشد والاضعف كانت الاضافة
ايضا كذلك فانها لو بقيت على حد واحد عند تغير متبوعها الى الاشد والاضعف
اشعر ذلك باستقلالها بنفسها ومع هذا يعرف ان ما ذكره من ان جل الانتقال
فى الاضافة قد يكون دفعة ففيه نظر انتهى وكان الاولى به ان يذكر ايضا
انه لو تغيرت ايضا بدون تغير فى متبوعها اشعر بذلك وكانه تركه
للاختصار احالة على ما ذكره وقد ظهر لك حال ما ذكره من التبعية وبعد تسليمه
فالمشار اليه من النظر فيه انه لا يخفى وجهه فما ذكره من كونه طبيعة غير
مستقلة لا ينافى ان يكون جل الانتقال فيه دفعة اذ ربما كان جل الانتقال
فى متبوعه ايضا كذلك الا ان يقال ان الظاهر من الحكم بالانتقال فيه دفعة
~~يكون ذلك بالذات وح توجه النظر على ما ذكره ظاهر~~ قوله ويشبه ان يكون
الانتقال فى متى كانه اراد متى النسبة الى نفس الزمان لا ما يشمل النسبة الى حدوده
من الانات وح فالامر كما ذكره من ان الانتقال من متى الى متى دفعة اذ لو
~~تدرج فيكون له فى كل آن نسبة الى زمان لم يكن له فى ما يليه ويلزم منه~~
~~انه ليس فى الزمان شئ من الانات~~ واما لو عمم فيه بحيث يشمل النسبة الى الآن
ايضا فقد يكون الانتقال فيه تدريجا ايضا فان المتحرك فى زمان ينتقل من آن
الى آن ايضا تدريجا بحيث ان له فى كل ان يفرض من ذلك الزمان آنا ليس له

جل متبوعها فيما نشاهد هو
المقولات المذكورة وجل
الانتقال فيها هو الانتقال
بالتدريج فجل الانتقال فيها
ليس دفعة ولا اقل من عدم
ظهور كون جلها دفعة فافهم

وذلك لان الانتقال من زمان الى زمان انما هو بالانتقال من آن الى آن ... ولا يكون الا بالانتقال ...

فى سابقه

فى سابقه ولاحقه وهو نفس الآن الذى فيه فلا يلزم ان الحركة فى الزمان الذى
هو الزمان اشتمل على تلك الانات فتدبر وبهذا يظهر ان ما استدل به الشيخ فى الشفاء
على نفى الحركة فى المتى من ان كل حركة فى متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى آخر
فيه ما فيه لجواز ان يكون متاه نفس الجميع الازمنة التى الحركة فيها كما قلنا فى
الآن واستدل ايضا فى الشفاء بان وجود متى فى الجسم بتوسط الحركة فيكون
الحركة فيه واعترض عليه بانه يجوز ان يكون ثبوته للجسم بتبعية نوع من الحركة
ويقع فيه نوع آخر من الحركة فلا يحذف فى قوله ويشبه ان يكون حال متى كانه
مبنى على التعميم فى متى بما يشمل النسبة الى الآن اذ ح يصح الحركة فيه كما ذكرنا لكن بتبعية
الحركة فى غيره من كم او كيف ونحوهما الا ان ما لا يتغير فيه اصلا يتغير فى الزمان
يكون له حركة فيه ويمكن ان لا يكون بناء كلام الشيخ على الاعتبار الكائن فى متى
بل على المعنى الاعم كما هو المشهور ويكون مراده انه يشبه ان يكون الانتقال فيه
دفعة وذلك فى بعض افراده كالانتقال من سنة الى سنة او من شهر الى شهر
او يشبه ان يكون كحال الاضافة فى ان الحركة فيه بالتبع وفى بعض النسخ وهو
الانسب الا من ارادته هنا ولا يخفى ان فى صورة الانتقال الدفعى ايضا لا بد
من اعتبار تغير فيه حتى يصح اعتبار الزمان له لكنه لم يتعرض له الشيخ لان
غرضه ليس الا بيان حال الحركة فى متى فاكتفى بما ذكره من انه يشبه ان لا يكون
حركة فيه او كان حركة فيه بالتبع بناء على ما ذكرنا من الوجهين وفى بعض النسخ
ويشبه بالواو وعلى هذا فيمكن ان يكون المعنى هو ما ذكرنا فى النسخة الاولى ويمكن
ان لا يكون هذا احتمالا مقابلا لما ذكره اولا بل يكون الغرض تحقيقا آخر
وهو انه يشبه ان يكون الانتقال فى متى سواء قيل انه دفعة كما ذكره او

السيد قدس سره فى شرح المواقف

ويمكن حمل هذا الكلام من صاحب الشفاء على ما ذكرنا هنا
بنحو لما ذكره انه يجوز ان يكون مراده نفى الحركة
فى متى اصالة بناء على ان متى تابع للحركة فلا يجوز
ان يتحرك حركة تعدد متى لا بعرض فيه نوع ولا بذاته
فيه فلا يمكن التبدل فيه بدون حركة اخرى
وح لا يرد عليه الاعتراض المذكور فافهم
منه
دام ظله العالى

بالتدريج في بعض المقولات لكونه بتبعية حركة اخرى اذ ما لا تغير فيه اصلا في ذاته
فكيف يكون له تبدل فيه ويمكن ان يكون غرضه مجرد تحقيق ان التبعية بما
من الانتقال الدفعي من غير اشارة الى احتمال التدريجي ايضا وعلى التوجيهين
فالمراد بالحركة في قوله فكيف يكون له حركة فيه مطلق التبدل فافهم وحكم
الامام الرازي في المباحث المشرقية بنقل كلام الشيخ واستحسنه واكده بقوله
الاضافية وقال اقول هذا هو الحق لان متى نسبة الشيء الى زمانه والنسبة
غير مستقلة في ماهيتها فهي تابعة لمعروضها في التبدل لحال الاستقرار الحقيقي وقد عرفت حال ما ذكره
وينبغي ان يحمل ما ذكره الشيخ على ما اشرنا اليه من ان الحركة في متى او مطلق التبدل بمعنى
ان يكون الشيء متى اذ ما لا يكون في زمان كيف يمكن ان يتحرك فيه او ينتقل من زمان الى آخر
ولا يمكن ان يكون الشيء في زمان الا بعروض حركة له في كم او كيف او غيرهما فالحركة
في متى ان تبدله فيه تبع لتلك الحركة ومع ذلك لا يبعد عليه والمحقق الطوسي طاب ثراه
ايضا صرح حكم في التجريد بان متى ايضا تابع اي كالمضاف كانه نظر الى ما ذكرنا
فتامل **قوله** وان كان الشيء في مكان وضعي اي تنسب الحركة الى الحالة المنسوبة
لا الى المكان وان كان الشيء في مكان لكون الشيء مستحيلا وهو في مكان فان الحركة
فيه في الكيف لا في المكان وان كانت في المكان فافهم **قوله** فيكون تبدل هذه
النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح الحاوي اي يكون التبدل فيه
المراد النسبة الى السطح الحاوي والمكان اذ ما يشمله ويلزمه في الاحتمال الثاني تبدل
لكون الامكان ما يتبدل عليه او حين مكان له بناء على ما اختاره الشيخ من
القول بالسطح والحكم بالاولية باعتبار تقدم العام على الخاص واولى
بالنسبة اليه فلا يكون فيها ايضا فلا حركة اي ليست الحركة فيها الا الحركة

الانتقال

في المكان لا بشرط الخصوص وقد نبه عليه هو ايضا ويمكن ان يكون المراد ان تبدل النسبة
انما هو بسبب حركة احد الطرفين في المكان كان يقوم الشخص او يقعد او تزول الجدار
او تقصد هذا والمحقق الطوسي طاب ثراه في التجريد حكم بان الانتقال في الجهة دفعة
لكان نظره الى ان استبدال الوضع فيها كان كل من نوع احدهما وابل الاخر نوع
فالانتقال من احدهما الى الاخر يحتمل ان واصل بينهما ويكون دفعيا كالانتقال الى الانتقال
شهر الى شهر ونحوه قال الامام الرازي بشأن الحركة في الجهة ايضا على انها نسبة
نسبة كالمضاف ومتى وقد عرفت حاله فتدبر **قوله** فانه قد تغير الشيء من ان يكون
ينفعل بالحرارة اي وهو ينفعل بالبرد وكذا من ان لا يكون ينفعل بالحر وهو ينفعل بالبرد
فيظهر من جوابه فالفرق بينه وبين الوجه الاول بذلك فان المراد فيه ان
يكون الشيء لا يفعل ولا ينفعل اصلا ثم يتغير الى ان يفعل او ينفعل فافهم
قوله فلذا اعتنى من باب الانفعال والتفعيل اي لا اشتد عليه بل
ارفق له في ذلك الجعل وسامح معه **قوله** وليسا بحركتين في كونهما حركتين
باعتبار ان الفعل والانفعال باصطلاحهم هو الفعل والانفعال
التدريجيات وهما حركة فاذا لم يكن الرعشة والبطوء حركة يظهر منه انهما
ليسا بفعلين ولا انفعالين **قوله** والجملة لا يجوز ان يكون في طبيعة آه
لا يخفى انه ان حمل الفعل والانفعال على ما هو مصطلحهم وهو التدريجيان تقدم
جواز الحركة فيهما لما لا خفاء فيه اذ لو وقعت الحركة في الفعل فيلزم ان يكون
له بالقوة في كل آن يفرض من الفعل لم يكن له في سابقه ولا لاحقه بحيث لو فرض
سكونه فيه صار ذلك بالفعل وظاهر ان الفعل التدريجي ليس من شأنه حصوله
في آن وكذا الحال في الانفعال وكانه لظهوره هذا حكم المحقق طاب ثراه في التجريد

بانه لا يعقل حركة في مقولتي الفعل والانفعال ولم يتعرض الدليل عليه واما الوجه الاول
من الفعل والانفعال الذي فلا ريب في وقوع الحركة فيهما اذ عند الحركة في الحرارة مثلا
يحصل له الحركة في الانفعال ايضا اذ في كل آن يحصل له انفعال بالقوة بحرارة
حيث لو فرض سكونه فيه يحصل الحرارة والانفعال بها بالفعل وكذا في تسخين
الماء يتحرك النار ايضا في الفعل لما ذكرنا فينبغي حمل كلامهم في نفي الحركة
فيهما على ما هو مصطلحهم وفي كلام الشيخ ايضا قبيل هذا تلويح اليه كما اشرنا
اليه وكذا فيما يجيء عنقريب لكنه لم يقرب الدليل على ما ذكرنا مع كمال الظهور
للحق بكلمات مشوشة لا يفهم منها المراد كما هو دابه في اكثر المواضع وملخص
تقريره على ما نفهمه انه ان كان الانتقال يسيرا يسيرا من التبرد مثلا اي الحركة في
البرد الى التسخن اي الحركة في السخونة فالانتقال من التبرد الى التسخن اما مع وجود
التبرد فيه فيلزم وجود التبرد والتسخن جميعا فيه في وقت واحد وهو محال وان كان
الانتقال الى التسخن بعد وقوف التبرد وانتهائه فلا بد بينهما من زمان يكون
او ان لا يكون فيه تبرد ولا تسخن وليس هذا الانتقال اليس حركة اذ في الحركة لا بد
من اتصافه بالقوة في كل آن ووصف فيه بعد من القوة ولما كان لقائل ان يقول
ان ما ذكرنا انما يتم اذا كان الانتقال من التبرد الى نفس التسخن اذ لا يصح من تخلل
وقفة بينهما على ما ذكر واما لو كان الانتقال من التبرد انتقالا الى عدم التبرد ويكون
ذلك انتقالا الى التسخن ومصيرا اليه من دون حصول التسخن بالفعل الا عند انتهاء
الحركة والمصير فلا يلزم وجود وقفة بينهما فاشار الشيخ الى دفعه بقوله ومع
ذلك فلو اي اذا عرفت ذلك وعلمت انه لا بد بين زمان التبرد والتسخن من تخلل
وقوف منفصل ونقول ان الانتقال الذي فرض من التبرد لا يخلو اما ان يكون

انتقالا

انتقالا الى نفس التسخن فيلزم ما ذكرنا من تخلل زمان سكون بين التبرد والتسخن او الى لا حركة
فيه ولا سكون وعلى الوجهين لم يكن ذلك حركة من التبرد الى التسخن وان كان الانتقال
مصيرا الى التسخن فان لم يكن في المصير الى التسخن تسخن ولا حركة في السخونة بل تجرد
زوال التبرد بالكلية فليس ذلك انتقالا له من حركة الى حركة بل ليس ذلك الا حركة
في البرودة وانقطاعا لها من دون الانتقال الى حركة اخرى ولا نزاع فيه وان
كان في المصير الى التسخن اخذ في شروع في التسخن واخذ في السخونة فالاخذ
في التسخن والسخونة هو تسخن فيلزم خلاف المفروض اذ فرض ان الانتقال
الى المصير الى التسخن لا الى نفس التسخن اللهم الا ان يقال ان التسخن الذي جعل الانتقال
الى المصير اليه هو التسخن بالغاية مع تحقق تسخن في الجملة عند المصير اليه لا يلزم
خلاف المفروض بل يكون مصيرا من الجنس التسخن الاضعف الى ما هو بالغاية
وقد دفع هذا الاحتمال بقوله ثم التسخن نفسه آه وحاصله ان التسخن هو حركة
في السخونة وكل حركة فانها منقسمة بالزمان واذا حمل التسخن على ما هو بالغاية فلا بد
من حصوله في آن فلا يكون تسخنا وان كان تسخنا على ما هو المفروض فلا بد
انقسامه الى الاجزاء والانتقال فيه من الاضعف الى الاقوى فلا يمكن حمله على ما هو بالغاية
هذا وما قررنا لجهة فساد ما اورده الشيخ الجديد المجرد من ان هذا الدليل لا يفيد
بطلان الحركة في جانب التسخن والتبرد فقط من غير انتقال من احدهما الى الآخر
مع انه منقوض باستحالة الجسم من السخونة الى البرودة بان يقال ان المنتقل
من السخونة الى البرودة لا يكون سخونته باقية والا لزم اجتماع الضدين واذا لم
السخونة باقية فلا يكون الا بعد توقف الحركة في السخونة وبينهما زمان سكون
كما بين الحركتين الاينيتين المتضادتين فلا يكون هناك حركة من السخونة الى البرودة

وعلى الاستمرار والحل ان التسخن في زمان والتبرد في زمان اخر وليس بينهما زمان سكون
بل بينهما آن هو الفصل بينهما كما قال والحق ان الحركة فيهما تتبع الحركة في غيرها
لانهما ايضا حالتان نفسانيتان فلا تستقلان في الثبات والتغير لا انتهاء لها
فتساما او رمثله اولا فلا يمكن اجراء الدليل في الحركة في مراتب التسخن والتبرد ايضا
اذ الانتقال من مرتبة الى اخرى انما هو التوجه الى المرتبة الاولى فيلزم بقصد تضاد ان
المرتبتين جميعا في حالة واحدة وانه محال ولو كان بعد انتهاء المرتبة الاولى
فلا بد من وقوف بينهما الى آخر ما ذكر في تقرير الدليل واما ما ذكره من النقض
فلانه النقض ان كان باستحالة الجسم من السخونة الى البرودة مع وقوفه على البرودة
فلنجري الدليل فيها اذ البرودة مما ينتهي اليه الحركة فيصدق انها تحصل عند انتهاء
الحركة في السخونة ويقف عليها بلا لزوم محذور وان كان باستحالته من السخونة
الى البرودة اي من استحالته في السخونة الى استحالته في البرودة وحركته فيها فهي
حركتين احديهما في السخونة والاخرى في البرودة وبينهما زمان سكون على رأي من
اوجب السكون بين الحركتين المتضادتين او آن لا حركة فيه ولا سكون على قول من لم
يوجبه كما ذكره هذا الفاضل في الحل ولا محذور على التقديرين وهذا لعله لان
الحركة من التسخن الى التبرد فانها ان جعلت حركة واحدة فلا يتخلل زمان السكون
او الآن الفاصل بينها وان جعلت حركتين فاحديهما في مراتب التسخن والاخرى في مراتب
التبرد وقد عرفت جريان الدليل في امتناع كل منهما فما ذكره من الحل لا يجري فيها
والجواب الشيخ جعل المنعقد فصورة الانتقال الى نفس التسخن فتخلل زمان
السكون او آن لا حركة فيه ولا سكون فعلم منه اشتراكهما في المنعقد وتوهم عنه
هذا الفاضل وجعل القول بتخلل الآن الفاصل حلا للنقض والدليل هذا مع انه

لايستقيم

القوي بالقوي والضعيف بالضعيف وانكان كان الضعيف كاتب ايضا
فالحركة فيهما تابعة للحركة اما في القوة ارادة
كانت او طبيعة او في الآلة او في القابل
وذلك لان العزيمة قد تضعف بالرأي
والطبيعة قد تحول كذلك والآلة
قد تكل هكذا ففي جميع هذه الصور
تتبدل الحال اولا اما في الارادة
او في الطبيعة او في الآلة على سبيل
التدريج ثم يتبعه التبدل في
الفاعلية كذلك واما القابل فربما
ينتقص قبوله واستعداده
لتمام الفعل شيئا فشيئا فيقع الحركة
فيه اولا ويتبعها الحركة في
الفاعلية ولا يخفى ان التبدل في
التأثير يستلزم التبدل في التأثر
فيقع الحركة في المقولتين بتعاقبهما

لا يستقيم على طريقة الشيخ واضرابه القائلين بوجوب السكون بين الحركتين المتضادتين
فلا يصح الاعتراض به عليهم لان دليلهم مبني على طريقتهم هذا واما ما ذكره من
ان الحق وقوع الحركة في المقولتين لكن بالتبع على ما فصله مولانا الامام الرازي
في المباحث المشرقية فهو على تقدير صحته انما يستقيم لو حمل الفعل والانفعال على
نفس التأثير والتأثر الدفعيين واما اذا حمل على ما هو مصطلحهم من التأثير والتأثر
التدريجيين فلا يمكن الحركة فيهما اصلا لما قررنا فتأمل **قوله**
على سبيل ما في الحركة في المقولة ثم يجوز ذلك لو جعل الفعل والانفعال اعم من المقولة
بان يشملا الفعل والانفعال الدفعيين ايضا كما اشرنا اليه او نسب الحركة اليهما
على سبيل التوسع ويكون المراد الحركة في الشدة او الضعف كما اشار اليه الشيخ
قوله لا زمان سكون او آن لا حركة فيه ولا سكون كان الاول على رأي
الشيخ واضرابه الموجبين لزمان السكون بين الحركتين المتضادتين والثاني
على رأي النافين لوجوبه كما اشرنا اليه **قوله** وان كان فهناك اختلاف من
طبيعة السخونة كما ان في التسخن اختلاف طبيعة السخونة كما ذكره سابقا فاذا
كان هناك اختلاف طبيعة التسخن فهناك اختلاف طبيعة السخونة **قوله**
جميع ما يرتاب به كذا في اكثر النسخ من الترتيب وفي بعض الافاضل كان ما
يريب فيه فكتب اي يصير بسببه هذا الموضع بحيث يرى منه ما يريبك
فيه قال في الصحاح الريب الشك والريب ما رابك من امر وارابني فلان
اذا رأيت منه ما يريبك انتهى فيريب ههنا من رابني فلان وهذا الموضع بمنزلة
فلان تدبر انتهى ويمكن ايضا على هذه النسخة ان يكون يريب من باب الافعال
قال في الصحاح ارابني الرجل صار ذا ريبة فهو مريب والاسم الريبة بالكسر وهي التهمة

[illegible]

نسخة م

والشك انتهى فيكون المعنى ما يصير بسببه هذا الموضع دارسة ولا يبقى بعد الوجوه
ما الظ عليها آ بدل فيه به والظ هو النسخة الاولى كما لا يخفى **قوله** اى السكون مقابلة
للحركة اى المقابلة التى بين السكون والحركة هى مقابلة العدم والقنية من غير ان يكون المراد
ان مقابلة السكون هى مقابلة العدم فتدبر كما يقال وفيه تامل فان المعروف بين الطبيعيين
ان السكون عدم الحركة فلا حاجة الى صرف الكلام عن ظاهره وكانه حسب ان قول
الشيخ فان كانت المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة لم يمكن ان يكون الحركة منهما هى العدم
احتمال على القول المشهور يريد ابطاله فلذا حمل المشهور على ما حمله وانت خبير بانه
لا حاجة الى ذلك بل الشيخ بعد ما نقل المشهور وهو ان السكون عدم الحركة تعرض
لجميع الاحتمالات المتصورة فى التقابل بينهما وبين ان الحق منها ما هو المشهور
فلا يلزم ان يكون احتمال كون الحركة عدميا احتمالا مجامعا للقول المشهور حتى يحتاج
لما ارتكبه من التكلف وكانه كتب الحاشية على تلك العبارة فحولها النساخ الى
هنا سهوا فتدبر **قوله** فحينئذ لان نقول هذا على ما ذكره من التعريف الرسمى
للسكون وهو ان يكون السكون الحصول الثانى فى المكان كما هو راى الحكيم
من ان السكون سواء جعل عدما للحركة او وجوديا زمانى اما لو قيل ان السكون
هو الكون الثانى فى المكان الاول كما ذكره بعض المتكلمين فيمكن انتصاب
من حد الحركة بان تاتى مما يقابل كل من القيدين فى تعريف الحركة فنقول ان السكون
هو كمال ثان لما هو بالفعل [illegible] من حيث هو بالفعل [illegible] فيكون كل منهما وجوديا
فيكون التقابل بينهما تقابل التضاد فافهم **قوله** وخل فيه اول شئ الزمان اى يلزم
اول شئ انه ذكر فى تعريف السكون الزمان وهو بناء على ما ذكر من التعريف السابق
او ما يتعلق بالزمان كالان وهذا لو بدل الزمان فى التعريف السابق بالان بان

بقى السكون هو ان يكون الشئ حصول فى مكان واحد فى آن [illegible] وكذا ما يتعلق
به يحدد بالحركة فيلزم دخول الضد فى رسم الضد اذا جعل الحركة والسكون متضادين
قوله ويكون الزمان يدخل ايضا هنا اشارة الى محذور اخر يلزم فى حد الحركة على تقدير
جعل الاصل ما ذكر من حد السكون سواء جعلنا التقابل بينهما تقابل التضاد او العدم
والقنية بخلاف ما ذكره اولا فانه مختص بالقول بالتضاد كما يشير اليه قوله مثله
على تقدير جعل الحركة عدما ايضا فتدبر **قوله** لانه داخل فيما يدخل فى حدها
اى فى حد الحركة وذلك لانه اذا جعل الاصل حد السكون واقتضب منه حد الحركة
على ان يكون الحركة ضدا له وكذا اذا جعلت عدما له فلا بد ان يدخل فى حدها ما دخل
فى حد السكون والزمان داخل فى حد السكون فيلزم دخوله فى حد الحركة ايضا مثلا
بقى فى حد الحركة اذا جعلت ضدا السكون هى حصول الشئ فى مكان من غير ان
يبقى فيه زمانا واذا جعلت عدما له هى ان لا يكون الشئ حصول فى مكان زمانا
وفى بعض النسخ فى حده اى فى حد السكون والمراد على هذا ان الزمان داخل فى حد
السكون وبضميمة ما اشرنا اليه من ان كل ما دخل فى حده يجب دخوله فى حد الحركة
ايضا اذا اقتضب حدها من حده يثبت ما رامه من دخول الزمان فى حد الحركة
ايضا فافهم **قوله** ولا يجوز ان يكون الحركة ح عدما هذا ما ذكرنا انه يشير اليه من ان
مثل المحذور الاول على تقدير جعل الحركة عدما ايضا والمراد انه كما لا يجوز على
تقدير جعل الاصل ما ذكر من حد السكون ان يجعل الحركة ضدا له لما فيه من لزوم
اخذ الضد فى حد الضد كذلك لا يجوز جعلها عدما له اذ يلزم ح ان يدخل العدم فى
مفهوم القنية اذ دخول الحركة فى حد الزمان الداخل فى حد السكون فقوله فان
الحركة آه تعليل لما يفهم من الكلام من لزوم دخول العدم فى مفهوم القنية على

التقدير المذكور فتدبر قوله لا يجوز ان يقول في هذا الاقتضا هنا اذ جعل الحركة
عدم السكون وتعريفه ايضا انه لا يصح جعلها ضدا له واقتضا حدها من حده
بان يقال انها الكون في مكان من غير ان يكون فيه زمانا وذلك للزوم المحذور
الاولين بل الثالث ايضا اذ الحركة وان لم تكن عدم السكون لكن قد اخذ
في مفهومها عدم الكون فيه زمانا وهو بعينه عدم السكون فيلزم من اعتبار
الحركة في تعريف السكون على ما ذكره اولا اعتبار العدم ايضا في مفهوم القنية
بذلك الاعتبار وكان هذا هو السر في عدم تعرض الشيخ للاقتضا بهذا الوجه
فتفطن قوله فنظر هل يمكن ان يكون هذا الاقتضاب على وجه اخر بان تغير
تعريف السكون وعرف بوجه اخر يصح اقتضا حد الحركة منه او المراد النظر في
انه هل يمكن اقتضا حد الحركة منه بوجه اخر غير ما ذكره وما بطله من جعل
الحركة عدما للسكون بان يجعل ضدا له ويقتضب حدها من حده سواء عرف
السكون بالوجه المذكور او بغيره ولا يخفى انه قد ظهر مما ذكره من المحذورين
الاولين عدم صحة اقتضا حد الحركة من التعريف المذكور بوجه من الوجوه على
تقدير جعلها ضدا له فالغرض من النظر فيه النظر في خصوص ما يمكن اقتضابه
منه وانه هل فيه محذور اخر غير ما ذكره من المحذورين الله زمين باي وجه كان
ام لا فتدبر قوله كون في اين واحد وقتا ظاهر كلام الشيخ حيث ذكر في التعريف
الذي يذكره بعد ذلك انه يلزمه ما قيل هناك ولم يذكر ذلك ههنا انه لا يلزم
ذلك ههنا مع ان الظاهر لزومه باعتبار ذكر الوقت فان المراد به الزمان اولا
فيلزم المحذوران الاولان مع زيادة ما اورده الشيخ باعتبار اخذ البعدية في
الروايتين فكان الشيخ لما راى في كلام بعضهم هذا التحديد اورده على ما وجده

ولم يعترض عليه بلزوم المحذورين باعتبار ذكر الوقت اشارة الى انه لا حاجة الى
بل يمكن اسقاطه مع بقاء التحديد بحاله كما فعله الامام الرازي في المباحث المشرقية
كان في كلام الشيخ اشارة اليه حيث اسقطه في حد الحركة ويمكن ان يقال ايضا انهم
بالوقت فيه الزمان بل اراد به كما سيذكره في بحث الزمان عرضا حادثا يعرض
مع وجوده كطلوع الشمس لحضور زيد هذا ثم الظاهر ان الواو في قبله وبعده بمعنى او
في السكون لا يلزم ان يكون قبله وبعده فيه بل يكفي ان يكون فيه في اين
السكون عبارة عن مجموع الكون في الاين ولو قلنا هو الكون الثاني في المكان
كما ذكره بعض المتكلمين فالسكون هو الكون في مكان والشيء قبله فيه واما كونه بعده
فلا يعتبر في السكون اصلا ويمكن ان يقال ان السكون عند الحكيم سواء جعل عدميا
او وجوديا زمانيا اولا بد في تحققه من الزمان فعلى تقدير جعله وجوديا هو عبارة
عن الكون في مكان زمانا او ما يلزمه من الزمان القابل القسمة الى غير النهاية فكل
سكون يصدق عليه انه كون في مكان وقتا والشيء قبله وبعده فيه فيمكن حمل الواو
على ظاهره فتفطن قوله من غير ان يكون قبله او بعده فيه وفي بعض النسخ وبعده
وعلى التقديرين فالمراد ان لا يكون فيه لا قبله ولا بعده اذ لو كان فيه قبله فهو
سكون او جزء منه وكيفما كان فليس بحركة وان كان فيه بعده فهو اما سكون او اوله
فليس بحركة ولا سكون وهذا على تقدير جعل الواو في حد السكون بمعنى او واما اذا
حمل على ظاهره ووجه بتنزيله على ما ذكرنا من راي الحكيم فيمكن ان يقال ان نفي كل منهما
يستلزم نفي الاخر ايضا اذ لو كان فيه قبله او بعده فيكون فيه زمانا ويصدق عليه
عليه الحصول فيه وقبله وبعده فيمكن حمل الكلام على نفي كل من الامرين كما ذكرنا
وعلى نفي واحد منهما ايضا فافهم قوله فيكون قد صارت الحركة ماخوذة في مفهوم نفسها

لا يقال ان ويتحقق السكون الاني ايضا ولا بد عند الحكيم من الكون في مكان واحد زمانا واما انه مطلق الكون المذكور بل على انقضا الكونه وجوديا او لازمه عدم الحركة في الزمان على تقدير كونه عدميا كما هو مذهبهم او انه اعم من الكون الاني المذكور ومن الكون او العدم فيه فكان من الانات المفروضة فيه وكذا في انتهاء زمان السكون فظاهر كلامهم هو الاول كما هو ظاهر كلام الشيخ في هذا الفصل ويجي ايضا في فصل تحقيق القول في المكان حيث حكم بان الجسم في انات زمان الكون ليس بساكن ولا متحرك ويجي بعد ايضا في الفصل الثاني فالتردد يدل النكتة كما بينا عليه
منه دام ظله العالي

وكذا في مفهوم السكون فيلزم من اخذ القبلية والبعدية الزمانية كل من المحذورين
الاولين الذين ذكرهما سابقا فافهم **قوله** واضعف من هذا ان يوخذ الى
آه ان حمل قوله سابقا فنظر على ما يمكن آه على ما ذكرنا اولا في حله من النظر في الكل
الانتقاض بوجه اخص تغير حد السكون فينبغي ان لا يجعل هذا من تتمة الكلام
السابق لان في هذا الوجه لم يغير حد السكون بل تغير يتوهم انه يدفع شيء
مما اورده هناك على تقدير التضاد بل يجعل المقصود بالنظر هو الوجه السابق
فقط ويحمل هذا على ان بعضهم كانه اخذ الحد بين كذلك فاراد الشيخ التنبيه
في آخر كلامه بانه يلزم عليه ما ذكر من المحذورين مع زيادة وان حمل على ما ذكرنا ثانيا
فيمكن جعل هذا ايضا مقصودا بالنظر والاشكال وهو ظ ثم ان التوسع فيه
كانه باعتبار ما اشار اليه من انه يدخل في تعريف الحركة ما ليس بحركة ثم انه
وسع فيه فادخل فيه ما ليس بحركة وكانه لما اشترك الوجهان في لزوم الدور
واختص هذا بعدم مانعية تعريف الحركة حكم الشيخ باضعفيته باعتبار
زيادة ما يلزم فيه من المحذور ولا ينافي هذا لزوم الدور في الاول على بعض الاحتمالات
من وجهين وفي هذا من وجه واحد اذ المحذور على الوجهين واحد فافهم
قوله ما قيل هناك من لزوم الدور في حد الحركة واخذ الضد في حد الضد
في تعريف السكون **قوله** في ابتداء الحركة وانتهائها اي في الآن الفاصل
بين زماني الحركة وزمان السكون السابق عليها وكذا زمان السكون اللاحق
لها فان في كل من الآنين المذكورين يصدق انه لم يحصل في مكان واحد لا آنا
وليس بحركة ولا سكون اما انه ليس بحركة فلان في الآن الاول لم يشرع بعد في
الحركة وفي الثاني انتهت الحركة واما انه ليس بسكون فبمقتضى هذا التعريف

السكون

السكون اذ قد اعتبر فيه الكون في مكان واحد زمانا وهذا ليس كونه زمانا بل آنا بل كونه
السكون زمانيا مما اصطلح عليه جلة الحكماء ولم يظهر منهم مخالف فيه ثم الظ ان
ذكر عدم كونه سكونا للاستطراد وبيان الواقع والا فلا دخل له في الزام المحذور
اذ لو كان داخلا في السكون لصدق عليه تعريف الحركة لكان المحذور بحاله والظ
ايضا ان المحذور المذكور لازم في كل آن فرض في زمان السكون الا ان الشيخ كانه
خص الآنين المذكورين بالذكر لما فيهما من تحقق في نفس الامر ليس لسائر الآنات
التي تفرض في اثناء زمان السكون ويمكن ان يكون مراد الشيخ بحال المتحرك في ابتداء
الحركة وانتهائها حاله فيما بين ابتداء حركة وانتهاء اخرى في الحركتين اللتين لم يوجد
السكون بينهما بان لم تكن الثانية ذات انعطاف او زاوية اذ لابد بينهما من تخلل
آن لا حركة فيه ولا سكون وعلى هذا فوجه تخصيص النقض به ظ فافهم **قوله** واعلم ان
في كل صنف آه اشارة الى دليل آخر على ان السكون الايني ليس هو الكون في مكان
واحد زمانا على ما ذكر في الوجه المتوسع فيه بل هو عدم الحركة في الاين وتقريره
ان في كل صنف من اصناف الحركة سكونا يقابله فكما ان السكون المقابل للاستحالة
مثلا ليس هو الكيف الموجود زمانا بل عدم الحركة في الكيف اذ ليس فيه شيء غيرهما
فكذا السكون المقابل للحركة في الاين ليس هو الاين الموجود زمانا بل عدم الحركة
في الاين قياسا على نظايره فتدبر **قوله** على ان للفلك لما نفهمه آه
اي ما ذكرنا من ان اول ما يجب ان نفحص عنه من امر المكان وجوده مبني على ان نفهم
من اسم المكان ههنا لا ذاته بل ما يسكن فيه وينتقل عنه واليه والغرض اثبات
وجود امر كذلك فلا حاجة الى بيان ماهيته اولا ثم الاشتغال بوجوده فلا يرد
ان مطلب ما الشارحة مقدم على هل البسيطة فكيف جعل ههنا اول ما يجب ان

فصل في ابتداء القول في المكان

محض عنه وجوده فافهم قوله مثلا قد وقف على ان هيهنا شيئا له النسبة المذكورة
اى نصور بهذا العنوان وليس المراد الوقوف على وجود شئ كذلك كما هو ظاهر اذ
لا حاجة الى المحض عن وجوده الذى فرضه الشيخ اولا فتدبر قوله وفى بعض النسخ
اذا فهمت تلك المهية اى فى الصورة التى انما وقف على عارض له لا على ذاته بعينها
بعد تفهيم ذاته ان يبين وجودها ثم ان كان ثبوت تلك النسبة لها ظاهرا
فذاك والا احتيج الى ان يبين ايضا انها هى المهية التى تخصها تلك النسبة
ولا يخفى انه بعد اثبات وجوده له تلك النسبة يمكن الاكتفاء بعد تفهيم ماهيته
ببيان انها هى المهية التى تخصها تلك النسبة اذ يلزم منه وجودها فلا حاجة
الى ان يبين وجودها اولا كما ذكره الشيخ وكانه ليس مراده بقوله تخصها تلك
النسبة بيان الاختصاص ايضا بل مجرد ثبوت تلك النسبة المختصة فلا يرتفع
لها هذا وكتب بعض الفضلاء على قوله اذا فهمت اى لما فهمت والمراد
الفهم بوجه ما وهو باعتبار النسبة المذكورة انتهى ولا يخفى انه على ما ذكره
لا يظهر معنى لقول الشيخ ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة اه الا ان يحمل على
بعد ما فهمت تلك المهية بوجه ما ان بين وجودها فان لم يكن ثبوت تلك
النسبة بينا لها اى لحقيقة تلك المهية كالبعد او السطح فيما نحن فيه احتيج
الى ان يبين انها هى المهية التى تخصها تلك النسبة كما يبين هيهنا ان المكان
الذى ثبت وجوده هو البعد او السطح فتامل قوله وكل جوهر محسوس
فله مكان القائلون بان المكان هو البعد يمنعون هذه المقدمة ويقولون
ان المسلم هو ان كل جسم لا بد له من مكان واما البعد الذى نقول به
فهو ان كان جوهرا محسوسا لا يحتاج الى مكان لكونه غير مادى قوله و

الجسم

الجسم جسم لا يخفى ظهور الشبهة عليه على راى القائلين بالبعد واما على راى القائلين
بالسطح فيجئ الجواب من تبليهم فى كلام الشيخ فى فصل تحقيق القول فى المكان وكذا
عن الحجج الاخرى فانتظر قوله فالطير الواقف فى الريح الهابة واستدلوا ايضا
بانه لو كان المكان سطحا يلزم اذا سار انسان من بلد الى بلد محفوفا بكرباس
جنب لا يبقى من ظاهر بدنه شئ غير محفوف به ان يكون ساكنا لانه لم ينتقل
من مكانه وهو باطن الكرباس وانه سفسطة وقد اورد نظيره على القول بالبعد
ايضا فانه اذا فرض حركة شخص فى السفينة على خلاف جهة حركة السفينة حركة
مساوية لحركتها فى السرعة والبطوء فلا يتبدل عليه بعده فيلزم سكونه مع كونه
متحركا والجواب بان حركته ليست الا فى المكان اللغوى وهو ما يعتمد عليه من سطح
ولجاب الفاضل الباغنوى فى حواشيه على الشرح الجديد للتجريد بان فرض
حركة شخص على خلاف جهة حركة السفينة مساوية لحركتها فرض امر محال فانا
اذا فرضنا ان شخصا كان على السفينة على وجه لا يتحرك بحركة السفينة بان
كان منفصلا من موضع مرتفع بحيث يماس سطح السفينة قدميه فلا شك
ان ذلك الشخص يتحرك بالضرورة مع ان حاله مثل حال الشخص المذكور بعينه
ففرض حركته كذلك فرض امر محال لانه فرض حركة لا تمتاز عن السكون بل لعلنا
الشخص فى حركة القدم لا يقصد سوى المدافعة مع السفينة حتى لا يتحرك بحركتها فى
هذه المدافعة حفظ نفسه عن ان يتحرك بحركة السفينة لانه يتحرك بحركة مخالفة لها
وايده ذلك بما ذكره المحقق الطوسى طاب ثراه فى شرح الاشارات ان الجسم الواحد لا يتحرك حركتين
الى جهتين من حيث هما حركتان بل حركة واحدة تتركب منهما فان الحركات اذا تركبت وكانت
الى جهة واحدة احدثت حركة تساوى مجموعها وان كانت فى جهتين متضادتين

احدث حركة مسافة او تفضل البعض على البعض او سكونا ان لم يكن فضل حكم هنا
الفاضل في حواشيه على شرح الاشارات بكون هذا الجواب مكابرة وحمل قول المحقق
او سكونا ان لم يكن فضل على ان المراد بالسكون ليس هو السكون الحقيقي بل انه يرى
ساكنا باعتبار عدم اختلاف نسبته الى الامور الخارجية قال ولو حمل السكون على
السكون الحقيقي لاشكل الامر في اقامة الكواكب المتحيرة ووقوفها باعتبار الحركتين
المختلفتين حيث يلزم السكون حقيقة في الافلاك وربما امكن تاييده بان ذكر
كلام المحقق صريح في جواز اجتماع الحركتين المختلفتين مطلقا اذا كانت احديهما بالذات
والاخرى بالعرض كما يظهر لمن تامل فيه واذا كان ساكنا بالحقيقة لم يكن حركتان
فتامل والتحقيق انه اذا اعتبر في الحركة وقوع تبدل ما فيه الحركة بالفعل او بالقوة
القريبة على الوجه الذي ذكرنا في تحقيق الحركة فاجتماع حركتين مختلفتين بالفعل
مع تخالفهما في الجهة مما لا يمكن حصوله وان كانت احديهما بالذات والاخرى
بالعرض سواء جعلنا المكان هو البعد او السطح لاستحالة انتقال الجسم الى حالتين
مختلفتين في آن واحد ولو بالقوة بالمعنى الذي ذكرناه لكن قد توجد في الجسم حالتان
يقتضي كل منهما انتقاله من بعد الى بعد اخر او سطح الى سطح اخر على التدريج
لما يقتضيه الحالة الاخرى بحيث لولا تعارض الحالة الاخرى لانتقل كل منهما
فمع توافق مقتضى الحالتين في السرعة والبطء يحدث سكون بالفعل حقيقة ومع
تفاضل احديهما يتحرك حركة واحدة بقدر الفضل وان جعل احد الحركة
حقيقة في تلك الحالة المقتضية للتبدل وان لم يقع التبدل بالفعل ولا بالقوة
القريبة لوجود المعارض فالحركتان كلتاهما بالفعل والحكم بالسكون باعتبار عدم
تحقق شيء من مقتضيهما فالمحقق طاب ثراه حيث حكم بجواز اجتماع

الحركتين

الحركتين المختلفتين في الجهة اذا كانت احديهما بالذات والاخرى بالعرض
وانه يحدث منهما سكون مع عدم فضل لاحديهما كان مراده باجتماعهما اجتماع
الحالتين والحكم بالسكون باعتبار عدم وقوع التبدل على احد الوجهين بالفعل
والسكون الممتنع في الافلاك هو عدم تحقق الحالة المذكورة فيها لا عدم وقوع
التبدل باحد الوجهين بالفعل وعلى هذا فنقول على الجواب المذكور ان الحكم
باستحالة اصل هذا الفرض وانه ليس فيه الا حفظ نفسه عن ان يتحرك بحركة
السفينة كما ذكره المجيب مكابرة اذ لا شك في امكان الفرض المذكور ووجود حالة
فيه ازيد مما ذكره يظن بسببها ذلك انه متحرك نعم لا يقع فيه التبدلات بالفعل او بالقوة
القريبة بالنسبة الى البعد وان اراد به استحالة وقوع الحركة في البعد بناء على
اعتبار التبدل على احد الوجهين في الحركة وهو فيه ممتنع بالنظر الى البعد فهو
غاية مرام المستدل اذ ليس غرضه الا ان ههنا حركة بالضرورة وليست الا في
السطح فالمكان انما هو السطح فالجواب باستحالة وقوع الحركة في البعد فيه
كانه تسليم هذا فلا حاجة له في بيانه الى التمسك بما ذكره لظهور استحالة تبدل
البعد فيه فالظاهر في الجواب ان يقال ان في الفرض المذكور وان لم يقع التبدل في
البعد حقيقة على احد الوجهين لكن وجد فيه الحالتان الموجبتان لتبدله
لولا تعارضهما فالحكم بحركته باعتبار الحالتين المذكورتين لكون كل من الحالتين
مؤدية الى الحركة لولا المعارض او لكون الحركة حقيقة في الحالة المذكورة على هذا
لا يلزم ان يكون المكان هو السطح المتبدل لا البعد ويمكن الجواب ايضا
بان الحركة تطلق باعتبار نسبة الجسم الى شيء كان سواء كان سطحا حاويا
او غيرهما ومن نقول ان اطلاق الحركة في الصورة المفروضة باعتبار تبدل السطح

ولا يلزم تسلسل ان يكون المكان هو السطح الا ان يثبت انه يبقى انه حركة كما يتحقق
ظ وعلى تقديره فلا عبرة بقول العوام وحكمهم بالحركة فلا نمنع تحقق الحركة في الصور
المفروضة باعتبار تبدل السطح اذ لا نزاع في وجود السطح الحاوي والمكان المتبدل
فيه على التشنيع فلا وجه لانكار الحركة فيه لكن نقول ان المكان ليس هو السطح
بل البعد للدلائل الدالة على وجود البعد ولا ريب انه مع وجود البعد يكون
مكانا على ان النزاع حقيقة في وجود البعد وعدمه والا فالنزاع في اطلاق المكان
الى الاصطلاح فتامل واستدل ايضا لرد القول بالسطح بان الحوت في الماء
اذا تحرك حركة مساوية لحركة الماء حيث لم يفارق سطح الماء الملاصق له لزم
يكون ساكنا وانه سفسطة واورد عليه الفاضل المذكور بان الحوت اذا لم يتحرك
بالذات اصلا بل انما تحرك بالعرض بحركة الماء فلا شك انه لم يفارق عنه
الحركة العرضية سطح الماء الملاصق له لكنه في تلك الحال ساكن بالذات
وفرض انه يتحرك حركة مساوية لحركة الماء في السرعة والبطوء فلا يخلو اما ان
في الجهة فيفارق سطح الماء بالضرورة او مخالفها فيلزم سكونه على طريقان في
الجواب عن الاستدلال المذكور لرد القول بالبعد ولا يخفى ما فيه فان غرض
المستدل الاستدلال بما اذا كان حركة الحوت موافقة لحركة الماء في الجهة
والسرعة والبطوء من غير ان يتحرك بحركته وح يتم الاستدلال وما ذكره هذا الفاضل
في شق الموافقة انما يتوجه اذا فرض حركته بحركة الماء في الجهة ~~وسرعتها~~
~~من غير ان يتحرك بحركته فيتم الاستدلال~~ وحركة اخرى ايضا من نفسه
ان نظر المستدل ليس اليه واما اذا فرض مخالفة حركته لحركة الماء في الجهة
مساواة الحركتين فلم يكن متحركا بحركة الماء ايضا فلا يصح دليله لشئ من الشقين

وان كان متحركا بحركة الماء ايضا فيصير دليلا نفي القول بالبعد كما عللنا من الاستدلال
في السفينة وجوابه جوابه كما ذكرنا ولا يخفى ان هذا الدليل لرد القول بالسطح قوي
فلا تدفع له الا ان يلتزم سكونه وانه ليس فيه الا حركة بالقوة بمعنى انه بحيث
لم يتحرك الماء معه لكان منتقلا من سطح الى سطح والا فلا حركة بالفعل ولو نوى
الحركة حقيقة على الحالة الموجبة للتبدل لولا العارض وان لم يقع التبدل
لوجود العارض كما اشرنا اليه في الدليل الموثق هنا ومثله القول فيما اذا فرض
حركة طير في سفينة ساكن الهواء الى جهة حركتها حركة مساوية لحركتها اذ لا
عليه الطائر من سطح الهواء فيلزم سكونه مع كونه متحركا بالضرورة ولا منع
ايضا الا احد الوجهين المذكورين فتدبر **قوله** فلولا ان هناك خلاء ولا استحال
ان يسع ملاءه ماء ولا يخفى انه اذا وضع سع الاناء ملاءه ماء يجب ان يكون خاليا
تمامه لا رماد فيه اصلا ولا يمكن ان يكون فيه خلاء على ما ذكره وهذا ما سيورده
الشيخ وكانهم زعموا ان كلا من الرماد والماء اذا ملاء به الاناء على وجه الاناء
ظاهر الا حقيقة ان يبقى فيه خلاء ايضا فاذا فرض انه مملو من الرماد ثم وضع
ماء فالرماد على الخلاء الذي يبقى في صورة ملاء الاناء من الماء وحده
علاه الخلاء الذي يبقى في صورة ملاءه من الرماد وحده فافهم **قوله** ينفذ لان
ولكن في الخلاء ولا يخفى انه اذا كان الغذاء ينفذ في الخلاء لكان الجسم قبل دخوله
جسما واحدا وهذا ما سيورده الشيخ وكانهم ارادوا انه يوجد فيه خلاء بتبعيد
فينفذ فيه الغذاء والظاهر ان نظرهم في احتجاجهم الكلي ايضا الى هذا وعلى هذا
فالجواب عنها انه لا يلزم ان يوجد خلاء حتى ينفذ فيه الغذاء او المتحرك لم ينفذا انما
بتبعيد الاجزاء وكونها معا من غير حصول خلاء سابق وكذا المتحرك يتعدى في

المسافة من الهواء او نحوه ويدخل مكانه ويكونان معا من غير حصول خلاء سابق فتفطن

قوله وقالوا ايضا ان المتحرك اذا تحرك آه وله ايضا شبهة اخرى اقوى من
جميع ما نقله الشيخ ذكرها الامام الرازي في المباحث المشرقية في جملة حججهم فقال
وخامسها وهو الحجة القوية لمثبتي الخلاء وان قالوا اذا وضعنا سطحا املس
على سطح اخر املس بحيث يلاقي كلية احدهما كلية الاخر فيمكننا ان نرفع الاعلى من الاسفل
بحيث يرتفع جميع جوانبه عن جميع جوانب الاسفل دفعة واحدة في الحس فهذا
الارتفاع الذي حصل في الحس دفعة اما ان يكون قد حصل في الحقيقة دفعة اولا
يكون كذلك بل حصل ارتفاع احد الجوانب قبل ارتفاع الجانب الاخر وان خفي ذلك على
الحس لقصر زمان التفاوت ولنبطل اولا هذا القسم الاخير فنقول الجزء الاول من السطح
الاعلى اذا ارتفع صح عن السطح الاسفل فلو بقي الجزء الثاني من السطح الاعلى مماسا للسطح
الاسفل لزم وقوع التفكك في اجزاء السطح الاعلى لان الجزء الاول اذا ارتفع فقد تحرك
الى فوق فلو بقي الجزء الثاني مماسا لما كان مماسا له قبل ذلك فهو لم يتحرك اصلا والجسم
اذا تحرك احد جانبيه ولم يتحرك الجانب الاخر اصلا لزم ان يتفكك كل واحد من هذين
الجزئين عن الاخر وهذا هو الذي احتج به الحكماء في ابطال الجزء الذي لا يتجزى حيث
قالوا ان تحرك بعض اجزاء الرحى عند سكون البعض لزم التفكك فقد ثبت انه لو ارتفع
بعض اجزاء السطح الاعلى قبل ارتفاع البعض لزم وقوع التفكك في السطح الاعلى ذلك
والتالي مما يشهد الحس بفساده فالمقدم ايضا كذلك وايضا فلنفرض وقوع التفكك فنقول
اللامماسة من الامور التي تحصل في الان فنقول الجسمان المفروضان لا شك انهما كانا
متماسين فاذا صارا لامتماسين فهذا الذي صار لا مماسا دفعة اما ان يكون سطحا
منقسما او امرا غير منقسم فان كان سطحا منقسما فله جوانب واطراف فهو لجميع جوانبه

واطرافه ارتفع عما كان مماسا له من السطح الاسفل فثبت جواز ارتفاع جملة السطح الاعلى
من السطح الاسفل وان كان ذلك الشيء غير منقسم لزم تركب ذلك السطح من النقط و
هو محال فثبت بما قلنا امكان ارتفاع احد السطحين بكليته عن الاخر دفعة ويلزم
من ذلك خلو وسطها من الجسم وقتا من الزمان لانه لو كان بينهما جسم لخلا ذلك
الجسم من ان يكون قد كان بينهما او انتقل اليهما حين رفعنا الاعلى من الاسفل والاول
بط فانه من الممكن ان ينطبق سطح جسم على جسم اخر والا لكان بين كل جسمين ثالث
ويلزم اللانهاية ومع ذلك فلا يبعد ان يوجد اجسام تتلاقى سطوحها والكلام في
التلاقي حاصل في تلك السطوح المتلاقية ليس بينها شيء اخر وهب انه لا يمكننا الجزم
في شيء من السطوح بذلك لاحتمال ان يتخلل فيها شيء اخر ولكنا لما علمنا امكان ذلك
كفانا في مقصودنا ذلك لان اللازم من الممكن ممكن لا محالة والقسم الثاني وهو ان ينتقل
من الخارج الى الوسط فلا يخلو اما ان ينتقل اليه من مسام الاعلى والاسفل او من الجوانب
والاول بط لان الاجسام وان كان فيها ثقب ومنافذ الا ان بين كل ثقبين سطحا
متصلا لا ثقب فيه والا لم يكن في الجسم ذي الثقب سطح متصل فيكون الجسم عبارة
عن نقط متفرقة وذلك محال واذا كان في الجسم سطح متصل وبعد الجسم ذا الثقب رفع
عما تحته فعلمنا ان كل واحد من السطوح المتصلة الموجودة فيه قد ارتفع عما تحته وقد
بينا ان ذلك الارتفاع دفعة فقد وجدنا سطحا لا مسام فيه ولا ثقب اصلا ارتفع
عما تحته دفعة واحدة واذا لم يكن فيه ثقب ولا مسام استحال ان يتخلل الهواء فيه
من مسامه في ذلك الوسط واما القسم الاخر وهو ان ينتقل الاجسام الى ذلك الوسط
من الجوانب فهو ايضا باطل لان انتقال تلك الاجسام من الجوانب الى الوسط لا بد ان
يحتاج فيه الى المرور بالاطراف ولا يحتاج والقسم الاخير ظاهر الفساد واما الاول فلانه يخلو

اما ان يبقى تلك الاجزاء حين ما تكون في الطرف تكون في الوسط وهو محال الا الاستحالة
حصول الجسم الواحد في مكانين واما ان يكون حصولها في الوسط بعد حصولها في الطرف
فتلك الاجزاء حين ما كانت في الطرف ما كانت في الوسط وكان الوسط خاليا
فثبت ما ذكرنا من خلو ذلك الوسط وهو المطلوب انتهى وتلخيص الجواب
عن حججهم التي تمسكوا بها خاصة فهو مشكل وسيظهر الحق فيه وليس له فضل
تتبع مراجعة كتابه الى ان يصل الى ما يظهر الحق منه بزعمه فلنذكر ما يخطر بالبال في دفع
هذه الشبهة فنقول انا نختار اولا ان ارتفاع جسم عن جسم بان يرتفع عنه جميع اجزائه
معا لا يتم الا فيما يمكن تخلخل الجسم التحت كالهواء ولا يتوهم فيه لزوم خلاء
واما فيما لا يمكن فيه ذلك فربما لا يمكن ارتفاعه الا مستويا بل انما يمكن فيه ذلك بقبوله
الالتواء والانحناء كما اذا وضعنا يدنا على شيء فانه يمكن ان يكون رفعها عنه موربا
لقبولها الالتواء والانحناء ولا شكال الخصوصة التورب اذ ما يرتفع منه ح
يدخل الهواء مكانه من ذلك الطرف ويكون ارتفاعه وحركة الهواء الى مكانه
معا من غير توهم لزوم خلاء وفيما لم يمكن التورب فربما لا يمكن الارتفاع اصلا
ومن يدعيه فعليه البيان ويؤيد ما ذكرنا ما سنذكره آخرا في بحث المتصل ان
الملتصق هو المماس الملازم للشيء في الانتقال بحيث يصعب التفصيل بينهما
لانطباق السطحين حتى لا يمكن ان يفارق احدهما الاخر الا مع الخلاء البين استحالة
وجوده وذلك يكون اذا كان ليس طرف احد سطحي الجسمين اولى بان يبتدئ الانفتاح
او يكون انما يمنع بدل الصورة السطح عن كيفيته باستعداد تقبيب او تقعير
او غير ذلك وهو غير عجيب اليه الا بعنف انتهى ويشهد به ايضا ما يحكى من
ارتفاع السندان برفع ما انطبق عليه هذا واما ما ذكره ثانيا من ان الا المماسة

الامور التي تحصل في الآن فهذا الذي هو ما لا يمكن دفعة اما ان يكون سطحا منقسما او غير
منقسم فالمنفي ان اراده فان الا المماسة لا تحصل في الان بل في نفس الزمان فانه لا يحصل
الا بالحركة فكيف يحصل في الان ثم هو في الان بمعنى انه حاصل في كل آن من
آنات زمان وجوده وليس وجوده منطبقا على الزمان كالحركة لكن مع ذلك
ليس لحصوله آن اول واذا كان كذلك فكلما فرض حصول تقدم عنه صار لا بما
نقول انه منقسم وانه وقع ذلك في زمان لا دفعة حتى يلزم ما ذكره من تركب السطح من
النقط فلا يضر ثم ما ذكره من انه لو كان بينهما جسم لم يخل ذلك الجسم من ان يكون قد كان
بينهما او انتقل اليهما والاول باطل الى قوله فالانتقال بين كل جسمين ثالث فيه
ان الجسم الاسفل اذا امكن تخلخله وتكاثفه كالهواء فلا منع من انطباق سطح جسم
عليه الا اذ لا يلزم ح حدوث من ارتفاعه عنه اذ كلما ارتفع الاعلى تخلخل الاسفل وملأ
مكانه الى ان يصل اليه المدد من خارج ايضا فلا يتوهم لزوم الخلاء ح اصلا واما نزعم
لزمه فيما لا يمكن تخلخله وح نقول كل ما كان كذلك فربما لا يمكن انطباق جسم عليه بحيث
لا يبقى بينهما الهواء اصلا واذا بقي بينهما شيء من الهواء ولو كان يسيرا فيمكنه
الى وصول المدد من خارج وعلى هذا فلا يلزم ما ذكره من لا نهاية الاجسام ثم قوله
ولكن لما علمنا امكان ذلك كما انا آه فيه انه من اين علم امكان ذلك في جميع الاجسام
فربما لا يمكن ذلك في بعضها مما لا يمكن تخلخله كما ذكرنا لا بد له في ذلك من دليل
قوله والاول باطل لان الاجسام وان كان فيها ثقب آه منظور فيه لان ما ارتفع من
كون الجسم عبارة عن نقط متفرقة انما يلزم اذا قلنا بوجود الثقب الى المسامات النافذة
فيه بحيث لا يبقى بين شيء من ثقبه سطح متصل اصلا واما لو قيل ان الاجسام
التي شاهدها العقلها لم تكن املس حقيقيا بل كان في سطوحها الفرج الغير النافذة



التی یقع لها فی اصطلاحهم الزوایا بحیث لا یمکن انطباق سطح علیه بکلیته بل انما ینطبق علیه انما یلاقی منه نقطا متفرقة او خطوطا والسطوح المتصلة بینها لا تنطبق علی الاعلی علیها بل یکون متحدبة بیسیر بحیث یتخلل بینهما هواء فلا یلزم محذور اذ ینطبق من احدهما علی الاخر یتخلل بینهما هواء یتخلخل عند الرفع وما ینطبق منه علی الاخر غیر منقسم لکن لا یخفی ان هذا انما یتوجه فی مثل الحجرین وما شاکلهما مما لا یمکن انقیاد اجزاء احدهما فی الاخر بالعصر والضغط واما فیما یمکن فیه ذلک کالید مثلا فلا ریب انه یمکن وضع احدهما علی الاخر وضغطه بحیث ینطبق احدهما علی الاخر بحیث لا یبقی منه غیر منقسم وان قل ولا یمنع منه وجود الزوایا بینهما اذ لا شبهة انه ینقش من اجزاء احدهما فی زوایا الاخر ما یصل الی قعرها فلو اجری الشبهة فیهما یندفع ما ذکرنا بعد الجواب الاول فتامل فیه

واما قوله وقد بینا ان ذلک الارتفاع دفعة فقد ظهر ما فیه ثم ما ذکره من امکان ارتفاع جمیع جوانبه معا وانه ینتقل عند الارتفاع الهواء من الجوانب فی ابطاله من ان انتقال الاجسام من الجوانب الی الوسط انما یحتاج الی مرور بالطرف الی الاخر ما ذکره مدفوع بان ارتفاع الاعلی عن الاسفل لما کان بالحرکة ولا بد فیها من زمان ففی کل ان فرض ارتفاعه منه قدرا ما ففی ذلک الان امکن ایضا حرکة الهواء الی الوسط فلا یلزم خلو الوسط فقط قلت ولا یخفی ان التمسک بما ذکره من کون اللاّمماسة من الامور التی تحصل فی الان انما یناسب لدفع هذا الجواب عن الشبهة لکن قد عرفت فساده واما التمسک به لدفع احتمال التفکک علی ما ذکره فلا وجه له بل یکفی فی دفعه ما ذکره وان لم یتمسک بکون اللامماسة انیة بان یقال انه علی فرض التفکک انما یرتفع

منقسم شیئا فشیئا یکون فی اجزاء الحیز الاول ولا یرتفع الانفی غیر منقسم ثم شیئا غیر منقسم ثم کل شیء فعلی هذا یلزم من ذلک تفکک الجسم الی الاجزاء التی لا یتجزی او الخطوط الجوهریة وهو محال فتدبر ولا یخفی ان نظیر هذه الشبهة یجری ایضا فی صورة هبوط احد الجسمین علی الاخر اذ یلزم اما انعدام الهواء الذی فی البین او خروجه من الوسط والی الطرف دفعة او خروجه من الوسط قبل الطرف وهم لا یقولون بالاول ولا ریب فی استحالة الثانی فتعین الثالث وهو مستلزم للخلاء والجواب علی قیاس ما ذکرنا اخیرا فی الشبهة السابقة ان ذلک لا یکون الا بالحرکة ولا بد لها من زمان ففی ذلک الزمان یتکاثف الاهویة فی جانب العمق ویخرج من الاطراف الی ان تفنی بالکلیة ویتصل احد السطحین الی الاخر ولیس للحرکة آن اخر حتی یقال انه فی ذلک الان یلزم خروج الهواء من الوسط والطرف دفعة او الخلاء بل لیس لها الا آن ابتدائه وآن انتهائه هما طرفاه وفی الاول لم یشرع بعد فی الحرکة والثانی هو آن الوصول وفیه لا هواء ولا بین حتی یلزم خروجه دفعة او الخلاء وکل آن فرض فیه یکون فیه بین السطحین مسافة ینقطعه الهابط بالتدریج ویخرج الهواء ایضا کذلک فلا اشکال ویمکن ان یقال ههنا ایضا نظیر ما ذکرنا فی الشبهة السابقة ان ما انتاجه الحس لعله لا یکون املس حقیقة فعند الهبوط ربما لا ینطبق احدهما علی الاخر بکلیته بل بنقط او خطوط ویبقی بینهما زوایا یبقی الهواء ما بینها وبین سطح الهابط فلا یلزم محذور هذا فیما لا یقبل الالتواء والانحناء واما فیما یقبل ذلک فقد عرفت انه لا یمکن منع امکان الانطباق لکن یمکن ان یقال انه ربما وقع علی الاخر مورثا کما قلنا فی صورة الرفع بان ینحنی وینطبق علیه بالتدریج وان لم یظهر ذلک للحس ویخرج



الهوى من الجانب الآخر بالتدريج كما يدل عليه خلله وأما الاكتفاء في الجواب بحديث
التوريب مطلقا بل القول به في خصوص الجحر الحائط كما فعله من قبل الشبهة فيه
واجاب بانه انما يقع على الارض موربا فلا يجوز فيه لان التوريب لا يمكن في
الجحر بنحو الانفكاك لامتناع انطباق بعض المستقيم على مثله قبل البعض
لا يكفي ايضا مطلق الانفكاك اذ وصول الكرة منقطة منها يكفي في اجراء الشبهة
فلا بد من تفككه الى الاجزاء التي لا يتجزى او الخطوط الجوهرية او القول بانه
يحدث في الحائط التواء واعوجاج الى انه ينطبق على الآخر بعض الى حاله او انه
يحدث فيه التواء واعوجاج بحيث لا ينطبق منه على الآخر الا نقطة او خط
ويبقى على ذلك الوضع بدون وصول باقيه الى الآخر والكل كما ترى فانظر
قوله وفي ابتداء الكون بكونه في المكان الاول اي المتكون كالماء اذا كان هواء
يكون في ابتداء الكون في المكان الاول وهو مكان الماء ولا يكون في صورته
الاولى وهي الصورة المائية لانه كان هواء قبله الصورة الهوائية **قوله** وقد علم
ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين فيه انه لا دليل لهم على ان الجسم الواحد
لا يكون في مكانين وانما الحاكم به هو البديهة فظ ان البديهة لا تحكم الا بان
الجسم الواحد لا يكون في مكانين كان كل منهما محيطا او محاطا واما اذا كان
واحد منهما محيطا والآخر محاطا فلا منع منه على انه يمكن فيما تحقق فيه
كلاهما ان يجعل مكانه مجموعهما لا كل واحد منهما فليس له الا مكان واحد ذو
اجزاء ولا ضير فيه ويجي هذا الاحتمال في كلام الشيخ في فصل تحقيق القول
في المكان وسنتكلم عليه فغرضه ههنا ابطال القول بجعل كل من المحيط
والمحاط مكانا مستقلا لكن في حل كلام القائلين بان المكان هو البسيط

بل

كيف كان على هذا البناء وابطاله بهذا الوجه تامل لجواز ان يكون مذهبهم
من الاحتمال فتدبر **قوله** لكن معنى قولنا البعد الشخصي القائمون بالبعد لا يبعد
ان الحكم بان هذا الامر المتصل بينهما الذي يقبل القسمة الواحدة المشار اليها
شخصي انما هو من غلط الحس والتفتيش يوجب الحكم بكونها اشخاصا
كما في الاطراف المتداخلة فتامل وذكر الامام الرازي انه لو امكن ان يشك
في ان هذا البعد الموجود بين طرفي هذا الاناء بعينه مع ان البعد المشار اليه
بالحس ليس الا الواحد فليشكك في ان هذا الشخص الانساني الواحد هل هو
واحد في الحقيقة او شخص بل اشخاص متعددة واعترض عليه في الشرح
الجديد للتجريد بان القائلين بان المكان هو البعد ان يقولوا انا اقمنا البرهان
على ان المكان بعد مجرد موجود منطبق على البعد القائم بالجسم وهما
متغايران وحكم الحس بان ليس ههنا الا شخص واحد لتعارضه مع البرهان
ليس مقبولا بل محمول على انه لم يميز بينهما في الاشارة الحسية كما ان البرهان
لما دل على ان الجسم مركب من الهيولى والصورة لم يقبل حكم الحس بانه موجود
واحد بل جزمنا بان ههنا موجودين احدهما الهيولى والآخر الصورة
وفيه تامل فان مراد الامام ان الحكم بان البعد موجود بين طرفي الاناء واحد في
مرتبة الحكم بان الشخص الانساني المشاهد واحد فلو امكن الشك فيه والقول بانهما
بعدان باعتبار ما ذكر لم يبق من الحجج ما يحكم فليعلم منه عدم الغيرة بما حكم به العقل
من الوحدة فليجر الشك في الشخص الانساني ايضا وان لم يكن ههنا ما يدل على
تعدده اذ الدليل انما يحتاج اليه للحكم بتعدده واما تجويز التعدد فلا يحتاج
الى دليل بعد ما علم من عدم الغيرة بحكم العقل بالوحدة هنا مع تجويز ان

يكون هناك ايضا حجة لم نطلع عليها فالحق في الرد على الامام على طريقتهم
ان يقال ان حكم العقل بوحدة الشخص الانساني كحكم البديهة بامتناع
التداخل في الاجسام واما في البعد الموجود بين طرفي الاناء فلا حكم للعقل
فيه بوحدته اذ لا يحكم بامتناع التداخل فيه بل العقل بعد الوقوف على
حججنا يحكم بوجود بعدين فيه نعم ربما اشتبه ذلك على الحس فحكم بانه ليس فيه
الا بعد واحد ولا عبرة بحكم الحس خصوصا بعد قيام البرهان على خلافه فتامل
قوله ومن البين ان كل بعدين اثنين اكثر آه فيه ان الاكثرية البعدين من البعد
الواحد مطلقا الا بحسب العدد وح لا نم قوله ان كل مجموع بعدا اكثر من بعد
فهو اعظم منه لان العظيم كما ذكره هو الذي يزيد على الغير بقدر خارج عن
الشيء ومن جوز التداخل يقول بان في صورة التداخل لا يزيد قدر
البعدين على قدر واحد منهما بل انما يزيدان عليه بحسب العدد فقط فلا يلزم
ان يكونا اعظم من الواحد وفي شرح الاشارات ايضا للمحقق الطوسي
طاب ثراه قريب مما ذكره الشيخ هنا فانه قال لا شك ان عظيمين يجتمعان هما
اعظم من احدهما فان الكل اعظم من جزئه والقول بالتداخل يقتضي كون الكل
مساويا لجزئه وفيه ايضا انه ان اراد باعظمية العظيمين المجتمعين من
احدهما هو الاكثرية وكونهما زائدين عليه عددا فلم لكن لا يفيده اذ في
صورة التداخل ايضا هذه الاكثرية بحالها ولا يلزم تساوي الكل والجزء
عددا وان اراد الاعظمية بحسب المقدار فلا نم ذلك الا فيما اذا تلاقى
المقداران بدون نفوذ احدهما في الاخر اذ ح يكون كل وجزء ويكون الكل
اعظم من الجزء واما اذا التقيا على سبيل النفوذ والتداخل فلا نم انها اعظم

من مقدار واحد اذ لا يتحقق ح كل وجزء بحسب المقدار كيف ولو تم ما ذكره لجرى في
الخطين ايضا اذا التقيا من جهة العرض اذ لا يصير طولهما اعظم من طول احد
مع جريان ما ذكر فيهما وكذا في السطحين اذا التقيا من جهة العمق ولا يقدح
فيه ما حققه هذا المحقق بعد ذلك وكانه لدفع هذا النقض بقوله واعلم ان
النقطة لا حصة لها في العظم فلذلك لا يمتنع عن الاجتماع الرافع للامتياز
الوضعي على سبيل الاتحاد والخطوط حكمها من حيث الطول حكم الاجسام ومن
حيث العرض والعمق حكم النقط والسطوح ايضا حكمها من حيث الطول
والعرض حكم الاجسام ومن حيث العمق حكم النقط ولذلك ينطبق الخطوط
والسطوح بعضها على بعض بحيث يرتفع عنها الامتياز الوضعي انتهى وذلك
لان كون ملاقاة الخطين من جهة العرض الذي لا عظم لها فيه وكذا كون
ملاقاة السطحين من جهة العمق كذلك مما لا اثر له في دفع النقض اذ لا شك
ان لكل من الخطين طولا ومع ذلك لم يصر الطول لا زائد من طول واحد فيلزم
مساواة الكل والجزء وكذا الكلام في السطحين فتامل قوله لكن هذا محال
اي ما ذكره السائل من عطف الخط بحيث يكونان خطين ولا يكون مجموعهما
زائدا في الطول على طول واحد منهما محال اذ العطف لا يكون الا باحد
الطريقين الذين ذكرهما الشيخ وليس الامر في شيء منهما كما ذكره قوله وان كان
ليس على الاستقامة وصلى وقوله ولم يكن الانعطاف قيل عطف على الاستقامة
وداخل في خبر ليس وفي بعض النسخ بدون الواو فيكون بدلا عنه وعلى
التقديرين في اصل المعنى وان لم يكن على الاستقامة بدون الانعطاف فيه
انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف والاظهر جعله عطفا على ليس على الاستقامة

او بدلا عنه على تقدير عدم الواو اى وان كان فى هذه الصورة ليس الخط اذا رجع
على الاستقامة لم يكن الانعطاف الحقيقى اذ العطف الحقيقى عندهم هو ما اذا
انضف مثلا بحيث ينطبق على الاخر ولا يميل عنه اصلا كما يظهر من قولهم
بوجوب السكون فى الحركة ذات الانعطاف او الزاوية وعلى نسخة عدم الواو
يمكن ايضا ان يجعل قوله لم يكن الانعطاف جوابا لقوله اما ان يتميز ويجعل
فيكون مجموع الخطين تفريعا عليه لا جوابا له ولا يخفى بعده ايضا وفى بعض
النسخ فان كان ليس على الاستقامة لم يكن الانعطاف وعلى هذا فيكون
الجزاء جوابا لقوله اما ان يتميز والمعنى فاذا كان ليس على الاستقامة كما
ذكر فى هذا الشق لم يكن الانعطاف وعلى الوجهين ايضا فالمراد بالانعطاف
ما ذكرنا فتامل قوله واما ان يتحد الخطان واحدا ان امكن ذلك كان المراد بالاتحاد
الاتحاد حقيقة لا مجرد الاتحاد بحسب الحس فلذا الحق بقوله ان امكن ذلك
اشارة الى التوقف فى امكانه او الجزم بعدمه بناء على حكم البديهة ببطلان
الاتحاد مطلقا كما حكم به المحقق الطوسى طاب ثراه فى التجريد ولا يخفى انه
بقى شق اخر لم يتعرض له وهو ان يتداخل الخطان ويتحد فى الوضع
مع بقائهما خطين ولعل ان نظر السائل الى ذلك ولا مجال للتردد فى امكان
العطف على هذا الوجه ولا فى امكان ملاقاة خطين على هذا الوجه
انه لم يكن على سبيل العطف وكذا سطحين ونقطتين مع جريان ما ذكره
من التقرير فيهما والمشهور ادعاء البداهة فى امتناع التداخل وان منشأه
هو العظم والامتداد فكل ما لا عظم له اصلا جاز التداخل فيه مطلقا
كالنقطة وكل ما اتصف بالعظم والامتداد فى جهة او جهتين امتنع

التداخل

التداخل فيه من تلك الجهة او الجهتين فقط كالخطوط يمتنع تداخلها فى الطول
دون العرض وكالسطوح يمتنع تداخلها فى الطول والعرض دون العمق
وكل ما اتصف بالعظم والامتداد فى الجهات كلها امتنع التداخل فيه مطلقا فان
بديهة العقل حاكمة بان ما لا حجم ولا عظم له اصلا اذا لاقى نظيره لاقاه بالتمام
ولم يتصور فى احدهما شئ خال عن الاخر ولا يكونان معا اعظم من احدهما
فذلك هو التداخل وبان ماله حجم وعظم اذا لاقى نظيره فى الجهة التى اتصف بالعظم
فيه كان مجموعهما اعظم من احدهما ومنه يظهر الجواب عما يقوله القائلون
بالبعد بان امتناع التداخل انما هو فى الابعاد الحالة فى المادة واما البعد المجرد عن
المادة فلا يستحيل تداخله اذ قد ظهر ان منشأ الامتناع هو المقدار لا الهيولى
لكن دعوى البداهة على ما ذكروه لا تخلو عن اشكال نعم البديهة تحكم
بامتناع التداخل فى الاجسام الكثيفة واما فى الاجسام اللطيفة فدعوى
البداهة غير ظاهرة بل ربما امكن دعوى البداهة فى جوازه فيها فان القول
بان التراب او الدقيق الناعم جدا اذا القى شئ منها فى الماء ولا يصل الماء
الى جميع اجزائه وان بقى فيه ما بقى كانه مصادم للضرورة والتحقيق ان وصول
جسم الى جميع اجزاء جسم اخر ان هو الا التداخل واذا كان الحكم فى الاجسام
اللطيفة بهذه المثابة ففى المجرد والمادى يكون منع البداهة اظهر فتدبر
قوله كان جائزا على الجملة فيه للمنع مجال ومع ذلك فجملة الهيولى والصورة
ليست مما لا يحدث هناك استحالة وانفعال ومعنى ثالث غيرهما كيف وقد يحصل
من تاليفهما مركب حقيقى هو الجسم موجود ثالث غيرهما فلم لا يجوز ان يجوز
عليه ما لا يجوز على كل منهما فتامل قوله فانه كان مع ذلك يجب ان يكون الى اخره

يعني بل لنا ان المانع عن التداخل ليس هو مطلق البعد بل هو الهيولي مع الصورة فنقول لو

عند ذلك ايضا يجب ان لا يداخل الجسم البعد الذي هو المكان عندهم ويجوز للمانع

لا يعني ما فيه فانهم يقولون ان الهيولي المتصفة بالبعد تمنع عن مداخلة ما كان

مثلها لا عن مداخلة مطلق البعد فلا تمنع من مداخلة الجسم البعد المجرد عندهم

قوله من عوارض الحالّ في مادته وعوارض ذلك البعد المطلق ان اراد به انها لا

البعد المطلق كونها فيه فنقول انها لا تلاقيه وتكون فيه بتبعية الصورة

منه سراية بعدين في مادة واحدة فان الساري في المادة الحال فيها ليس الا

البعد الجسمي واما البعد المكاني فهو ليس بحال في الهيولي بل الهيولي بتبعية

حاصلة فيه حصول الجسم في المكان وان اراد به انها لا تلاقيه الملاقاة

حلول البعد فيها فنختار انها لا تلاقيه ولا يلزم منه ان لا يكون الجسم

الهيولي قد ملاء الاناء ولا دخل فيه وهو ظ **قوله** بعدان متساويان متفقان

الطبيعة انما هما في الطبيعة ثم لا يجوز ان يختلفا في الحقيقة وان اشتركا

في ذاتي او عرضي هو مطلق البعد **قوله** مبني على استحالة وجود ابعاد في ابعاد

بلا نهاية كانه اشارة الى ما نقل عنهم من الاستدلال على بطلان القول بالبعد

بانه لو كان المكان هو البعد فلا يخلو اما ان لا يكون قابلا للحركة الاينية التي هي

الانتقال من مكان الى مكان فيلزم ان لا يكون الجسم ايضا قابلا للحركة لانه ملزوم

البعد المنافي لقبول الحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء او يكون

قابلا لها فيلزم ان يكون له مكان وننقل الكلام اليه فيلزم وجود ابعاد في

بلا نهاية والجواب انا نختار الاول ونقول ان عدم قبول الجسم للحركة انما

يلزم اذا كان ملزوما لبعد واحد شخصي واما اذا كان ملزوما لبعد ما فلا يمتنع

الجسم

الجسم الحركة وعدم قبول البعد لها غاية الامر ان يكون الجسم منافيا لحركة البعد

فلا فان البعد انما هو مناف لقبول حركته لا لقبول الجسم حركة فلا يلزم الانا

ملزومه ايضا وهو الجسم لقبول البعد للحركة ولا ضير فيه نعم لو كان البعد

بالجسم والبعد المكاني حقيقة واحدة فيلزم من عدم قبول البعد المكاني

عدم قبول البعد الجسمي ايضا لها ويلزم منه عدم قبول الجسم ايضا لها كما لا يخفى

كيف وعندهم ان احدهما مجرد والاخر حال في المادة فكيف يتحدان في

الماهية فتامل **قوله** ولئن سلم هذا لهم اي انا سلمنا لهم عدم تناهيه هذا او

لرد مذهبهم وتنزلنا عنه فنقول لكن الصفات آه **قوله** بل له اليه نسبة

اي نسبة معينة محدودة وهي الضعف في الاكثرية التي ذكرها اولا لان كون

احدهما اكثر من الاخر لا يستلزم ان يكون بينهما نسبة محدودة اذ يصح

الاكثرية الى غير المتناهي ايضا بالنسبة الى المتناهي فافهم **قوله** فان كان كل

من الجوهرية والكم اي القابلية بالذات للكم **قوله** وان كانا مقارنين اي كان

الجوهر مقارنا من خارج وان كان احدهما مقوما وح فاقل ما هو له ان يكون

معها خارجا بان يكون عرضا في جسم وفوقه ان يكون الجوهر مقوما دون القابلية

بالذات للابعاد فيكون صورة في جسم والصورة في الجسم ايضا لا يخلو

فافهم **قوله** واما ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد اي المفروض مقارنة

للبعد وهذا استدراك عما ذكره من انه ان كانت تارة هي بعينها جوهر

وتارة هي بعينها لا جوهر آه يعني ان ما ذكرنا انما هو اذا كان المعنى المقارن

للبعد الموجب لقيامه بذاته جوهرا لا يجوز مفارقته للبعد فيلزم

عنده مفارقته ما ذكر من بطلان ذاته واما ان كان امرا لازما غير مفارق فلا يلزم

اما

ذلك بل نقول في ابطال الحج انه لا يخلو اما ان يكون ذلك المعنى لازما لماهية الكونه بعد

ما يلزم ان يكون لازما لكل بعد فلا يتحقق بعد غير جوهر او يلحقه لا لزوم

لخصوص هذا البعد فينقل الكلام في لزوم هذا الامر وهكذا الى ان ينتهى الغير

المتناهي او ينتهى الى المفارق فيلزم ما ذكره اولا فتامل **قوله** وليس ذلك

الحق كالعرق آه يعنى ان ما ذكرنا مبنى على ان البعد الذاهب في الجهات طبيعة

نوعية ولا يجوز لزوم شيء لفرد منه دون فرد الا بسبب وينتقل الكلام اليه واما

لو كان معنى جنسيا فيجوز تحقق معنى له يكون مقوما للنوع منه ومعنى اخر

يكون مقوما لنوع اخر ولا يمكن السؤال عن سبب اختصاص كل منهما بما هو فصله

لكونه داخلا في حقيقته فكل نوع عبارة عن الجنس مع الحصة من فصل فلا مجال

للسؤال عن الاختصاص واما ان البعد الذاهب في الجهات طبيعة نوعية فلان

البعد معنى مبهم لا يتحصل في العقل والتصور الا مع ملاحظة ذهابه في جهة

او جهتين او في الجهات فهو معنى جنسي واما بعد ضم شيء من الفصول الثلثة

اليه فلا يبقى له ابهام ويصير كاملا محصلا في العقل والتصور فيكون معنى

نوعيا ويكون كل ما يلحقه عارضا عن خارج لا مقوما له وفيه تامل اذ لا

يابى العقل ان يكون البعد الذاهب في الجهات مع ماله من التحصل وا تعين

في الجملة امرا يتنوع بفصول تلحقه ويكون كل منها مقوما للنوع منها كالجوهر

القابل للابعاد الذي هو حقيقة الجسم عندهم معنى كامل محصل في العقل

ومع ذلك يتنوع بعد ذلك بفصول تلحقه الى ان يصير انسانا مثلا فلا يحكم

العقل في مرتبة من المراتب الى الحكم باستكمال الحقيقة وانه لا يمكن اختلافها

في ذلك الا بالعوارض حتى ان الانسان ايضا يجوز العقل ان تلحقه عوارض

يكون كل منها مقوما للنوع منه فالتعويل في هذا الباب الا على الحدس وحكمه بعد

اعتبار الخواص والاثار وتشابهها وتباينها بالاتفاق في الحقيقة في بعض

والاختلاف فيها في البعض وحكم الحدس بذلك في البعد فانه لا يجوز تنوعه

بكونه قائما بالمادة ومجردا عنها كما ذكره عن ط فتامل **قوله** كان الفصل الذي

يلحق هذا انه في جهة او جهتين بدل عن الفصل الذي يلحق هنا وبيان له حال

فصله يكيف معنى خبر كان ويحتمل ان يجعل خبر كان ويجعل قوله فصله

عنه او عن اسمه وفي بعض النسخ انه وهو ايضا في الجملة بيان للفصل والخبر هو قوله

او هي جنس لكان وهو حال في ايضهم **قوله** فلا يكون يخلو اما ان يكون متناهيا واما ان

يكون غير متناه سواء كان غير متناه بانفراده او مع ما ينتهى اليه من الملاء

لكن طبيعة الخلاء وبيان لبطلان الشق الاول فان طبيعة الخلاء عند جميع من يقول به

لا تنتهى الا الى جدها ولان الملاء ايضا ان كان متناهيا ينتهى الى الخلاء فلزم

بعد غير متناه البتة بالتفصيل الذي ذكره الشيخ ومنه يظهر ان قوله وانه ان

كان الملاء بالواو كما في بعض النسخ ولا يناسب الفاء كما في بعضها فافهم **قوله**

كما نوضحه بعد من الدلائل على تناهى الابعاد **قوله** ونقول انه لا يجوز ان يكون

في الخلاء وما ذكره هو برهان المسامتة وهو يجرى في البعد الغير المتناهي مطلقا

بعد فرض الحركة المستديرة على ما ذكر في البرهان من غير اختصاص له بالخلاء و

لا ينهض بابطال الخلاء اذا لم يكن هناك بعد غير متناه فاجراؤه في ابطال الخلاء

باعتبار ان من قال به قال بالبعد الغير المتناهي كما اشار اليه الشيخ بقوله

لان الخلاء من شانه ان لا يقف آه وافراد هذا البرهان يجعله دليلا

على حدة مع تمسكهما ولا في ابطال مذهبهم بالادلة الدالة على تناهي

الابعاد باعتبار ان هذا البرهان لا يدل على بطلان البعد الغير المتناهي مطلقا

بل على بطلانه مع جواز الحركة المستديرة فيه فلنا تسكا ولا بانه لو كان الخلاء
فيه حركة او سكون ثم ابطل الحركة المستديرة فيه بهذا البرهان وهذا بخلاف
البراهين الاخرى فانها تدل على بطلان البعد الغير المتناهي مطلقا فافهم
قوله الا ان يكون وراء جسم غير متناه اذ لو كان متناهيا فنقدر
انه ينتهي الى الخلاء فلم ينف الخلاء بالكلية فنافى بالكلية بان يكون وراء
جسم غير متناه وبالجملة فعلى مذهبهم لا بد اما من خلاء غير متناه او من
جسم غير متناه كلما ومن بعد كل مركب من خلاء وملاء كما اشار اليه الشيخ في الدليل
السابق وعلى التقادير يحصل بعد غير متناه وهو يكفي لجريان البرهان فافهم
قوله ولما كانت المسامتة بعد لا مسامتة فيه ان كون المسامتة بعد لا
مسامتة لا يقتضي الا ان يكون للمسامتة زمان لا يتصف بها قبله واما ان يكون
لها ان اول فلا فان المسامتة انما تحصل بالحركة عن الانطباق على خط
اط د والحركة لا بد لها من زمان قابل للقسمة الى غير النهاية وليس لها آن اول
تقع الحركة فيه فكل ان فرض حركة محدودة من الخط المفروض وقعت المسامتة
بنقطة خاصة من الخط الغير المتناهي يكون في نصف تلك الحركة وقعت
المسامتة بنقطة فوقها وهكذا الى غير النهاية وكما انه ليس لها اول نقطة
كذلك ليس لها ان اول فلا يلزم محذور فتامل **قوله** التي هي فصل بين الزمانين
لم يرد بكونه فاصلا بين الزمانين انه لا يتصف فيه بشيء مما يتصف به في الزمانين
لاتصافه فيه بالمسامتة على ما ذكره بل بمجرد كونه انا فاصلا بين الزمانين وان
اتصف فيه بما اتصف به في الزمان الثاني وسيجيء من الشيخ في تحقيق حكم الان
الفاصل انه قد يكون الحال فيه كالحال في احد الطرفين وهذا الذي ذكرنا
كذلك هو الحق كما اشرنا اليه انه لا مسامتة ههنا في الان الفاصل بل بعدها

بالمسامتة

انما تحقق في نفس الزمان الذي بعده وليس لها ان ابتداء فتامل **قوله** بل يلزم ان يكون
دائما مسامتا ودائما مباينا اي يلزم ان يكون بعد الانتقال من الخط المفروض
مع قبل المسامتة بنقطة ح دائما مسامتا اي يكون مسامتا لنقطة اخرى قبلها
وهكذا دائما لما ذكر من التقرير ودائما مباينا اي ان لا يكون مسامتا لشيء من تلك
النقاط اصلا اذ المفروض ان نقطة ح اول المسامتة فيجب ان يكون قبل الوصول
اليها مباينا ويمكن ان يكون المراد انه يلزم ان يكون بعد الانتقال من الانطباق
على الخط المفروض ح دائما مسامتا ودائما مباينا ولا يصل الى المسامتة بنقطة ح
ابدا وذلك لانه اذا كان ما فوق نقطة ح من الخط المفروض غير متناه فيمكن
تقسيمها بقطع غير متناهية متساوية كاذرع مثلا ولا شك ان الوصول الى نقطة
ح لا يتيسر الا بالمسامتة لكل من تلك الاذرع وان المسامتة لكل منها لا بد ان يكون
في زمان فالمسامتة لجميعها لا يكون الا في زمان غير متناه فيجب ان يكون دائما
مسامتا ودائما مباينا ايضا اذ المفروض ان اول المسامتة هي نقطة ح فيلزم
ان يكون في الزمان الغير المتناهي الذي الى متناه للحركة قبل الوصول اليها مباينا
غير مسامت وفيه ان لزوم عدم تناهي الازمنة المذكورة ممنوع لا يجوز ان يكون
متناقصة فيكون المسامتة للذراع الاخير مثلا في دقيقة وللذراع التي قبلها
في نصف الدقيقة وهكذا فالازمنة الغير المتناهية فيها متناقصة ومثلها
لا يجب ان يكون غير متناه بل لا يزيد في الفرض المذكور على دقيقتين نعم لو حصلت
الاجزاء المذكورة بالفعل امتنع ظهاديتها وانما اذا كانت بالقوة فلا
في المسامتة للخط المتناهي كقطعه اذ يمكن فيه ايضا فرض اجزاء غير متناهية
وان كانت متناقصة فقط **قوله** فان كان لا يجري بالفلك ويجري بالفرض

اى فى جميع الجهات فهو جسم غير خلاء وكان هذا امّا مبنى على ان كلاً مع الفا
الخلاء لا شى محض ومراده انه على هذا لا يكون الجهة الخلاء لانه لا شى
محض عندكم بل يكون جسماً فى الخلاء واما بناء على انه زعم ان ما لا يتجزى
ويتجزى بالفرض لا يكون الاجسام المصونة متوعرة تمنع من التفكك فالافلاك
طبيعة نوعية لا تمنع من الانفكاك لكن قد عرفت الكلام فى كونه طبيعة
نوعية واذا لم يثبت ذلك فنقول ان البعد المجرد نوع من البعد لا يقبل
الانفكاك ويتجزى بالفرض فيمكن ان يكون الجهة على هذا الفرض هو ذلك
ولا يلزم ان يكون فيه جسم يكون الجهة هو كما لا يخفى انه لا حاجة
فى الاستدلال الى هذا الترديد والتقسيم لان ما ذكره اولاً فى ابطاله
التجزى يبطل كونه متجزياً بالفرض فلا يكون خلاء لانه لا شى محض عندكم
فلا يقبل التجزى فان لم يكن فى الخلاء جسم موجود لا يكون له جهة فتخصيص كل
من الدليلين بشى خاص مما لا وجه له لكن امثال هذا فى كلام الشيخ
وسائر القدماء غير عزيز فتدبر **قوله** لان الجسم المتحرك انما يتحرك من جهة
آه لانه قصد الجسم كقصد الجهة عندكم فكما جاز قصد الجهة بدون
شغل كذا يجوز قصد الجسم كل انما كان الجسم لانا نقول قصد الجهة
عندنا ايضا بدون الشغل انما يجوز اذا كانت متعينة لا يجوز عليها
التبدل والانتقال كما نقوله فى الجهات الطبيعية واما لو جاز عليها التبدل
والانتقال فلا يجوز ايضا قصد الطبيعة لها بدون الشغل فقط **قوله**
بل نترك هذا الوجه فانه لا كثير نفع لنا فيما نحن فيه فان الاختلاف
الذى فى المتحرك ليس امراً ضرورياً فى الحركة وربما كان فى المتحرك فى الخلاء

فى المتحرك فى الخلاء وما ذكره فى ابطاله يكون من قبيل الشاذ دليل مستقل بنفى
الحركة فى الخلاء وعلى الاطلاق ولا حاجة له الى هذه الضميمة فليكتف به فتامل
قوله وهذه المقدمة صادقة اوضحنا صدقها اذا لم يكن للمقاومة محل
على النسبة المذكورة استحقاق وجود وكانت امراً مستحيلاً نقول المساواة
ممة اذا المحال جاز ان يستلزم المحال وايضا لا نم صدق قوله وكل حركة
فى عدم مقاومة فليست مساوية آه لان ذلك انما يسلم على التقادير الممكنة
لا المستحيلة وكان الشيخ يرى حكم العقل ببعض الامور على التقادير المستحيلة
ايضا كما هو راى بعضهم وللكلام فيه مجال بل الظاهر خلافه وانه لا سبيل
الى معرفة احكام المستحيلات وما يؤول اليه حالها عند فرض وجودها
اصلا وانما سلطانه على بقعة الامكان ولا ينفذ حكمه فيما وراءها
فتامل **قوله** فيلزم من هذه المقدمات آه فالدليل على او انه مركب من قياسين
الاول كل حركة فى الخلاء حركة فى عدم مقاومة ما وكل حركة فى عدم مقاومة
ما فليست مساوية لحركة فى مقاومة ما ينتج ان الحركة فى الخلاء ليست مساوية
لحركة فى مقاومة ما والثانى كل حركة فى الخلاء مساوية لحركة فى مقاومة
ولا شى من الحركة فى الخلاء بمساوية لحركة فى مقاومة ما ينتج ان لا شى
الحركة فى الخلاء بحركة فى الخلاء **قوله** ومما يمكن ان يقول القائل آه حاصله
ان كل قوة محركة بعد فرض انعقاد مقدار الجسم فى العظم والصغر ولها
مقدار تلك القوة فى الشدة والضعف يقتضى زماناً معيناً اذا لم يكن
مقاومة اصلا وبعد فرض المقاوم انما يزيد الزمان لو كان المقاوم مؤثراً
مع نقول المقاوم المفروض على النسبة المذكورة ربما لم يكن مؤثراً فلا

مقادم
كلا

في مساواة زمان الحركة فيه لزمان الحركة في الخلاء اذا المقادم بدع والتشكيك
ولا يخفى ان بعد التفطن للمقدمة الاولى يصل الاعتراض المشهور لابي البركات
وهو ان الزمان الذي يقتضيه اصل الحركة محفوظ في الحالات ويزيد الزمان
بالمعاوق على حسب ممانعته فلا يلزم مساواة زمان الحركة في الخلاء لزمان الحركة
في مقاومة ما في شيء من المراتب في غاية الظهور فعدم تفطن الشيخ له
او تفطنه وعدم التعرض له بالقبول او الرد غريب جدا ولولا انه في
الجواب لم يتعرض لهذا الاعتراض اصلا لامكن حمل كلامه في السؤال على
كلا الايرادين بان يكون كلامه الى قوله وليس يلزم اشارة الى اعتراض
ابي البركات ويكون قوله وليس يلزم الخ اشارة الى الايراد الذي قررنا
لكن لما لم يتعرض في الجواب الا للايراد الاخير فيجب حمل كلامه على ما
من الايراد الواحد فتامل **قوله** وفي طباع المتحرك ان يقبل اقل منه
لو كان موثرا فتظهر لك بما ذكرنا سابقا انه اذا كان وجود موثر يؤثر
مستحيلا فلا يلزم مساواة الحركتين على ذلك التقدير ولو سلم فلا يلزم استحالتها لكون ذلك
ممكنا بالنسبة الى طباع المتحرك على ما ذكره الشيخ على تقدير تسليمه لا يجدي نفعا اذ اللازم
استحالة المساواة المذكورة بالنسبة الى طباع المتحرك وانما استحالتها في الواقع
بالنظر الى ذاتها فلانه يمكن بالنسبة الى طباعه قبول المعاوق الاقل بالنسبة
المذكورة لكن ربما امكن بالنسبة اليه مساواة الحركتين وكما لا يمكن المساواة
المذكورة في نفس الامر لكن ربما لم يكن فيها وجود موثر على النسبة المذكورة
فتدبر **قوله** وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة اي بحسب كثرة المعاوق و
قلته فيلزم ما يلزم الميل الطبيعي لجريان الدليل المذكور فيه بعد فرض مساواة

الميل

الميل النفسي في الحركات الثلث **قوله** ويلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه
اذ حركته لا تنفك عن ميل يحركه ولا شك في انه يختلف الزمان بحسب اختلاف
المعاوق فيجري الدليل فيه ايضا فظهر من كلمات الشيخ ان الدليل المذكور
يجري في الطبيعي والنفساني القسري الذي يكون بمفارقة القاسر ولا يجري في
القسري الذي يكون بملازمة القاسر كما اذا احمل المتحرك في مسافة بجرى معه
اذ لا ميل في المجرى يكون هو سبب التحريك حتى تختلف حاله باختلاف المعاوق
فلذا لم يعم الدليل المذكور فيه بل تمسك فيه بحركة المتحرك نفسه وابتداء
عن طبيعة او نفس او ينتهي الى احدهما وعلى التقادير فيجري الدليل فيها
فتامل **قوله** سيح من حركة المرمى متعلق بالحركة المتصلة به لا بان يتحرك الذي
قبله وهو ظ **قوله** وكذا الذي يسكن فيه آه ان اراد ان الذي يسكن فيه اصطلاحا
هو ما ذكره فم ولا يجدي به اذ لا يمنع ان كل مكان ففيه حركة او سكون بهذا الاصطلاح
لجواز ان يكون مكان لا حركة فيه ولا سكون بذلك المعنى لكن يمكن سكون الجسم فيه
يعني بلا زحمة له في زمان وان لم يكن حركته فيه وكون الشيء مكانا لا يقتضي
ازيد من ذلك وان اراد ان الذي يسكن فيه لا بد عقلا ان يكون من شانه
ايضا ان يتحرك فيه فم لا بد له من دليل الا ان يدعى البداهة فيه فان كل مكان
يمكن الحركة فيه وكذا السكون المقابل له اصطلاحا بمعنى انه لا يلزم من فرض
حركة جسم فيه او سكونه فيه بالمعنى الاصطلاحي محال نشا من خصوصية
المكان والخلاء لا يمكن فيه شيء منهما فليس بمكان وكان قول الشيخ سابقا وكل
مكان ففيه حركة وسكون بالواو دون او يؤيد هذا التوجيه لكن يمكن الكلام
في تلك الدعوى بمجال فتامل **قوله** في الاواني التي تمتص بها قارورات الماء وجمع

وتسمى بالفارسية اب دزد وهى آنية ضيقة الراس فى اسفلها ثقبة ضيقة
فاذا ملئت ماء وسد المدخل وقف الماء عن الخروج والنزول واذا فتح
المدخل خرج الماء من الثقبة الضيقة والزراقات جمع زراقة وهى انبوبة
معمولة من نحاس جعل احد شطريها دقيقا وجوفه ضيقا جدا وجعل
الاخر غليظا وتجويفه واسعا ويسوى خشب طويل بحيث يكون غلظه
لتجويفه الواسع فاذا ملئ ماء ووضع الخشبة على مدخلها بحيث يسده لم يخرج
من الطرف الاخر كما فى السراقة ثم يندفع بدخل الخشب فيها يخرج الماء من التجويف
الضيق خروجا بقوة ويقطع مسافة واذا فصل الخشبة من داخل الانبوبة
الضيقة ووضعت على الماء ثم جذبت الخشبة ارتفع الماء مع الانبوبة
هو الانجذاب الذى ذكره الشيخ **قوله** فانه يجذب اولا الشئ الاكثف ثم الالطف
كان المراد ان شان الخلاء حبس الاكثف وجذبه مهما تيسر فاذا لم يتيسر ذلك
الالطف وجذبه فلما امكنه فى السراقات والزراقات حبس الاكثف الذى هو
الماء وجذبه فعل ذلك ولا يخفى انه لا حاجة لهم الى هذه الدعوى بل لو كان
شانه حبس كل ما لاقاه وجذب ما امكنه جذبه لميله مطلقا سواء كان كثيفا
او لطيفا ايضا كفاهم ذلك اذ فيما ذكروه لا يمكنه الا حبس الماء وجذبه فلا حاجة
الى الاعتذار لخصوص حبسه او جذبه فافهم **قوله** فما يقولون فى اناء يعنى
ان قالوا ان عدم حبس الاناء يمكن ان يكون باعتبار ثقله بحيث يكون غالبا
على جذب الخلاء فلا يمكنه حبسه فما تقولون فى اناء يكون اخف من الماء
قوله يكون ملاقاته له فان لا يخفى ان فى صورة عدم ملازمة الخلاء يكون ملاقاة
كل نقطة تفرض فيه لكل نقطة تفرض فى الجسم فى آن واما كل الجسم فهو فى زمان حركته

ملاق

ملاق القطعة من الخلاء لكون بعد الجسم فلا يبعد ان يكون بحركه هو الخلاء لكان
هولاء القائلين من القائلين بالجزء الذى لا يتجزى فما ذكره الشيخ حجة عليهم على
مذهبهم فتدبر **قوله** الا ان يجاب بجهة من الخلاء لا تكون الا ثر آه ليت شعرى
من اين علم الشيخ اختصاص هذا التاثير ببعض جهات الخلاء دون بعض فحكم
باستحالته بناء على ان الخلاء متشابه الايجاب ربما كان هذا التاثير عاما
فى جميع جهاته ولا يلزم منه الا حركة كل ما تخلله الخلاء الى فوق وهو كون عدم
حركة ما تخلله الخلاء فى جهة الفوق لا ينافى عموم التاثير المذكور فتامل
قوله ومن العجايب ان يصير اثبات الخلاء ظاهر كلام الشيخ ههنا كما ترى ان اثبات
هولاء القائلين قائلون بالاجزاء التى لا تتجزى ومحصل كلامه على هذا ان
الخلاء اما ان يكون موجبا لحركة جملة الجسم دون حركة اجزائه وهو عجيب كما ذكره
واما ان يكون موجبا لحركة كل جزء ويلزم منه حركة الجملة كما هو الشان فى تحريك
الجملة المركبة من اجزاء متباينة متماسة ونحن نقول انه لا اثبات للخلاء فى تلك
الاجزاء وقد جعلوا المحرك اثبات الخلاء نعم يمكن ان يكون المحرك لكل جزء
هو احاطة الخلاء به فلنسامح معهم فى ذلك ونقول مرادهم ايضا ذلك التعبير
باثبات الخلاء باعتبار النظر الى جملة الجسم والا فالمحرك بالحقيقة هو احاطته
الخلاء بكل جزء فى نفسه ان يكون حاصل ما ذكره انه اذا اجتمع اجزاء الجسم تركبت
لم تنفعل عن الخلاء واذا تفرقت وصغرت انفعل اجزاؤه الصغار من الخلاء
ويلزم منه تحريكها لكل بعد المسامحة معهم وتوجيه كلامهم بهذا الوجه يقول
فى الرد عليهم ليس كل الاجسام ينفعل هكذا لانفعال بل اجسام ما لها طبايع مخصوصة
ترجب ان تخلل هذا التخلل الكاين بالخلاء فيصير حقيقة ما ذكروه ما ذكره الشيخ بقوله

ويكون الحجاب انشا من الاجسام آه ويرد عليهم ما اورده ويمكن ان يجعل قوله ويكون
مع ذلك ايضا من تتمة توجيه كلامهم ويجعل ابتداء الرد عليهم من قوله فيكون
حقيقة هذا فتامل ولا يخفى ان ما اورده عليهم بعد التوجيه يمكن ايراده عليهم
ابتداء سواء وجه بالتوجيه المذكور ام لا وليس ناشئا من ورود التوجيه
المذكور فالاولى الاقتصار في الرد عليهم على ذلك وطرح ما اورده اولا
لعدم وقعه فتدبر هذا ما سنح لي في حل عبارات الشيخ ههنا وكتب بعض الفضلاء
على قول الشيخ فيكون دليلا على صعوده لانبثاث الخلاء يعني اذا كان صعود الكل
الاجزاء والاجزاء اخذناها ابسط الاجزاء فلا يمكن انبثاث الخلاء في جزء جزء
فلا يكون صعوده لانبثاث الخلاء فيه بل لاحاطته به فح ينبغي ان لا ينفعل
عن الخلاء لعدم احاطة الخلاء بجزء جزء منه واذا تفرقت الاجزاء انفعل الكل
بانفعال الاجزاء ويتحرك الى الفوق ولا يخفى بعد ذلك اذ عدم انفعال الكل من
الخلاء المحيط به وانفعال الجزء من المحيط به مع كون كل من الخلائين بحسب ما احاط
به مما لا وجه له فتفطن انتهى وكتب على قول الشيخ ويعرض منه ان يتحرك الكل
الكل الذي تفرقت اجزاؤه وصعدت وانفعلت من الخلاء وتحمله ويكون
مع ذلك اشارة الى استبعاد عدم انفعال الكل من الخلاء المحيط به وانفعال الجزء
من المحيط به مع كون كل منهما على حسب ما احاط به كما اشرنا اليه انتهى
ان حمل قول الشيخ ويكون مع ذلك آه على ما ذكره مما لا يحتمله العبارة ومع ذلك
فيه ان الكل لم يحط به خلاء حتى يستبعد من عدم انفعال الكل عنه
وانفعال الجزء عن الخلاء المحيط به مع كون كل من الخلائين بحسب ما احاط به
اذ المراد بالخلاء ههنا ليس هو مجرد البعد بل البعد الخالي ومحيط الكل لعله

خاليا فلا يحيط الجزء اذ قد فرضنا ان الجسم المتخلخل في خلاء خلاء كثير فيكون محيطا باجزائه
فافهم **قوله** عند احتباس ذلك السطح بقوته عن النزول فعله يعني اذا لم يمكن للماء
جذب ما يلاقيه من السطح وان انتزاله معه لكونه قويا غالبا على جذب الماء
يقف الماء ويحتبس هناك واذا امكنه ذلك جذبه وينزل معه **قوله**
ولو جاز ان يكون خلاء فما ذكره من السراقات والزراقات شواهد على امتناع الخلاء
لا على وجوبه وكونه ذا قوة جاذبة كما ذكره **قوله** وطاعة المتمصات
للمص عطف على الامتناع او على ما عطف عليه والمراد انه لما كان الماء
للمص والرفع الى فوق لضرورة فاذا جذبت الخشبة الى فوق ارتفع الماء الذي
في الزراقة الى مكانها ويرتفع الماء الذي وضعت الزراقة عليه الى فوق
ليخلفها فارتفع من الماء ولا يلزم الخلاء ولو لم يكن الماء مطيعا للمص والارتفاع
لما صح الانجذاب المذكور ولما امكن جذب الخشبة الى فوق **قوله** ولذلك ما
امكن رفع ثقل كبير كما يحكى انه اذا وضعت المحجمة على السندان وضعا لا ينفذ
ثم مصت مصا قويا ورفعت المحجمة فانه يرتفع السندان بارتفاعها ولذلك
ايضا ارتفاع اللحم في المحجمة بمصها **قوله** سطح مقبب فرض السطح مقببا ليدخل
في الماء ويكون اشبه بسطح الجسم الذي فرض داخل الماء واما فرض السطحين
الاخرين فهو بمجرد تمثيل وليس مما يتعلق به غرض خاص به **قوله** لكن ههنا
شيء لحدته آه لا يخفى ان هذا البحث لا يرجع الى امر معنوي بل الى مجرد الاصطلاح
وان الاولى به ماذا **قوله** وليس التمكن هو كون الشيء ذا عرض بل كون الشيء
في مكان فلا حمل المتمكن على محل المكان بل على ما يكون فيه **قوله** ويجوز ان
يكون في الشيء عرض كان المراد انا لو سلمنا اشتقاق المتمكن من المكان

ايضا انه لا يجب حمله على محل المكان اذ يجوز ان يكون في الشيء عرض يشتق منه الاسم لغيره كما فيما ذكره من المثالين ولا يخفى انه يجوز ذلك وان كان مذهب المعتزلة خلافه فالتحقيق كما حقق في محله ربما تمسك به الشيخ من المثالين يظهر من الفرق بين معنى المصدر المعلوم والمجهول فان اللازم في اسم المفعول قيام المصدر بمعنى المجهول وهو فيما ذكره من المثالين الولادة والعلم بمعنى المولودية والمعلومية وهما قائمان بالمولود والمعلوم فلا يلزم منهما جواز ان يشتق اسم لشيء والمعنى قائم بغيره وما قيل ان في ضرب زيد عمرا ليس الا صفة حقيقية واحدة هي الضرب القائم بالفاعل ومضروبية عمرو ليست صفة حقيقية مغايرة لضرب زيد بل ضرب زيد اذا نسب الى المفعول بالعرض يقال له المضروبية فضرب عمرو ليست الا ضرب زيد له وذلك كما في حسن الغلام صفة لزيد ففيه ان القول بان مضروبية عمرو وضرب زيد معنى واحد يختلف بالاعتبار مما لا يخفى بعده غاية الامر ان المضروبية ليست صفة حقيقية بل هي امر اعتباري نفس امري صار ضرب زيد منشأ لتحققه وكونها اعتبارية لا يضر في المقام اذ مبدأ المشتق لا يجب ان يكون موجودا في الخارج فيكفي في اطلاق المضروب على زيد قيام الضرب بمعنى المجهول به وان كان اعتباريا هذا ويمكن ان يحمل كلام الشيخ ههنا على انه ليس غرضه توجيه الكلام على تقدير تسليم كون المتمكن مشتقا من المكان باختيار مذهب المعتزلة في تلك المسئلة على ما ذكرنا بل انه لما ذكر ان المتمكن لا يحمل على محل المكان بل على غيره لانه مشتق من التمكن كان مظنة ان يتوهم ان التمكن ايضا مشتق من المكان ولا يجوز ان يشتق من عرض قائم بشيء اسم لغيره اصلا فلا يجوز اطلاق المتمكن على غير محل المكان فلذا

القائل هو الفاضل الباغنوي في حواشي شرح القاضي لمختصر الحاجبي منه زيد لله

بانه

بانه ليس كلما يجوز ان يشتق من عرض قائم بشيء اسم لغيره باعتبار قيام بمعنى ماخوذ من ذلك العرض به يكون هو المبدأ القريب للمشتق كما في المثالين المذكورين فان المولود والمعلوم مشتقان من الولادة والعلم وان كان بعد اخذ المعنى المجهول منهما مع عدم قيام المبدأ الاول بمحلهما بل يكفي قيام المبدأ القريب فكذا ههنا يكفي قيام المبدأ القريب الذي هو التمكن وان قام المبدأ البعيد وهو المكان بغيره فتأمل **قوله** واذا لم يكن ما قيل من مطابقة المكان ومساواته للمتمكن بالمعنى الذي ذكره وهو كونه جسما مطابقا لحجم المتمكن لم يكن الشك لازما لانا لا نم الا المساواة بالمعنى الذي ذكرنا ولا يلزم منه محذور **قوله** ان كل ما لا بد منه علة مراد المستدل بكون المكان لا بد منه للحركة احتياجها اليه في الوجود لا ما يعم اللزوم كما ينبه عليه قوله اذ جعلوا الحركة محتاجة اليه ولا شك ان العلة المنقسمة الى الاربع عندهم ليست الا المحتاج اليه فمنع عليته بالمعنى العام الذي ذكره مما لا اتجاه له وهذا لجعل المعلول لعله لوازم المعلول وكذا لوازم العلة التي ليست بعلل ولا بعلة العلة فان شيئا منها ليس يحتاج اليه للمعلول وانما هو لازم له فتأمل **قوله** بل العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا لغيرها اقدم هذا لم يكن المراد بالاقدمية ليس الا كونها محتاجا اليه بحيث يتوقف عليه وجود الشيء ولا ريب ان المكان بالنسبة الى الحركة كذلك **قوله** وليس اقدم من الحركة بالعلية فيه ان الاقدمية بالعلية المعتبرة في العلة المنقسمة الى الاربع هي الاقدمية بالمعنى الذي ذكرنا اي كونه موقوفا عليه لا الاقدمية بالعلية بالمعنى الذي ذكره الشيخ اي المقابل للاقدمية بالطبع بان يكون مفيدا

بوجود المعلول اذح لا يصح تقسيمها الى الاربع بل هو معنى اخر للاقدم بالعلية
قد يستعملونه فيه ويكون العلة التي قسموها الى الاربع ليس بذلك المعنى
فالصوب في الجواب ان يق ان المعلول قد يحتاج الى كثير من الامور مما لا يدخل
في الاربع كالشروط والالات والمعاون والوقت وعدم المانع والمعد
فالمكان ايضا للحركة من جملتها وحصرهم العلة في الاربع بناء على جعلهم تلك
الامور من تتمة العلة المادية اذ القابل انما يكون قابلا بالفعل معها
او من تتمة العلة الفاعلية لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية و
التاثير ولا يكون كك الا باجتماع الشرايط وارتفاع الموانع او جعل بعضها
كالادوات من تتمة الفاعل والبعض الاخر من تتمة القابل فما يصحح به الحصر
في ساير تلك العلل يصحح به في المكان ايضا بالنسبة الى الحركة فتدبر
قوله عند كثير من الناس المحوزين لقيام عرض واحد بمحلين يعني
حلوله في كل منهما لا بمجموعهما متمسكين في ذلك بالاضافات المتماثلة
ويمكن الايراد ايضا باحتمال كون الحركة حالة في مجموع المتحرك والمسافة
ولا ضير في قيام عرض واحد بمحلين بهذا المعنى لكن قول الشيخ عند كثير
من الناس كانه يابى من حمله على هذا الوجه فافهم قوله وبالجملة المكان
امر لازم لموضوع الحركة هذا محل الجواب الاول الذي ذكره قبل قوله
وايضا وكلامه ههنا قريب من الصواب لكنه ايضا ينادي بكونه
لازما وليس بعلة وفيه ما فيه كما اشرنا اليه فتدبر قوله واما الشك الخاص
فانما يلزم اه الاوضح في جوابه ان يق ان نمو المكان مع نمو المتمكن انما
يلزم لو لم يخرج المتمكن بالنمو الى مكان اخر موجود بالفعل وهو لم

فانا

فانا نقول انه كلما ينمو يخرج بعض اجزائه الى مكان اخر ويخرج عنه ما كان له ما لم
قبله ولا يلزم منه الا التكاثف في بعض المتمكنات ولا محذور فيه واما ما ذكره الشيخ
فلا يخلو عن قصور فان ما ينمو على ما ذكره المستدل ايضا من وجوب نمو مكانه معه
لا يلزم مكانا واحدا بل دائما يتبدل مكانا بعد مكان فتفطن قوله وايضا
فان الصورة لا تحوي شيئا كان الفرق بين الوجهين انه في الاول سلم ان الصورة
حاوية ولكن يقول ان المكان ليس كل حاو بل الحاوي الذي يحوي شيئا ما
مفارقا عن الحاوي لا يكون محلا له وفي الثاني يقول ان الحاوي اعتبر في مفهومه
ان يكون المحوي منفصلا عنه غير محل له والهيولى ليست كك فالصواب
بحاوية اصلا فافهم قوله واما انه غير حق فقد بان اذ قد ظهر ان المكان
هو الذي ينتقل الجسم عنه واليه فالطرف المحدد للجسم ليس مكانا له بل انما
يصلح ان يكون مكانا لجسم اخر قوله لان المكان ليس هو الطرف المحدد لا يخفى
انه لا مجال ههنا لتوهم كون المكان هو الطرف المحدد فلا وجه لنفي الشيخ له بل
المستدل ادعى ظهور ان المتحرك المذكور ساكن والزم منه كون المكان هو البعد
اذ غير المتبدل بالنسبة اليه ليس الا البعد لا السطح الذي جعلوه مكانا
فالمناسب ان يقول الشيخ لان المكان ليس هو البعد الذي ذكره او نحو
هذا الكلام نظرا الى الاكتفاء بما قبله وما بعده وكان غرض الشيخ المبالغة
في بطلان القول بالبعد حتى انه لو قال احد بعدم تبدل المكان بالنسبة الى
هذا المتحرك فينبغي ان يجعل المكان هو الطرف المحدد لا البعد الذي قالوا به
فتفطن قوله واما انه ليس بمتحرك فلانه ليس اه قيل تحقيق ماهية الحركة يقتضي
ان يكون اذا كان شي بحيث اذا فرض كل ان في اثناء تغير حاله كان له فرد

القائل هو الفاضل الباغنوي
في حواشي شرح الاشارات
منه
زيد ذلله

من مقولة لا يكون له قبل ولا بعد كان متحركا في تلك المقولة واما كون ذلك بفعل او بفعل
غيره فلا يقتضيه ماهية الحركة انتهى ويمكن التزام كونه متحركا بالحقيقة لكن
اهل العرف لا يطلقون عليه المتحرك بناء على اعتبارهم في المتحرك ما ذكر من الشيخ
من كون مبدأ الاستبدال منه وان لم يعتبر ذلك في حقيقة الحركة فتامل
قوله اعني لو كانت الامور المحيطة به والمقارنة اياه اي الامور المقارنة له
الخارجة عنه التي لا يكون حالة فيه والا لامتنع الحركة في الكم والكيف والا
اين بل ان ما ذكر من القيد انما اعتبر في الحركة في العرف ولم يعتبر في حقيقة الحركة
كما اشرنا اليه واهل العرف يفهمون من الحركة الا الاينية فلا يعتبر ذلك في
غيرها اصلا فتامل قوله فان الجسم احق الاظهر انه بصدد رفع الاستبعاد
عما ذكره من كون الجسم في الصورة المفروضة ليس بمتحرك ولا ساكن وبيان شاهد
ونظير له ومع ذلك يناسب ما ذكره من المثال الثاني فانه هو الصورة التي
الكلام فيها بعينها فافهم قوله فيكون الجسم ح لا ساكنا ولا متحركا اما انه
لا يكون متحركا فظ واما انه لا يكون ساكنا فلان السكون عندهم هو الكون
في مكان واحد زمانا او عدم الحركة فيه زمانا فاذا اعتبر كونه فيه انا فليس بسكون
قوله فان التحليل هو افراد واحد واحد من اجزاء الشيء آه اي التمييز بينها مع
وجود الجميع فيه لا اثبات وجود البعض على تقدير رفع البعض اذ لا يلزم منه وجودها
معا في الشيء اذ ربما وجد ذلك البعض عند رفع الآخر ولا يكون موجودا معه
فافهم قوله فانما يوجبها اثبات الصورة لا توهم رفعها فدليل ليس كذلك بل
توهم رفع الصورة كما يظهر من دليل الفصل والوصل وفيه ان من دليل الفصل
والوصل يظهر وجود الهيولى برفع الصورة وحدوث اخرى مكانها فيظهر منه وجود

الهيولى مع الصورة لكن ويدل ذلك على تحقق الهيولى في الجسم دائما وههنا ليس كذلك
بل تمام ما ذكره ان انه اذا رفع المتمكن بالكلية وفرض بقاء الاجسام المطيفة
بها انما يظهر بعد آخر وهذا لا يدل على تحقق البعد الآخر مع وجود المتمكن كما هو
مقصودهم فتحقق قوله الظهور الآن يعني بالرفع معنى آخر اي الترك والاعراض عنه
وفي تحقيق التحليل باظهار وجود الشيء برفع الآخر اي عند تركه والاعراض عنه
لكن انما لطرح باشتراك اللفظ اذ التحليل ههنا ليس كذلك بل انما يظهر وجود
البعد الآخر برفع المتمكن وفرض عدمه لا برفعه بمعنى تركه والاعراض عنه
قوله ما لم يتصف اليه حفظ الاجسام المطيفة فدليل لا اضر في تلك الاضافة
كما لا يخفى وفيه ان مراد الشيخ ان غرضكم اثبات البعد مع وجود المتمكن وما ذكر
من الدليل لا يدل عليه بل انما يدل على توهم بعد عند عدم المتمكن فهذا انما
اقلا وههنا يقول ولا يدل ايضا على توهمه عند عدم الآخر مطلقا الذي يعدم
المتمكن مع ما يطيف به لما كان مجال التوهم المذكور وكذا اذا انتقل بعض
من الاجسام المطيفة الى مكان المتمكن او تخلخلت الى ان اتصل بعضها ببعض
او انه لم يكن الا متمكن واحد فعدم لم يتوهم البعد المذكور فتوهم البعد المذكور
انما هو في صورة خاصة من صور عدم المتمكن فاين هو من غرضكم في اثبات
البعد فتامل قوله ولولا التحديد اي لو لم يكن الغرض اثبات بعد مقدر محدد
لما احتيج الى اعدام جسم في تخيل البعد اذ الوهم والخيال يمكنان بفضاء غير متناه
وانما كان جسم فرضي ام لا قوله ومع هذا كله فرضه الى هنا اصل يلطفه لا يفيد
الا توهم بعد عند فرض عدم المتمكن ولا يدل على وجوده مع وجود
المتمكن كما هو المدعى وطبعها يقول ان هنا المعترض ربما كان محالا

وح لا بد لهم ليلهم على وجود البعد على شيء من النقاد من المكتفي بنفس الامر بل على

ما يدل عليه وجوده عندهم ام لا بعد استحالته وعلى تقدير استحالته امكن

يكون ثابتة ايضا محالا فافهم قوله ويكون الرفع اى نفى الوجوب بمعنى الترك

له والاعراض عنه اى بمعنى انه اذا تركنا الكلام فيهما واعرضنا عنه يكون فى

الحالة شيء بعينه لا بمعنى انه اذا اعدم ذلك يوجد شيء بعينه كما يلزم من كلامهم ههنا

قوله على ان يفهمه العامة اى ما ذكرنا من قولهم فى البعد والبسيط كليهما

كليهما انما هو بعد تفهيمهم المعنيين اذ لا تنوى لهم فى لفظ لم يفهموا معناه

الا بعد تفهيمه لهم فافهم قوله وهذا التصويب شهوق من الشهوات

لا يخفى ما فى كلام الشيخ ههنا من التطويل بلا طائل اذ ظاهر مراد المستدل ليس الا

ان وجود المكان لكل جسم ضرورى وهو انما يستقيم على القول بالبعد دون السطح

الحاوى فان دلائلهم انما هى على القائلين بالسطح كما اشار اليه الشيخ هنا

بقوله وهم يخاصمون خاصة اصحاب السطوح وايضا قالوا فى هذا الدليل و

مذهب اصحاب البسيط الحاوى يوجب ان يكون من الاجسام ما لا مكان

له وح لا يرد عليهم الا منع المقدمة المذكورة واما سائر ما ذكره الشيخ فلا يحصل

له هذا ولا يخفى ان كلامهم فى بحث اثبات كون محل المكان طبيعيا انما هو مبنى

بالقول بالمقدمة المذكورة فانهم قالوا لو خلى الجسم وطبعه لكان له مكان

ضرورة اذ لا يمكن جسم لا فى مكان ولا يمكن حصوله فى جميع الامكنة ثم بينوا

انه لا يمكن اسناده الا الى الطبيعة فالمكان طبيعى وعلى هذا فيكفى منع

المقدمة المذكورة ههنا واما ما قيل من ان لهم ان يخصصوا قولهم كل

جسم لو خلى وطبعه لكان فى مكان بالاجسام التى لها مكان فيخرج عنه

القائل هو الشارح الجديد للتجريد منه دام ظله

مالا

طبيعة على

ما لا مكان له نفيه اتضح تصير دليلهم فى غاية السخافة اذ معنى التخلية و

ما ذكروه هو فرضه بعد وجوده خاليا عن جميع ما يمكن خلوه من الامور

الخارجة وظاهر انه اذا كان المكان هو السطح فمع فرض الجسم كذلك لا يلزم ضرورة كون

الجسم فى مكان وان كان من الاجسام التى لها مكان فى الواقع اذ مكانه امر خارج

عنه ولا يلزم كونه من ضرورياته اذ ربما كان جاز وجوده بلا حاو يحويه لكنه اتفق

وجوده فى الحاوى فمع فرض خلوه وطبعه لم يكن له حاو فتأمل قوله وكان البعد

المفطور موجودا لا يخفى انه بعد ثبوت المقدمة المذكورة وما فرض بعده من عدم

المكان ان يكون لكل جسم مكان هو الحاوى او غيره مما يتوهم كونه مكانا لو فرضنا بعد

يثبت وجود البعد المفطور فلا حاجة الى فرضه ايضا وايضا لا يقبل المنع

بعد ثبوت الاولين فلا يصح قول الشيخ فاما [illegible] منع ذلك وجب انطباق

[illegible] كل من الثلثة التى ذكرها لان المراد بشيء من الاشياء المتوهمة مكانا وح

توهم ذلك فى حقه وح لا يلزم من عدم عموم الحاوى والاشياء المذكورة وجود

البعد اذ ربما لم يوجد البعد ويكون المكان شيئا اخر مما لم يقع توهم ذلك فى حقه

لانا نقول ح بعد ثبوت وجود البعد ايضا لا تمس الحاجة الى القول بان

المكان هو البعد لجواز ان يكون شيء اخر غيره مما لم يتوهم ذلك فى حقه وقيل

بعد وجود البعد لا ريب ان ما نفهمه من المكان ليس هو الا ذلك ولا يمكن

ح رفضه وجعل المكان امرا اخر بخلاف ما اذا لم يثبت وجوده فنقول ح

اشتراط وجود البعد للحكم بكونه مكانا ولا حاجة الى فرضه او لا من عدم

عموم الحاوى وغيره من الاشياء المتوهمة الا ان يقال انه مع وجود البعد

ايضا لا يمكن الحكم بكونه مكانا ما لم يبطل كون السطح مكانا فانه ايضا احتمال

ولكنا غيره مما توهم كونه مكانا او ابعد ابطال جميع ذلك وثبوت رجوع البعد ولا يحال
لا احتمال ان يكون المكان شيئا آخر مجهولا لم يتوهم ذلك في حقه وكانه لا يخلو عن
تعسف فتامل **قوله** فان شئت تقريبا اى عن الحق في التحمل المذكور دفع بعض الشيخ
تقريبا من الحرص وكانه تقريب وعلى تقدير صحته فكان المعنى انه مع عدم
ثبوت شئ من ذلك يكون التحمل المذكور بمجرد شئ تقريبا انضا عليه يكون
كل جسم في مكان من غير دافع وسبب يحتاج اليه فافهم **قوله** ولئن سلم ايضا ان
كل في مكان كانه تصريح بما اشار اليه انفا من منع عدم عموم شئ اخر يصلح لان
يكون مكانا غير البعد نعلى تقدير حل الاشياء المتوهمة في كلامه سابقا على ارتفع
توهم كونه مكانا كما ذكرنا احتمال يكون ان يقال انه سلم اولا على الفروض انه كون البعد مكانا
وههنا اشار الى المكان مع ذلك ايضا اذ بعد الفروض المذكورة ايضا يمكن ان يكون
المكان شئ اخر عام لكل جسم مما لم يقع في حقه توهم كونه مكانا ويكون ما ذكرنا
في الحاشية السابقة بقولنا لانا نقول لو تسلم ح ما ذكره لا يرد على الوجهين فلا يخفى
ما في الايراد من التعسف اذ لا ريب بعد ثبوت البعد ان المكان ليس هو الا
فاحتمال ان لا يكون هو مكانا ويكون لا زما لا مر عام يكون هو المكان دون
سخيف جدا فتامل **قوله** فان عني بهذا القول لما ذكر اولا ان مقدمة عموم المكان
لم يثبت اشار ههنا الى انه ان كان بناؤها على راى الجمهور وحكم العامة
فليس ذلك بحجة ولا يعتد به **قوله** بحد الفطرة العقلية والوهمية اى يفهم بعد
حكمهم بحسب الفطرة بمقدمات بعضها عقلية وبعضها وهمية يتميزون
عن الوهمية منها بتبصر وتعريف يرد عليهم بعد ذلك ولا يبعد ان يقرأ
بحد بالباء الجارة والعد بتشديد الدال اى بتقسيم الفطرة الى العقلية والوهمية

وعد كل قسم منها وتميزه عن الاخر فبذلك التبصر والتعريف يتميزون عن
الرايين وهات كلها من الوهميات فتبصر **قوله** ثم لو كان هذا ايضا انكارا لما سبق منه
وقد عرفت انه لا يتحقق الذكر فضلا عن الاعادة والتكرار **قوله** وليعلم ان
طلب النهاية على وجهين وح نقول ان كان مرادهم بطلب النار والارض
مكانا بكليتها هو الوجه الاول اى ان يطلب فيه بحجمها فلا نم ذلك بل انما
يطلب ان يلاقيها ملاقاة محاط بالمحيط وان اراد انها يطلب على الوجه
الثاني فلا نم ح استحالة ان يطلب نهاية الجسم الذى فوق او تحت وح
قوله ثم يطلب النهاية قد عرفت ان كلامهم انما هو مع اصحاب السطح
لا يرد عليهم هنا الايراد **قوله** فالجواب عن المبنى منها على التخلخل آه لا يخفى
انهم قد تمسكوا في حجتهم بتخلخل الاجسام وتكاثفها من غير دخول شئ
او خروجه فالظاهر انهم تمسكوا بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين فما ذكره الشيخ في
القسم الاول التخلخل والتكاثف ليس في مقابل حجتهم الان يبنى كلامه
على انهم لما لم يتعرضوا لاثبات التخلخل والتكاثف على ما ذكره فالظاهر
بناء كلامهم على ما يرى من التخلخل والتكاثف الشايعين فاجاب بان ما يرى منها
انما هو بدخول الهواء وخروجه ولما لم يروا الهواء شيئا فظنوا التخلخل والتكاثف
من غير دخول شئ او خروجه واما اذا تمسكوا باثبات التخلخل والتكاثف
الحقيقيين فح يجاب بما اشار اليه في القسم الثاني من ان المقدار عارض
للجسم فلم لا يجوز تبدله عليه باسباب تقتضي ذلك فلا يلزم منه وجود الخلاء
فتامل **قوله** فان لم يتبين في هذا الموضع لم يضر لا يخفى انه ان لم يتبين هنا
في هذا الموضع فالامر كما ذكره من انه لا يضر المجيب لكن يمكن المستدل ان يبين

فى هذا الموضع وقوع التخلخل والتكاثف الحقيقيين بما استدلوا به عليهما فى موضعه

وح يلزم على المجيبان يأتى بجوابه بما اشار اليه الشيخ والحاصل ان ما يفهم من كلام

الشيخ من ان اثبات هذا القسم لا ينفع فى جواب حجتهم لكن ان لم يتبين ح

هيهنا لم يفت ايضا اذ ح ينحصر فى القسم الاول ويجاب عنه بما ذكر فيه لكن

بل اثبات هذا القسم انما هو مما ينفع المستدل ولا ينفع المجيب بل بعد اثباته

يلزم عليه الجواب فافهم **قوله** ولو كان ذلك صحيحا قد عرفت انه يمكن

توجيه كلامهم بوجه لا يرد عليه ما ذكره الشيخ وذكرنا ايضا الجواب عن حجتهم

بعد ذلك التوجيه فتذكر **قوله** الى استخلاف جسم بدل ما يقتطع منه

وفى جهة سبيل اى جسم يكون بدل ما يقتطع منه ويكون فى جهة حتى علة

مكانه بلا زيادة ولا نقصان وقوله سبيل مفعول اقيم مقام فاعل يحصل او

فى قوله او ينبسط انبساطا بمعنى الآن او الى ان **قوله** ولا يدوم سطح مثلا

فى جهة اخرى فلا يمكن استخلاف بدل ما جذبه من تلك الجهة وقوله

القاسر جزاء لقوله فاذا كان **قوله** فلم لا يابى الهواء الآخر فان كل شئ عندهم

فكان الهواء مطلقا خلاء عندهم فان كان ذلك الخلاء يابى الهواء يجب ان يابى

كل خلاء فلا يوجد الهواء اصلا **قوله** وان كان الماء يابى لم يظهر لى معنى محصل

لهذا الكلام وغاية ما يمكن ان يقال فى توجيهه انه ان كان الماء الذى يكب عليه

القارورة الذى يقصد دخولها يابى عن تمكن الهواء فيما يقصده فلما خرج

منها الهواء بالتبقق المذكور فلم اذا احكم مص القارورة حتى خرج من

الهواء ما يمكن ان يخرج وكبت سريعا على الماء دخلها الماء من غير ان يخرج

منها شئ من الهواء فعلم ان الماء لا يابى الهواء ولا يكون سببا لاخراجه ولا نفى

ما اورده الشيخ تذكر قوله ولو كان الفضاء الفاضى فى الخلاء فقد ذكرنا هناك انه يمكن توجيه كلامهم بوجه لا يرد عليه [illegible]

ما فيه فان الماء ربما كان آبيا عن وجود الهواء الزايد فى القارورة التى

او جدبها من الخلاء ولم يبق له خلاء يدخل فيه لا عن مطلق الهواء

الصوفى التى فرضها خرج الهواء الزايد ووجد فيها الخلاء الذى يقصده الماء فلا يلزم

اخراج الماء شيئا من الهواء عنها نعم يمكن ان يقال ان اخراج الهواء ان كان من الماء

بما يوجد فيه من الخلاء فلم اذا اكبت القارورة على الماء من غير نفخ او مص

لا يدخل فيها الماء فانه ان وجد فيها الخلاء يجب ان يدخله الماء وان لم يوجد

ملاها الهواء فيلزم ان يخرج الماء بعض الهواء ويدخل مكانه وايضا لو كان

الماء سببا لاخراج الهواء ليدخل مكانه فينبغى ان يخرج كل هواء القارورة

ويدخلها ملاء ما ماء بل ينبغى ان يخرج الهواء عن مكانه بالكلية

الا ان يقال ان الماء لا يقصد الخلاء مطلقا بل انما يقصد خلاء كان فى الغالب

واتفق ان ملاه هواء فيخرج عنه الهواء ليخلف مكانه فح لا يلزم شئ مما

ذكرنا لكن يبقى الكلام فى كون بعض الخلاء يبقى خلاء غالبا دون بعض مع

تشابهه فتامل **قوله** فلم اذا احكم المص ثم ترك كان تركه قليلا ليخرج

من الهواء بل حدث فيه من المص **قوله** فان كان الخلاء يابى ان يشغله الهواء

دليل آخر على بطلان الشق السابق وهو ان يكون الخلاء يابى الهواء ولا

الخلاء اذا كان يابى الهواء يجب ان يابى جذب الماء بطريق اولى لانه الطف

الهواء من الهواء او يكون خلاء منه مع الماء وايضا عدم الجذب اهون

من الدفع فاذا قدر على دفع الهواء فكان يقدر على عدم جذب الماء بطريق اولى

فلا وجه جذب به الماء واذا لم يكن دخول الماء اليه بسبب جذب الخلاء له فلا وجه

الماء فيها اذ الماء لا يصعد بالطبع وقوله فلعل الخلاء يبغض الهواء الى آخره

توجيه الكلام منهم اي قدمائهم قالوا ان الخلاء يجذب خصوص الماء بطبعه لا لانه
ويجذب ايضا بالطبع خصوص الماء ونحن لا نرد عليهم ما ذكره الشيخ انه اذا كان الخلاء
جاذبا للماء فلم لم يترك ان يتبعه الماء المحبوس في خلل الهواء الخالية فان كان
نزوله بسبب غلبة ثقله على جذب الخلاء فلم لا يغلب ثقل الماء المكبوب على القارورة
على جذب الخلاء فيجذبه مع ثقله كما في المياه المنفوشة ثم صار راسا
الثقيل المشتمل عليها اصعب من انا لنا ... دفع الثقيل الخارج عنه وجذبه
اليه مع ان الامر بالعكس اذ امساك الشيء ما فيه اهون من دفع شيء خارج عنه
اليه ويمكن ان يحمل قوله وامساك الثقيل على انه على سبيل الاستفهام الانكاري
وفي بعض النسخ اضعف بدل اصعب وعلى هذا فالمعنى ظاهر **قوله** فاذا انال الانبساط
الى حجمه ومع الانبساط لا تسعه القارورة فيخرج عنها ما ان يدعي ملئها
واما دخول الماء فيها فلما ذكره بقوله ولاجل ان هناك الخ ويمكن ان يدعي ايضا
ان عند خروج الهواء الزايد يخرج ايضا بعض الغير الزايد اما بمجرد المتابعة
او لشدة امتزاج بين بعض اجزائهما او لانه لما كان يتحرك الهواء بشدة
الى ان يخرج من الجانب الاخر فلما وصل اليه بشدة وقع بينها
المصادمة بقوة يرجع الهواء بالمصادمة المذكورة ويخرج من الجانب الاخر
للقارورة ازيد مما كان لابد من خروجه فيخلف الماء بدل ما خرج من الزايد
فتامل **قوله** ان كان ممنوعا كذا في اكثر النسخ والظاهر وكان بالواو بدل ان وفي
بعض النسخ كان بدونها ولا يخلو عن وجه وقوله فاقتضى المخروطية ما يشبه
من التعليل **قوله** فلهذا ما تشاهد هذا كان الكلام فيه وقوله كالوسطي في
القارورة تنظير وتمثيل له **قوله** فيلبد الموج بين المندفع وغير المندفع

وخروج الداخل
يلبد من باب التفعيل اي يداخل احدهما بالاخر من قولهم لبد الصوف هناك
ولزق بعضه ببعض وفي بعض النسخ فيتلبد من باب التفعل اي يتصل الموج
ولا يتجاوزه من قولهم تلبد الطائر بالارض جثم عليها اي لزمها ولم يبرح منها
وفي بعض النسخ يلبد او يتلبد بتقديم الباء على اللام والمعنى ايضا ... من
قولهم لبد بالمكان لبودا اقام ولزمه والبد اياه والزمه والتبلد ضد التجلد فهو بليد
ابلد **قوله** ويضطر الى قبول حجم اصغر فانه لما وقع هناك تداخل المندفع في غير المندفع
فلا بد من قبولهما حجما اصغر فلذا يحتاج الى الانتفاخ عن ذلك المكان **قوله** يحدث بين
ذلك توقف معتدل عند قوام معتدل اي يحدث من ذلك النفخ والانقباض الذي ذكر في
الجهتين توقف معتدل ... عند قوام معتدل لا يزعجه الموج عن مكانه فلا يلزم ما ذكره
من تموج كل العالم بحركة متحرك بنفخ خافي **قوله** بوجه من الوجوه اي جهة او دفعيا او
تدريجيا **قوله** فمنهم من جعله جوهرا اما مجردا ... ومنهم من جعله عرضا قائما بالحركة
مقدارا له وهو المختار عند الشيخ كما سيجيء ولذا اكتفى بذلك عن ذكره هنا ه
قوله وجب ان يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا هذا انما يلزم لو كان الزمان
موجودا دفعة في ان واما اذا كان له وجود تدريجي غير قار فلا وقد عرفت في بحث
الحركة انه لا دليل على نفي الوجود التدريجي وكان هذا حاصل ما سيذكره الشيخ من الجواب
قوله او واقعة على سبيل الساعات والايام لم يتعرض لابطال هذا الشق وكانه احاله
على ما ذكره في ابطال الشق الاول فان الساعات والايام ايضا تنقسم الى الحاضر والمستقبل والماضي
وقد ابطل وجود كل منها او يتمثل ما ذكره او لانه لو كانت الساعات والايام موجودة
لكانت اجزاؤه موجودة معا وهو محال والجزء الجواب **قوله** فكل منهما باتفاقهما ينتهي الى ان
معدوم فيه اما الان فانما نصر على انها معدومة في الان الحاضر ولا يلزم منه عدمها مطلقا
الاتيه

فصل في ابتداء القول في الزمان

فان الماضي موجود في الماضي اي في نفسه من غير حاجة الى زمان اخر وكذا المستقبل وهذا
خلاف ما سيذكره الشيخ من الجواب قوله ثم يقال ان يعدم جوابه كما سيذكره الشيخ منع الحصر
الشيء بل عدمه في نفس الزمان الذي بعده بمعنى انه معدوم في كل ان فرض من ذلك الزمان
اول الجملة فرض فيه آن فهو معدوم فيه ويمكن فرض ان اخر ايضا قبله يكون معدوما فيه
بينهما زمان وكذا بين كل ان فرض والان المفروض اولا فلا يمكن فرض ان متصل بالان
حتى يكون لعدمه آن ابتداء فافهم قوله فكيف يصح وجود ما يحتاج الى طرف هو معدوم
عدم طرف الشيء لا يضر بوجوده فان طرف الشيء حده وليس خارجا منه ولا يحتاج اليه
بل هو متصل واحد لا طرف له في الخارج وانما يتوهم بانفصاله من وجه فلا استبعاد
وجود الزمان بدون وجود طرفيه فتأمل قوله فكيف يكون الشيء واصلا بين موجود ومعدوم
اراد بالشيء الواصل بين الموجود والمعدوم الزمان باعتبار ما ذكره ان احد طرفيه لا بد
يكون معدوما او باعتبار ان كل قطعة فرض وجودها منه فلا بد وجود بعضها
بعضها ايضا فهي واصلة بين الموجود والمعدوم اي فيها اتصال الموجود بالمعدوم
الموجود من المعدوم على وجهين يخفى به منع استحالة ذلك لما عرفت ان عدم
طرف الشيء لا يضر بوجوده واتصال الموجود بالمعدوم انما يستحيل في وجود القار
الوجود الغير القار فله وجود متصل تدريجي وعدم كذلك ايضا في زمان هو اصله فلا استحالة
فيه فتأمل قوله فيلزم ان يكون ازمنة بلا نهاية معا لم يتمسك باستحالة لا نهاية
او الحركات اللازم منها لا نهاية المتحركات التي هي الاجسام معا كما باستحالة التسلسل
ترتب بين تلك الازمنة او الحركات فلا يستحيل لا تناهيها عند الحكيم خلاف ذلك في
الموجودة معا لاستحالة لا تناهيها وان لم يكن بينها ترتب لدلالة الادلة على
الابعاد فتدبر قوله وكيف لا يكون جوهرا او هو واجب الوجود لا يخفى [illegible] فان [illegible] او جوهر هو الذي

حاصله ان كان الزمان [illegible] او نفسه كما في الزمان كما في الحركة [illegible] فافهم منه دام ظله

يمتنع عليه زوالها وما ذكره من الدليل على تقدير تمامه لا يدل الا على امتناع العدم السابق والحق عليه
ولا يدل على امتناع عدمه بالكلية ان لا وابدا ومع [illegible] هذا العدم لا يكون واجب الوجود فيه على
التمسك بهذا الدليل على عدم وجوده في الخارج بناء على ما ثبت ضرورة من الشرع انه لا بد
[illegible] عن الله تعالى الا ان وجوده بعد حدوث الافلاك والحركات وكونه اعتباريا هو قبل ذلك
بمعنى يقبل عدمه عليه وتوهمه في الزمان الموهوم وان لم يكن موجودا الكون كان اثبات وجوده
[illegible] فتأمل قوله لامكان فرضه قبل شيء او بعد شيء [illegible] فيه انه لو علم فيكون عدمه قبله
على المتقدم فيكون عدمه في زمان قبله [illegible] عند فرض عدمه وتمام ما ذكره الشيخ من كونه
قبل شيء او بعد شيء اخر فكان مراده بالشيء الاول هو ابتداء الزمان وبالشيء الثاني هو انتهاؤه [illegible]
او اراد به الاشياء الموجودة في الزمان اذ لو اثبت له الحد الثاني فيكون عدمه قبل تلك الاشياء او [illegible]
فيكون بعدها فافهم قوله والا يجوز ان يجب وجوده فليس [illegible] لا يمنع عدم جواز رفع وجوده بالمعنى
ليلزم الاثبات الفرضية انما المنافاة عدم جواز رفعه بالكلية قوله اي دولة واحدة اي جعلوا الكل دولة
زمانا ولم يجعلوا اجزاءها المفروضة زمانا قوله بل توحد على انها جزء متقدم اي [illegible] قوله فقطع الطول
[illegible] في تعريف السرعة كما يجيء من [illegible] في فصل مضاف الحركات ولا مضايقة في [illegible] له
الذي يقطع مسافة الطول في زمان مثل او الذي يقطع المثل في زمان اقصر واما ما ذكره ههنا فكان المراد [illegible]
في زمان اقصر في الحركة اقصر باجراء وصف المضاف اليه على المضاف [illegible] لا يجعل التركيب توصيفيا بل اضافيا
فيكون الاقصر [illegible] ولا حاجة الى [illegible] التوصيف [illegible] ايضا ان يكون ما ذكره تعريفا للسريع خاص
[illegible] الى بطء ايضا اي تعريفا للسريع من متحركين معينين [illegible] ان يكون سريعا هو الذي يقطع
مسافة الطول في زمان اقصر على التوصيف [illegible] وهو الكامل في السرعة [illegible] على ان كل
سريع [illegible] بالنسبة الى بعض ما هو بطيء بالنسبة [illegible] وان لم يصدق ذلك عليها بالنسبة الى كل ما هو بطيء
بالاضافة اليه فافهم قوله لانها تقطع مع [illegible] حركة اخرى اعظم فيكون اسرع من الحركة الاخرى

فيصدق عليه ما ذكره من حد الشارح في تحديد الزمان فيه على انه فضله فلعله يكون الزمان واما ما يحكم فيه بعد
بيته بتوقف هذه النتيجة اه فتأمل لانه اولا على الزام الاشعرية بما ذكره ويتمسك بعده باختلاف الزمان في
تعريف الشارح على انه فضله وثانيا على الزام كونها في زمان من الجهة التي ذكرها فيلزم كون
وانما حملنا الكلام على ما حملنا لاني لم اجد في كلامه في هذه الفصول شيئا تكلم به مما يدل على بطلان كون
الزمان هو خصوص الحركة الفلكية غير ما ذكره هيهنا ولو وجد احد شيئا من ذلك في كلامه فيما يأتي فله ان يحمل
بعد على ذلك ويحمل قوله وهذه الحجة من تتمة الشارح كما هو ويكون وجها واحدا لابطال كون الزمان
هو الحركة الفلكية باعتبار دلالة ما ذكره على كونهما في زمان واحد مع عدم ان يتمسك بما ذكر سابقا من
تعريف الشارح في تحكيمه بان حكم الحركة الاولى الفلكية هذا الحكم بعينه تنبيها بوجه اخر غير ما ذكره
باعتبار تقاربه التقريب ولهذا قال انه يمكن تعريف الشارح بهذا الوجه ايضا والزام اختلاف الزمان
فتأمل **قوله** بما هو متقدم او متأخر لا يختلف لانه لا يمكن ان يصير المتقدم متأخرا وبالعكس وما هو حركة او سكون
ذلك يختلف فيجوز ان يصير متقدما ومتأخرا **قوله** كالطوفان والبعثة بناء الزمان على ما ذكره ليس كل ما ضاق او
حتى يلزم كون الطوفان او البعثة زمانا بل كل ما كان في طبيعته ان يكون له امتداد في ماض او مستقبل
وزمان الطوفان والبعثة ليس كذلك فالظاهر الاكتفاء بالحركة المذكورة والاتيان باي في مثل ذلك ليس يكون
ذلك الزمان والحركة ليست ويبقى له شيء على هذا الاعتبار ما ذكره من الادلة على نفي كون الحركة زمانا **قوله**
بقياس من موجبتين في الشكل الثاني لا يخفى انه اذا كان احدى المقدمتين فيه ان كل جسم في فلك على ما ذكره اه فالمقدمة
الاخرى هي كل جسم في زمانه لينتج منهما ان الزمان هو الفلك وعلى هذا فالقياس من الشكل الثاني على رأي
لكن النتيجة ليست ما قيل بل ان بعض ما في الزمان في الفلك فقوله اه بقياس من موجبتين في الشكل الثالث
الثاني لا يظهر منه الا كيفية قياسهم حال غلطهم باعتبار عدم انتاج قياسهم
ما لمتن على الظاهر وفي عبارة الشيخ من الشكل الثاني وعلى هذا يجب ان يحمل ما ذكره اه ليس اصل مقدمة
قياسهم بل عكسها والغرض بيان حاصل المعنى والقياس هكذا الزمان فيه كل جسم والفلك فيه كل جسم

لينتج ان الزمان هو الفلك وعلى هذا فقوله اه بقياس من موجبتين محمول على ما هو الظاهر منه من الاشارة الى
غلطهم باعتبار عدم انتاج الموجبتين في الشكل الثاني واما ما ذكره من الاطلاق فهو على التقدير
الاول بيان ان ما ذكره من الكلية في الواقع وانه لم يكن مما يضر قياسهم اذ يكفي في الشكل الثاني
كلية احدى المقدمتين واما على التقدير الثاني فربما يخيل انه بيان عدم تكرر الاوسط
الزمان فيه كل جسم والفلك فيه بعض الاجسام وانت خبير بان للقائل منهم ان يحذف الكل والبعض
بان يقول الفلك فيه الجسم والزمان فيه الجسم او يذكر البعض فيهما فتندفع المغالطة فالظاهر
ح ايضا بيان ان ما ذكره من الكلية في الواقع وعلى التقدير ذلك لا ينتج
لما زعموه من النتيجة اصلا فانه اذا كان الزمان فيه كل جسم والفلك فيه كل جسم
الاجسام يختلف بحسبه اتحاد الزمان والفلك بل هو دليل على تغايرهما فتأمل **قوله** فنقول
تلخيص هذا الدليل ان كل حركة وقعت في مسافة معينة على حد معين من السرعة والبطء
تلك المسافة بها ويمكن ايضا قطع كل من نصفيها بها ولا شك ان امكان قطع كل من
بها جزء من امكان الكل فلا قطع الكل اي لقطعه الممكن امتداد اعظم من امتداد
قطع كل من النصفين اي من امتداد القطعين الممكنين فلا بد لهذا الامتداد من
مقدار اما باعتبار المسافة لا غير او له مقدار اخر لا سبيل الى الاول اذ لو فرض مقداره
المسافة فاذا فرض قطع تلك المسافة باسرع منها او ابطأ ينبغي ان يكون مقدار قطعها
لمقدار القطع المفروض اولا وكذا الكلام في نصفيها مع انه ليس كذلك فان مقدار
قطع الاسرع اقل ومقدار قطع الابطأ اكثر وايضا اذا فرض ان يبتدئ حركتان معا
وينتهيا معا ويكون احدهما اسرع من الاخرى فلا في توافقهما في المقدار
الحاصل مع اختلافهما في مقدار المسافة فعلم ان للحركة مقدارا اخر وهو الذي يسمى الزمان
فلا يتوهم ان اقسام الامكانات وجعلها منقسمة باعتبار ان المقدار المذكور مقدار لها
اذ الزمان عندهم مقدار الحركة لا للامكان بل انما هو للحركات المفروضة لا يجب تحققها بالفعل فتأمل

والاعتبر الامكانات بالامتداد على ما فعله السيد الشريف في شرح المواقف فيه مسامحة ولا يناسبه كلام الشيخ
الامكانات المفروض لاثبات كونها منقسمة فلا يناسب حمل الامكان على الامتداد لظهور ان الامتداد قابل للانقسام
فتدبر فاورده الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا الدليل شكوكا ثلثة الاول انكم بنيتم اثبات
الزمان على صحة امكان وجود حركتين تبتديان معا وتنتهيان معا وهذه المعية لا يمكن تفسيرها
الا بالمعية في الزمان فاذن لا يمكنكم اثبات الزمان الا بهذه المعية ولا يمكنكم اثبات هذه المعية
الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور والثاني انكم بنيتم دليلكم على صحة وجود حركتين احديهما
في الاخرى ابطأ والسرعة والبطوء لا يمكن اثباتهما ولا تعقلهما الا بعد اثبات الزمان وتعقله فيلزم
الدور ايضا الثالث انكم لما حاولتم الجواب عن قول من يقول الزمان الماضي قابل للزيادة
والنقصان والقابل للزيادة والنقصان له بداية فللزمان الماضي بداية قلتم في الجواب عنه ان
الزمان الماضي غير موجود محقق في وقت من الاوقات وما لا يكون موجودا لا يصح عليه الحكم
بالزيادة والنقصان فاذا كنتم تمنعون من صحة الحكم بالزيادة والنقصان على هذا الامكان عند
محاولة الخصم بيان تناهيه فكيف تحكمون عليه الان بقبول الزيادة والنقصان عند محاولة
اثباته وحل هذا التناقض والجواب عن الاول والثاني انا لا نريد الا بيان ان العلم
باصل وجود الزمان علم اولي بديهي والمطلوب بالبرهان ليس كونه موجودا بل حقيقته
المخصوصة وهو كونه مقدار الحركة ولذلك فان الشيخ قال في النجاة اذا كان يوجد في
هذا الامكان زيادة ونقصان متعينان وجب ان يكون هذا الامكان ذا مقدار يطابق الحركة
فالشيخ ما انتج من قبول هذا الامكان الزيادة والنقصان كونه امرا موجودا بل انتج منه كونه
مقدار الحركة فظهر انه ليس الغرض من هذا البرهان اثبات اصل وجوده بل تحقيق ماهيته
واذا عرفت ذلك فنقول العلم بابتداء الحركة وانتهائها وكونها سريعة وكونها بطيئة يتوقف على
العلم بوجود الزمان والعلم بوجود الزمان اولي بديهي فالذي يتوقف تحقيقه على
هذا الامر هو تحقيق ماهية الزمان لا تحقيق وجوده واما الشك الثالث فنقول الجواب لا لزوم

من ان لا يكون لمجموع اجزائه وجود لا يكون قابلا للزيادة والنقصان فانا نعلم ان الحركة
من اول المسافة الى اخرها اكثر منها الى منتصف المسافة مع انه لا وجود لمجموع اجزاء الحركة
فكذا ههنا ولكن يبقى على هذا ان يقال اذا كان الامر كذلك فيحكم بان صحة الحكم على الشيء
بالزيادة والنقصان لا يتوقف على كونه موجودا وذلك مما يقدح في الاصول الكثيرة
انتهى ولا يخفى ان ما ذكره في جواب الشكين الاولين لا يلائم قول الشيخ ههنا في عنوان الفصل
في تحقيق ماهية الزمان واثباتها وكذا قوله في اخر الفصل السابق ان نشرع الان في ماهية الزمان
فيتضح لنا من هناك وجوده فالاولى ان يقال في الجواب عنهما ان ابتداء متحركين معا وانتهائهما معا
كذلك امر يعلم بالحس لا حاجة له الى الاثبات ولا الى تعريف يتوقف فيه الزمان وكذا كون حركة اسرع
من اخرى او ابطأ ثم بعد ما ظهر منهما بتقريب الدليل المذكور وجود الزمان يعلم ان المعية
المذكورة هي المعية في الزمان وان السرعة والبطوء انما هما باعتبار قلة الزمان وكثرته
واما ما ذكره في الجواب عن الشك الثالث فهو كما ترى اذ فيه اعتراف ببطلان ما ذكروه هناك وكذا
الدليل المذكور ليس فيه ما يصلح لرفع الشك عن الدليل اصلا فالاولى في الجواب ان يرد
الجواب المذكور هناك ويقال ان الحق في الجواب هناك ان يقال ان قبول الزمان الماضي للزيادة
والنقصان انما هو في هذا الجانب لا في جانب البداية وهو لا يقتضي تناهيه من ذلك الجانب
حتى يكون له بداية نعم يبقى الكلام في صحة هذا الدليل وان عروض الزيادة والنقصان
للقدر من مقدار الحركة هل يقتضي وجوده في الخارج ام لا والحق ان ذلك لا يقتضي الا ان
له تحققا في نفس الامر واما وجوده في الخارج فلا على انه يشكل القول بوجوده في الخارج
بان الزمان عندهم مقدار الحركة بمعنى القطع وهي غير موجودة عندهم فكيف يكون مقدارها
موجودا وقد اشرنا الى هذا الاشكال في مبحث الحركة والى ما يمكن التفصي عنه ايضا
فانظر واعترض ايضا على هذا الدليل في المواقف وشرحه بان هذه الامكانات
القابلة للزيادة والنقصان تعرض في الاعدام الصرفة فان ما بين الطوفان وبعثة

بيّنا صلى الله عليه وآله الترمّا بينه وبين بجنة مربعة ولا شك انه ما يمكن عروض الامور
لا يكون موجودا خارجيا وفيه ان ما بين العوفان وبجنة بخناص او موضع بجنس الا انها
الذى الكلام فيه واقيم هذا الدليل على وجوده فكيف يتم منه الحكم بانه من الاعدام
وان اريد ان هذه الامكانات يفرض فيه بعد انقضائه وعدمه بالكلية فيعلم منه ان ما
يفرض فيه الامكانات لا يجب ان يكون موجودا فيرد عليه ان ازديادا بعد انقضائه لم يوجد بعد ما يعدم
فيما ان تصوره ذا مقدار بعد عدمه لا يوجب عروض المقدار للعدم الصرف فكذا فيها فتفطن
قوله وان ذلك لا يجوز ان يختلف البتة اى لا تختلف فيه الحركات فى الاخرى كحكمه ذلك اى
يتحقق فيه الامكانات الثلثة قوله والا لكان المتحرك الاعظم اعظم فى هذا المقدار لزم
ان يكون كلما هو اعظم مقدارا ابطأ وان يكون كلما هو ابطأ اعظم مقدارا ادى
وقال الشيخ فى النجاة هذا المقدار لو كان مقدار المادة لكان زيادته بزيادة المادة
ولو كان كذلك لكان كلما هو اسرع اكبر واعظم وفيه سهو والصواب بدل الاسرع ابطأ
ليوافق ما ذكرنا وهو ظ قوله وتتفق فى السرعة والبطؤ وتختلف فى هذا المقدار لا يخفى
فى هذه الصورة يمكن ان يقال ان الاختلاف فى المقدار انما هو لاختلاف فى مقدار المسافة
فلا يدل على ثبوت مقدار آخر لها وانه غير السرعة والبطؤ للاتفاق فيهما ثم فى صورة
الاختلاف فى السرعة والبطؤ والاتفاق فى هذا المقدار كان يبتديا معا وينتهيا معا
تامّا دلالة على ما ذكره لان غرض الشيخ ههنا اثبات مقدار آخر حتى يرد عليه ما ذكر
لانه تدفع عنه ولا شك انه بعد ثبوت وجود هذا المقدار يمكن الاستدلال على مغايرته
للسرعة والبطؤ بكل من الصورتين اللتين ذكرهما الشيخ فتدبر قوله فهو فى موضوع اذ فى موضع
قيل اراد بالموضوع الموضوع الاول اعنى ما لا موضوع وراءه وهو الجوهر فانه العرض وان
جاز ان يصير موضوعا لعرض الا انه يجب ان ينتهى الى الجوهر فاراد بقوله فى موضوع ان يكون
فى الجوهر بلا واسطة وبقوله دو موضوع ان يكون فيه بواسطة وباعتبار انه اراد

فتدبر انتهى

بالموضوع الجوهر ثم المادة ايضا فان كل فاسد لا يجب ان يكون فى الموضوع المقابل للمادة
ورد على قوله فان كل فاسد لا يجب ان يكون فى الموضوع ان كل فاسد وان كان كذلك لكن
على ما ذكره الشيخ منتقض مع مقدمة وكل متقضٍ يجب ان يكون فى موضوع اذ لو كان
يلزم الحركة فى الجوهر وهم لا يقولون به كما سبق وعلى تقدير صحة تعميم الموضوع ههنا
بحيث يشمل المادة ايضا فلا شك انه يجب حمل المادة فى كلام الشيخ ههنا على معنى
اذ لم يتعلق غرض بابطال كون الموضوع الاول هو خصوص المادة حتى يتعرض لها
تعرض للموضوعات الاخرى فالصواب حمل المادة المتحركة على الموضوع المتحرك فتامل قوله ولها
مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة يعنى يمكن ان يعتبر للحركة باعتبار ما يعرض لها من المتقدم
والمتاخر باعتبار المسافة عدد وان يعتبر لها بذلك مقدار وعلى التقديرين فالزمان هو ذلك
العدد او المقدار ويمكن ان يحمل قوله ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة على المقدار
للحركة وهو مقدارها باعتبار نسبة مقدار المسافة اليها ويجعل كل من العدد والمقدار اشارة
الى العدد الذى ذكره اولا لكن اشار به الى انه يمكن التعبير عنه بكل منهما وليس المقدار ههنا
اوجه اشارة الى المقدار الذى ذكره اولا فانه هو المقدار الآخر للحركة وليس بزمان فافهم
قوله فالزمان عدد الحركة فيه اختصار اى العدد الذى يمكن التعبير عنه بالمقدار ايضا كما ذكر
اولا قوله لا بالزمان بل بالمسافة اى اذا انقسمت بالمسافة الى آخر هو مقدار المسافة وليس ذلك
بزمان ومن قال ان الزمان هو مقدار الحركة او عددها اذا انقسمت الى متقدم ومتاخر لا بالمسافة
اراد بالمتقدم والمتاخر بالمسافة هو ما يحصل بينها من تقدم المسافة وتاخرها اى مقدار المسافة اذا نسب
الى الحركة فلا منافاة بين القولين بل مرجعهما واحد فتامل قوله والذى ظن بعض المتكلمين
اى الذين دابهم الطعن على الفلاسفة وفى بعض النسخ المنطقيين وفى بعضها المتطببين
وعليها فلعل ذلك الظان اتفق انه كان من مشاهير المنطقيين والمتطببين فلذا نسبه
اليهما والا فهو من حيث هو منطقى او متطبب لا يبحث عن ذلك فافهم قوله وهذا الزمان هو ايضا

عندم صح
لعل اعتبر الموضوعية والمادية
بالنسبة الى الحال الاول لا الثانى فيكون
ان يكون الموضوع الاول لما ذكر
تكلف ومع ذلك لا ينبغى ذلك
نعم يصح قوله لا يجوز ان يكون
موضوعه الاول المادة المتحركة
اذ على تقدير كون الموضوع الاول
هو المادة فالحال الذى ليس الا هنا
المتقضى الذى بينّا انه لا يجوز
ان يكون المحل المادة بالنسبة اليه
فى قوله فالزمان هو هذا العدد
والمقدار صح
فافهم
دام ظله

الى المتقدم والمتاخر بسبب وقوعهما على
المسافة المنقسمة اليهما الا اذا انفصلت
اليهما بسبب تقدم المسافة
متاخرها اليها ادخ يحصل لها مقدار
صح صح

الذی هو لذاته آه هذا دلیل آخر لاثبات وجود الزمان وتحریره علی ما ذکره الامام الرازی ان
کالشیء الموجود الیوم عدم شیء آخر ثم صار ذلک المعدوم موجودا فالشیء الاول ما دام موجوده
لعدم الآخر متقدم علیه واذا صار وجوده مقارنا لوجود الآخر فهو معه ونحن نقول انا نجد
للاب مثلا تقدما علی الابن ولیس ذلک المعنی نفس ذاته لان التقدم امر اضافی وذات
وجوده لیس کذلک ایضا لبقائه مع زوال التقدم عنها وصیرورتها مع ولیس ایضا لاذاته
لما ذکر من الوجه الثانی بعینه ولا ایضا نفس وجوده لما ذکر بعینه ولا نفس وجوده مع عدم الا
اذ یمکن ان یعتبر وجوده مع عدم الابن بعد الاحتمال وبهذا الاعتبار لا یکون متقدما علیه بل
متاخرا عنه ونفس الوجود والعدم واحد فی الحالین فلا بد ان یکون تقدمه باعتبار مقارنته
امرا آخر یکون هو المتقدم ویکون تقدم الاب باعتبار مقارنته معه فاذا اعتبر مقارنة الا
الامر المتقدم ومقارنة الابن للامر الآخر کان الاب متقدما والابن متاخرا واذا اعتبر مقارنة
لامر قارنه الابن ایضا کانا معا ثم نقول ان لم یکن تقدم ذلک الامر علی الآخر لذاته فیعود
فیه ایضا فلا بد ان ینتهی الی ما یکون تقدمه لذاته ویکون تقدم ما قارنه انه متقدم باعتبار
مقارنته معه وکذا الکلام فی التاخر فهذا الشیء الذی هو متقدم ومتاخر لذاته هو
الذی نسمیه الزمان وانت خبیر بانه هذا الدلیل ایضا لا یفید الا ثبوت امر یعرض له
فی الخارج بعروضها العدم الحادث فانه متقدم علی وجوده قطعا وما یعرض العدم
صفة له لا یکون امرا موجودا فی الخارج علی ما فی المواقف ففیه ان عروض القبلیة
انما هو بالعرض واذا کان کذلک فلا منع من وجودها فی الخارج مع اتصاف العدم
اذ الموصوف بالعرض بالامر الموجود یجوز ان یکون عدما او معدوما اذا کان الاتصاف
بالعرض فتامل **قوله** مقدار لما هو فی ذاته ذو تقدم وتاخر ای الحرکة التی هی فی
ذاتها بحیث یجب ان یکون بعضها متقدما وبعضها متاخرا ولا یوجد المتقدم
مع المتاخر وبالجملة یجب فی ذاتها ان یکون غیر قارة وهذا لا یوجب ان یکون المتقدم

لذاته متقدما والمتاخر منه لذاته متاخرا بل اللازم منه لیس الا وجوب تقدم بعض
ومع ذلک یجوز لذاته علی المتقدم ان یکون متاخرا وبالعکس ولا یکون تقدمه
الا بحسب وقوعه فی الزمان المتقدم الذی هو لذاته متقدم وکذا تاخر المتاخر فلا ینافی
هذا ما ذکره بقوله وهذا هو لذاته یکون شیء منه قبل شیء الی آخره اذ کل فافهم
قوله وذلک لان الاشیاء التی یکون فیها قبل وبعد ای سائر الاشیاء والتی
کذلک غیر الزمان کالحرکات **قوله** بمعنی ان القبل منها فایت انما فسر بهذا المعنی
قبلیة الزمان کذلک وقد یتصف الاشیاء بالقبل والبعد من غیر ان یکون القبل
فائتا مع البعد کالاب والابن الا ان یراد فوته من حیث القبلیة ای یکون
فائتة مع البعدیة بشمل هذا المعنی کل متقدم ومتاخر ویکون التفسیر
وانت خبیر بانه لو حمل الکلام علی الاول فلا شبهة فی قوله ومعلوم ان هذه
الاشیاء هی ذوات التغیر ولو حمل علی الثانی فیبنی علی ما سیذکره من ان الزمان
لا یعرض لشیء الا بتوسط الحرکة وفیه کلام سیشیر الیه فانتظر **قوله** بل هو
منقسم الی قبل وبعد کان الاضراب باعتبار ان ما یقبل لذاته اضافة قبل وبعد
یصدق علی الآن ایضا فاضرب عنه وقال انه الذی بنفسه منقسم الی قبل
وبعد ای انقسام الکل الی الاجزاء فلا یصدق علی غیر الزمان اصلا ویمکن ان
یراد بالقبل والبعد هو القبلیة والبعدیة فحکم اولا بانه الذی یقبل لذاته
اضافتهما وثانیا اضرب عنه وقال انه الذی بنفسه منقسم الی القبلیة والبعدیة
ای هو نفس القبلیة والبعدیة کما اشتهر بینهم ان الزمان هو نفس التقضی
والتجدد ویجیء فی کلام الشیخ ایضا انه نفس الاتصال ولا یخفی ما فیه من التکلف
والتعسف **قوله** لم یکن موجودا وهو موجود ای لم یکن موجودا قبل ذلک مع
المتقدم وهو موجود الآن معه فالمتقدم متقدم علیه اذا اعتبر عدم المتاخر

وهو معه اذا اعتبر وجود المتاخر معه فقط من غير نظر الى كونه عدمه سابقا او
بان القسم خاص من التقدم يستقل بجعله الموصوف به الى المعية ليظهر منه انه يمكن
بقاء الذات في الحالين لان الدليل انما يجري في مثل هذا التقدم كما ظهر مما سبق
والا فيمكن ان يكون المتقدم متقدما باعتبار وجوده مع عدم شيء اخر وان لم يتفق
ذلك وجوده معا وهو ظ ويمكن ان يحمل قوله لم يكن موجودا وهو موجود على
جميع انحاء التقدم اي لم يكن الشيء الاخر موجودا والشيء الاول موجود قبل
قوله فهو متقدم عليه اذا اعتبرناه على ما ذكرنا من بيان حال المتقدم على الشيء
الذي صار بعد ذلك معه فافهم **قوله** وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبة العدم
فقط كان مراده كما يظهر من تقريرهم الدليل المذكور على ما سبق انه ليس التقدم
هو مجرد نسبة وجود الشيء الى عدم شيء اخر اي وجوده المقارن العدم ذلك
فان الوجود المقارن للعدم اللاحق تاخر كما ان الوجود المقارن للعدم السابق
تقدم وكذلك في جانب الوجود اي ليس التاخر مجرد نسبة عدم الشيء الى وجود
فان مقارنة العدم اللاحق لشيء لوجود شيء اخر تقدم كما ان مقارنة عدم السابق
له تاخر بل وجود المقارن لعدم شيء اخر اذا قارنه ذلك العدم امرا اخر كان
سابق على وجود ذلك الشيء او امر واقع في الزمان السابق عليه تقدم وان
غيره كالزمان اللاحق على وجود ذلك الشيء او امر واقع في الزمان اللاحق
والعدم والوجود في الحالين واحد فعلم انه لا بد في تقدم شيء على شيء او تاخره
عنه في غير الزمان من الانتهاء الى وقوعه في زمان سابق او لاحق فافهم
قوله وكذلك نظيره يقارن المنسوب فانه كما ان التقدم نسبة وجود الشيء الى
عدم شيء اخر كذلك التاخر اللازم له نسبة عدم ذلك الاخر الى وجود الاول
ولا شك ان مجرد نسبة العدم والوجود ليس تاخرا اذ قد يكون ذلك تقدما فلا بد من

وفرض

فرض مقارنة ذلك الوجود لزمان سابق على وجود ذلك الاخر او لامر واقع فيه حتى يكون
تاخرا ولا يخفى انه لا حاجة في ذلك الى التمسك بجعله المنسوب منسوبا اليه بل قد ظهر مما
ان التقدم ليس مجرد وجود شيء مع عدم شيء اخر اذ قد يكون ذلك تاخرا فلا بد من فرض وقوع
العدم في زمان سابق على وجوده او مع ما في زمان سابق وفرض الوجود مع عدم كذلك
ليس الا بوقوع الوجود ايضا في ذلك الزمان السابق او مع ما في الزمان السابق نعم انه
من مقارنة المنسوب ايضا لذلك الامر بعينه فتفطن ويمكن ان يجعل قوله وهذا
آه اشارة الى تقرير اخر الدليل المذكور وهو ان القبلية والبعدية في غير الزمان
ليس مجرد نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء اعم من ان يكون شيئا اخر او نفس ذلك الشيء
او الى وجود الشيء فان نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون تاخرا كما يكون تقدما
فانه اذا نسب وجود الشيء الى عدم كان في الزمان السابق عليه او مع امر كان
في الزمان السابق فهي تاخر عن ذلك العدم واذا نسب الى عدم كان في الزمان اللاحق
او مع امر كان في الزمان اللاحق فهي تقدم ومثله القول في نسبة الوجود الى الوجود
بل هو نسبة الى عدم مقارن امرا اخر من زمان سابق او لاحق او ما وقع في احدهما
كما ذكرنا وقوله وكذلك نظيره يقارن المنسوب اي وجود المنسوب ايضا يقارن نظيرها
يقارن المنسوب اليه لان المنسوب ايضا منسوب اليه بالعكس فاذا نسب وجود الشيء
الى عدم يقارنه زمانا سابقا او ما وقع فيه فهو مقارن لزمان لاحق او ما وقع فيه
واذا نسب الوجود الى عدم يقارنه زمانا لاحقا او ما وقع فيه فهو مقارن لزمان سابق
او ما وقع فيه وهو ظ ولا يخفى انه على هذا لا يرد عليه ما اوردنا من ايراد ما لا حاجة
اليه لكن يخدش هذا الوجه انه كما تعرض فيه التقدم والتاخر كان ينبغي ان
المعية ايضا ينتقل لان نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون تاخرا وقد يكون
تقدما وقد يكون معية بل هو نسبة الى العدم مقارن امر اخر اذا قارنه كان تقدما واذا قارنه

كان تأخراً او معية والعدم في الحال او احدهما فتركه التعرض للمعية كانه يرشد الى

مراده ماذكرنا في الوجه الاول فتامل **قوله** بل الذي يعرض له قبل وبعد لذاته هو

الذي نسميه الزمان يعني انا لا نعني بالزمان الا الشئ الفلاني حتى نحتاج الى اثبات

انه يعرض له قبل وبعد لذاته زعما لانه تم البيان بل نقول ان تلك القبلية والبعدية

العارضة للاشياء لابد ان ينتهي الى ما يكون له القبلية والبعدية لذاته لامتناع

ذهابها الى غير النهاية فما يكون كذلك فانا نسميه الزمان وح فلا حاجة بنا الى التجشم بيان

كون الزمان قابلا لهما لذاته ويمكن ان يكون الاضراب باعتبار ما في العبارة الثانية

من الدلالة على اختصاص ما يعرض له قبل وبعد لذاته في الزمان دون العبارة الاولى فافهم

قوله اذ قد بينا انه لذاته مقدار الامكان المذكور اشارة الى ما ذكره آنفا بقوله

ومعلوم ان ذلك الشئ هو الذي يقع منه امكان انتفاء على النحو المذكور وقوعا

اوليا **قوله** ليس له ذات حاصلة اي حصولا قارا **قوله** فوجوده متعلق بالمادة

بالمادة الموضوع كما ذكرنا سابقا **قوله** فان لم يكن حركة ولا تغير لم يكن زمان فيه تامل

بل لا يبعد ان يعرض الزمان باعتبار استمرار السكون ايضا بل استمرار وجود كل

فانه اذا استمر ذلك يجد له العقل مقدارا غير قار يتقدر به وينطبق عليه بحيث

يقع نصفه في نصفه وهكذا وما هو الا الزمان واما ما استدل به الشيخ على انه لا يوجد

الا بتوسط الحركة فيرد عليه انه ان اراد بقوله كيف يكون زمان ولا يكون قبل

وبعد انه لا يمكن ان يكون الزمان بدون وجود قبلية وبعدية يكون في معروضه

مع قطع النظر عما يعرضه من الزمان فهو غير مسلم بل ان هو الا في مرتبة الدعوى

وان اراد ان الزمان لا بد فيه من قبلية وبعدية في الجملة ولو بين اجزائه فاذا لم يكن قبلية

وبعدية اصلا لا يكون زمان فمسلم لكنه لا يفيد ان الزمان اذا عرض لاستمرار السكون او الوجود

ايضا يكون حكمه كما اذا عرض للحركة من كونه غير قار يتجدد ويتقضى على التدريج فيكون فيه

قبل وبعد لا محالة ويتم ما قال في قوله وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر فامر وانه

ان لا يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر فامر يكون هو معروضا لما فرض من القبل والبعد

والسند ما ذكرنا وان اراد انه لا بد في القبل والبعد من حدوث امر فامر في الجملة فمسلم لكن نقول

ان ذلك فاما هو في اجزاء الزمان المفروض فانها تحدث امرا فامرا فيكون بعضها قبل

وبعضها بعد وان لم يكن معروضها كذلك الا بهذا الاعتبار فاعتبر **قوله** فان كان

بينهما امكان يتحدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد لما تقدم من ان هذا الامكان

لابد له من مقدار يعرض له قبل وبعد لذاته فلا يرد ما يتوهم ان امكان تجدد امور

لا يستلزم الا امكان ان يكون فيما بينهما قبل وبعد ولا يستلزم وجودهما بالفعل فافهم

قوله والقبل والبعد انما يتحقق بتجدد امور لما ذكرنا انفا من انه ان لم يكن حركة

ولا تغير لم يكن زمان فلم يكن قبل وبعد وقد عرفت ما فيه **قوله** فقد حصل من وضع

من وجوب استمرار ذلك التجدد **قوله** عاد الكلام من راس فيقال بعد انقطاع

اما ان يمكن تجدد امور فلا بد على الاول لا بد من تجدد امور بالفعل كما ذكره قبل

هذا وعلى الثاني فلا يكون قبل ولا بعد ولا يتحقق زمان فافهم **قوله** وكذا اذا

فرض اصلا على انها نهاية لا يخفى ان ما ذكره في الشق الاول يجري هيهنا ايضا لانه اذا

فرض اصلا على انها نهاية يجب ان يكون الزمان بعدها معدوما مع انه لا يخلو ذلك لانه

لو كان عدمه بعد فلا بد هناك من امر اخر غير العدم الموصوف به يكون هو الموصوف

بالبعدية لذاته فيكون بعدا لزمان زمان **قوله** فقد ارتفع ان يكون وجود

واجب الوجود فيه ان واجب الوجود عندهم ليس في الزمان فلا وجه

قوله فالان واصل لا فاصل لا يخفى ان ما ذكر من الوجهين انما يدل على انه لا

ان يكون للزمان آن فاصل لا يكون قبله او بعده زمان اصلا واما احتمال ان

ان فاصل بان ينقطع به هذا الزمان ويكون قبله او بعده زمان اخر بان يكون

فصل في بيان المكان

الزمانان مقدار احركتين مختلفتين ويكون الآن المذكور فاصلا بينهما فلا يبطل
بشئ من الوجهين المذكورين وعرضهم كما يظهر من موارد استعمال هذه المقدمة
امتناع وجود الآن الفاصل في الزمان مطلقا فتامل **قوله** بل ابتداء فنائه اي حدّه
وطرفه والا فليس لفساده مبدأ وفنا هو اول آن فسد فيه كما يصرح به و
بين ايضا ان الفنا كما ذكره هو ان يكون الشئ معدوما بعد وجوده فجعل الاول
ههنا داخلا في معنى الفنا فجعل ابتداء فساده هو طرف الزمان لان وجوده
فيه وح فلا حاجة الى التحمل فيه لكن في قوله وليس لفساده مبدأ فساده آه
اراد بالفنا هو العدم الكائن بعد الوجود بان يكون الوجود متصلا بالعدم فلا منافاة
بينهما فافهم **قوله** ليس للمتحرك والساكن والمتكون والفاسد آه هذا في
المتحرك ظ وكذا في الساكن على اصطلاح الحكماء لان السكون سواء فسر بعدم
الحركة كما هو المعروف بينهم او جعل وجوديا كما اعتبروا فيه الزمان فجعلوه عدم
الحركة زمانا او كون الشئ في مكان واحد زمانا كما سبق واما المتكون والفاسد
فالمعروف منهما ما يكون بحدوث الصورة وعدمها وح فليهما ان يكون
فسد فيه لامتناع الحركة في الجوهر عندهم ولعله اراد بهما ما يكون او فسد
في نفس الزمان او بالتدريج وح فليس لهما ايضا آن اول كما ذكره ويؤيد هذا
ما سيجئ من الشيخ في الفصل الآتي حيث قال ونحن لا نمنع ان يكون له اي للزمان
وجود وليس فيه لا وجوده على سبيل التكون بان يكون له آن ابين زمانيها
كان بينهما الشئ الذي هو الزمان وليس في آن واحد البتة فتحقق تدبر
قوله يعني الذي يحصل في آن واحد اي يكون له حصول في آن المباينة للآن
موجودا او معدوما الآتي ذلك الآن اريد ان يكون ابتداء وجوده او عدمه في ذلك
الآن وجدا وعدم بعد ذلك الآن ايضا وانما حملناه على ذلك لم نحمله على ظاهره من

كون وجوده او عدمه انما هو في خصوص آن لان القائل يمكنه التزام الجزء وعلى كل
من الوجهين فلا حاجة الى جعل التردد في كلامه بين ما يوجد قليلا قليلا وبين
ما يوجد دفعة في آن واحد مع ظهور بطلان الحكم فيهما وظهور ان الاحتمال
المتصور في عدم الآن لو لم يتحقق قليلا قليلا ان يكون له آن ابتداء وان يحفظ
ايضا لان لا يتحقق الا في آن واحد لظهور امتناع كونه كك وايضا الشيخ جعل
مقابل ما يوجد او يعدم قليلا قليلا ما ذكره من القسمين وهو ما يوجد او يعدم
دفعة وما يكون في جميع زمانه ما موجودا او معدوما وفي طرفيه على خلافه
فلولا ان مراده بالموجود دفعة هو ما ذكرنا اختل الحكم لاحتمال قسم آخر وهو ان يوجد
قليلا قليلا بل يوجد في آن ويبقى بعده زمانا كالمماسة بل قد عرفت ان الاحتمال الظ
الان هو هذا بل نقول ان الظ ان الشيخ حمل الموجود دفعة في كلام القائل على خصوص
القسم الثاني مما ذكرنا من ظهور امتناع القسم الاول في عدم الآن ونحوه ولهذا قال
لان الوجه الاول قد فرض فيه الحكم في آن الزمان الذي هو نهايته بالذات
في جميع الزمان فان ما ذكره انما يستقيم في القسم الثاني الذي ذكرنا لا في القسم الاول
لا يخفى في الطاحل كلامه على انه حمل الموجود دفعة على خصوص هذا القسم
الى ان كان خصص في ذلك الكلام منه فكيف تدبر **قوله** وايضا فان ما
يوجد دفعة آه ذكر اولا ان الذي يوجد او يعدم قليلا قليلا ليس مقابله
لازم مقابله الذي يوجد او يعدم دفعة وههنا بين ان عكسه ايضا كك
اي الذي يوجد او يعدم دفعة ليس مقابله ولا لازم مقابله الذي يوجد او
يعدم قليلا قليلا وهذا من التطويلات التي كانت من دأب المتقدمين
قوله الا ان يعني بالموجود دفعة الذي لا يوجد آنا آه هذا ايضا مبني
على ما ذكرنا سابقا من ان الشيخ اعرض عن احتمال كون وجوده او عدمه

واحد لظهر امتناع هذا القسم في عدم الآن وجعل الترديد بين ما يوجد او يعدم
وبين ما يوجد او يعدم دفعة اي يكون لوجوده او عدمه آن ابتداء واعترض عليه
بعدم الانحصار لاحتمال ان لا يكون قليلا قليلا ولا يكون ايضا مما له ابتداء آن
فاستدرك ههنا وقال الآن يعني بالموجود دفعة الذي لا يوجد آن الا
وهو فيه حاصل الوجود سواء كان له ابتداء آن او لا وح يصح الترديد لكن
لا يلزم ح ان يكون وجوده المبتدا او عدمه المبتدا في آن فلا يتم ما ذكره
القايل واما لو لم يحمل كلامه على ما ذكرنا فظاهر ان محصل الموجود دفعة على هذا المعنى
ذكره لا يستقيم الحصر بين الشقين لاحتمال ان لا يكون موجودا قليلا قليلا ولا ايضا
في كل آن بل انما يوجد في آن واحد وكذا الكلام في المعدوم اللهم الا ان يخص
كلامه ههنا بما يوجد ويعدم في زمان يخرج عنه ما يوجد في آن واحد او يحمل
قوله الآن يعني بالموجود دفعة الذي لا يوجد الا في آن الخ ما يشمله فيعم ذلك
في آن واحد لان يختص بذلك ولا يخفى ما فيهما من التكلف فتامل
قوله يكون سببا الى تحقيق ما قلناه من ان بعض ما لا يوجد قليلا قليلا
يوجد في نفس الزمان اي في كل آن من آناته من غير ان يكون له آن ابتداء
وكذا المعدوم **قوله** فان كان الآنان في نوعه المتناقضين وان لم يكونا في
نوعه المتناقضين فيجوز ان يخلو الشيء في الآن الفاصل بين زمانيهما منهما
كالحركة والسكون بناء على اعتبار الزمان في السكون كما سبق فان الشيء
في الآن الفاصل بينهما لا متحرك ولا ساكن **قوله** كالمماسة والتربيع نفي المماس
اذا الحركة الى المماسة وعن المربع الى التربيع فهو في الآن الفاصل بين زمان
الحركة والسكون موصوف بالمماسة والتربيع **قوله** فانها لا يقع الا حركة
والاختلاف حال ففي آنات زمان الحركة لا تتشابه حاله كما اشار اليه الشيخ

بقوله دون آنات الوقوع ابتداء ثم بعد انقطاع الحركة يثبت اللاتماس والمباينة زمانا
ويتشابه حاله في آنات زمانها من هذه الجهة وان عرض انه عرض فيها اختلاف
حال من جهات اخرى ولا يخفى ان في آنات الوقوع ابتداء ايضا وهي آنات زمان
الحركة يتشابه حاله من جهة اللاتماس والمباينة حقيقة وانما يختلف
الاحوال اللازمة للحركة لكن لما كانت الحركة في الابتداء لازمة لها جعل الاختلاف
اللازم لها لازما لها ايضا وحكم بعدم تشابه حاله فيها في زمان الحركة فلذا
ذلك بعد انقطاع الحركة فافهم **قوله** كما في الزمان شيء هو الآن يسيل هذا الآن
وهو الآن السيال عندهم عبارة عن طرف الحركة التوسطية وكان الحركة
التوسطية كون فيما بين المبدا والمنتهى وهو كون شخصي لا يتعدد ما لم تنفصل
المسافة بالفعل ولم تتعدد الحركة على ما سبق تحقيقه كذلك هذا الآن شخصي
موجود باستمرار الزمان ازلا وابدا عندهم ولا يتصور تعدده الا بانفصال الزمان
فيكون ح لكل زمان آن كذلك برسمه وهو محال عندهم وكانه لابد في تحقيقه
حقيقته من لطف وتوجه **قوله** نسبة هذا الشيء الى المتقدم والمتاخر في
ان نسبته اليهما انه آن ومن شان الآن انه اذا اعتبر واصله يحدث بسببه متقدم
ومتاخر اي من حيث هو متقدم ومتاخر فان الآن سبب لانفصال طرفيه
بالمتقدم والمتاخر لا لوجودهما كما يرشد اليه قول الشيخ يحدث تقدمات وتاخرات
ويمكن ان يقال ايضا انه سبب لحدوث المتقدم والمتاخر اي لوجودهما بالفعل
متميزا احدهما عن الآخر فانه لولا اعتبار الآن لكان الزمان متصلا واحدا
لم يوجد فيه شيء بالفعل فتامل **قوله** يحدث تقدمات وتاخرات بيان
الاول اي انه يعتبر الزمان بما يحدث بسببه من المتقدم والمتاخر الذين هما بعض
الزمان حقيقة وحدوث ذلك انما هو اذا اخذنا آنا ما وجد فيه اي آنا واصله

قوله والعاد الحقيقي هو الذي هو اول معط الشيء وحده فانه عبارة عن واحد
من اجزاء الشيء يحصل الشيء بتكرره ويفنى بتكرر اسقاطه منه قوله
فالآن اولى بالوحدة لعدم قبوله الانقسام والوحدة اولى بالتعديد بناء
على ما ذكر من اعتبار اعطاء الوحدة في البال ومراده ان الآن وان لم يكن عادا
حقيقيا للزمان بل هو سبب لحدوث المتقدم والمتأخر الذين هما العاد الحقيقي له
لكنه باعتبار اولى منهما بالتعديد لكونه واحدا حقيقيا دونهما وتلك الوحدة
الوحدة في العاد ولا يخفى ان في مقام تحقيق الآن السيال الذي هو من جملة مطالب بعضهم
الاعراض عن تفصيل القول فيه والاقتصار على كلام في غاية الاجمال لا يبعد حقيقة
الحال والتعرض لبسط القول في امثال هذه الاعتبارات الواهية التي ذكرها ما
لم يتعلق به غرض معتد به كانه لا يليق بشان الحكيم الا ان يكون له عذر في ذلك
لم نقف عليه ولكن في نظائره والله تعالى يعلم قوله يعني مبني على ان لا وجود له
في الآن اي لا يتم الا اذا حمل على ذلك كما اشرنا اليه هناك وح لا بد لنفي وجوده
مطلقا لما ذكره الشيخ قوله ويعني نشر ونفتح ان الوجود المحصل آه فيما تنا
في بحث الحركة الى ان كلام الشيخ ههنا يحتمل وجوها الاول انه وان لم يكن
للزمان الممتد وجود بنفسه لكن له وجود في الجملة يعني وجود منشأ انتزاع
له وهو الآن السيال الراسم له على قياس الحركة القطعية والتوسطية وهذا
هو الذي حققه جماعة من المحققين كالامام الرازي والسيد الشريف والمحقق
الدواني ولكن كلام الشيخ ههنا كانها تأبى عن الحمل عليه كل الاباء نعم ربما
امكن حمل كلام سائر الحكماء عليه والثاني ان الزمان الممتد وان لم يكن موجودا
في الخارج لكن ايضا مما يوجد بمحض التعمل والاختراع بل له نفس امرية ومنشأ
انتزاع سواء قلنا بوجود الآن السيال ام لا والثالث انه لا وجود للزمان الممتد

فصل في حل الشكوك المقولة في الزمان ع

ليس

في

في الخارج وجودا قارا ولكنه موجود فيه بوجود تدريجي غير قار ولا يخفى انه على الاول حينئذ
لا بد ان يكون الحركة ايضا كذلك بل هي اقوى وجودا من الزمان كما اعترف به الشيخ فعلى
الاول يحمل كلام الشيخ في بحث نفي وجود الحركة القطعية على ظاهره وعلى الثاني يحمل نفي وجودها
في الخارج وهذا لا ينافي ان يكون لها نفس امرية كما يلزم من كلامه ههنا لكن حمل
كلام الشيخ ههنا على ذلك ايضا لا يخلو عن تكلف وعلى الثاني وهو ظاهر كلام الشيخ
ههنا يحمل ما ذكره هناك على نفي وجود الحركة وجود المحصل المستقر وان وجودها
على هذا الوجه ليس في الخارج بل في الذهن وفيه تكلف فتامل قوله وبالجملة
ان الزمان ان كان موجودا آه كانه هذا تقرير اخر لهم غير ما سبق نقله عنهم اذ
ليس في ذلك مما نقل عنهم سابقا الا ان يحمل ذا رجاع بعض التقريرات السابقة الى هذا
وبالجملة فالظاهر حاصل هذا التقرير ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود اما
في آن او في زمان وظ ان الزمان المنقسم لا يمكن ان يوجد في آن وايضا الآن عندهم
طرف الزمان وليس ان عندهم يكون ظرفا لوجود الزمان ولا يمكن ان يوجد ايضا
في زمان والا لزم ان يكون للزمان زمان اخر اولا لانهم حسبوا ان الوجود بعضهم
في الوجود القار فلو كان الزمان موجودا في زمان لزم ان يكون موجودا بجميع اجزائه
في جميع ذلك الزمان وهو بين الاستحالة والجواب عن الاول ان الزمان موجود في نفسه
وليس له آن او زمان اخر يكون موجودا فيه كالمكان فانه موجود من غير ان يكون له
مكان اخر فليس كل موجود مما يجب ان يوجد في زمان او مكان وعن الثاني انه لو كان
موجودا في زمان لا يلزم ان يكون بجميع اجزائه باقيا في كل ذلك الزمان بل يجوز ان يكون
وجوده وجودا غير قار يحصل في كل جزء منه جزء سواء جعلنا الظرفية ظرفية حقيقية
بان كان له زمان مغاير له كما في الحركة او مجازية بان يكون ذلك الموجود نفس الزمان
والشيخ كانه اشار في الجواب الى كل من التقريرين اما الاول فظ واما الثاني فيا قا

فقط باقيا فى قوله او يكون وجوده باقيا فى نفس وكما فى موضعين بعينهما وذكر الامام
الرازى فى المباحث المشرقية ان حاصل ما ذكره الشيخ فى الجواب ان قال سلمنا ان الزمان
ليس موجودا فى الآن ولا فى الماضى ولا فى المستقبل ولكن لم قلتم انه لو كان موجودا
لكان وجوده اما فى الان واما فى الماضى واما فى المستقبل ولا يلزم من كذب الاخص
كذب الاعم اليس اذا قيل لو كان المكان موجودا لكان وجوده اما فى المكان او فى طرف
منه وجب ان يكون قولكم كاذبا فكذلك اذا قيل لو كان الزمان موجودا لكان وجوده
اما فى الماضى واما فى المستقبل واما فى الان الذى هو طرف وجب ان يكون قولكم كاذبا
بل الزمان موجود مع انه ليس وجوده فى الماضى ولا فى المستقبل ولا فى الان لانا
لا نعنى بالزمان الا الامكان المعترض بين مبدا المسافة ومنتهاها الذى يمكن ان
يقع فيه حركة مخصوصة على قدر مخصوص من السرعة فان لم يكن الزمان موجودا لم يكن
لهذا الامكان وجود ولما عرفنا بالضرورة ان لهذا الامكان وجودا علمنا ان الزمان
موجود وان لم يكن وجوده حاصلا فى الماضى والمستقبل او الان هذا حاصل ما قاله
الشيخ ولكنه مع ذلك مشكل بان اثبات وجود الشئ مع انه لا يكون موجودا فى
الحال ولا انه كان موجودا فى الماضى ولا انه سيصير موجودا فى المستقبل متعذر
اليس ان الشيخ نفسه لما بحث عن مفهوم قولنا الحركات الماضية غير متناهية
فقال لا نعنى به ان الحركات الماضية امور موجودة موصوفة بوصف اللانهاية
فذلك كاذب لانها لو كانت موجودة لكان وجودها اما فى الماضى او فى المستقبل
او فى الحال ولما لم يكن لذلك المجموع من حيث هو مجموع وجود فى احد هذه الاوقات
الثلثة فهو غير موجود اصلا فاذا كان الشيخ يستنتج من نفى حصول الشئ فى الماضى
والمستقبل وفى الحال نفى حصوله مطلقا فكيف زعم هيهنا ان الشئ قد
يكون موجودا وان لم يكن له وجود فى احد الاوقات الثلثة وبالجملة فكل من رجع

الى

الى نفسه علم ان الشئ الذى لا ثبوت له فى الحال ولا فى الماضى ولا فى المستقبل فكلما يمكن ان يشار
اليه فى وقت من الاوقات انه الآن حصل فالحكم بثبوته مع ذلك محال فانه لا معنى
للعدم الا ذلك واما قوله ان الحصول فى الماضى او الحال او المستقبل كل ذلك اخص
من مطلق الحصول ولا يلزم من نفى الاخص نفى الاعم فهو ضعيف لان كل واحد من هذه
الاقسام وان كان اخص من مطلق الحصول الا ان العقل لما حصر مطلق الحصول فى
مجموع هذه الاقسام لزم من ارتفاعها باسرها ارتفاع مطلق الحصول كما ان الواجب والممكن
لما كان كل واحد منهما وان كان اخص من مطلق الوجود الا ان العقل لما حصر
مطلق الوجود فيهما لا جرم لزم من ارتفاعهما باسرهما ارتفاع الوجود فكذلك هيهنا وبالجملة
فمن حصر العقل طبيعة فى مواضع مخصوصة فانه يلزم من ارتفاع تلك المواضع باسرها ارتفاع
تلك الطبيعة والذى يمكن ان اقوله فى دفع اصل الشبهة ان اعارضها بالحركة فان
الحس دال على وجودها وشاهد بكونها موجودة فى الاعيان مع ان الشبهة التى ذكرناها قائمة
بعينه فى الحركة وذلك لانا بينا ان الحركة لفظ يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى
القطع وقد بينا ان ذلك لا وجود له فى الاعيان فالزمان الذى هو الامر الممتد الذى
يكون مطابقا للحركة بمعنى القطع يستحيل ان يكون له وجود فى الاعيان والحركة
بمعنى الكون فى الوسط وهو من جملة الامور التى يمكن حصولها فى الآن وهو امر واحد
ثابت مستمر من اول المسافة الى اخرها والحركة بمعنى القطع امر وهمى انما يحصل
بسبب استمرار ذلك المعنى من اول المسافة الى اخرها بحيث يعتقد فى الذهن انقسامه
وهو ان يتوهم الامر الوجودى فى الخارج امر غير منقسم وهو مطابق الحركة بمعنى
الكون فى الوسط ثم كان الحركة بمعنى الكون فى الوسط يفعل الحركة بمعنى القطع
فكذلك الامر الغير المنقسم يفعل بسيلانه الزمان وكان الحركة بمعنى القطع
لا وجود لها فى الاعيان فالزمان الذى هو امر ممتد منقسم لا وجود له فى الاعيان ايضا

هذا الذي اثبتناه وجوده في الخارج من الزمان هو الذي يسمى بالان السيال فهذا غاية ما يمكن
ان اقوله في هذه الشبهة انتهى ولا يخفى على من نظر في كلام الشيخ ان حاصل جوابه هو ما ذكرنا
لا ما ذكره ولا يرد عليه ما اورده فانا لا نم عدم وجود الزمان في الان ولا في الماضي ولا في المستقبل
مطلقا حتى يلزم منه نفي وجوده مطلقا بل انما نسلم عدم وجوده في الان وكذا في
الماضي والمستقبل اي يكون له زمان اخر واما وجوده فيهما اي في نفسهما فلا
والمنقول عن الشيخ انما يظهر حقيقة الحال فيه بعد المراجعة الى كتبه فمن كان له الوجود
مجال هنالك فليراجعه واما ما اختاره في دفع الشبهة فانما يتجه على راي من نفى
الحركة القطعية والزمان المنطبق عليها واما على القول بوجودهما في الخارج كما هو الحق
في الحركة على ما سبق ولا يستبعد العقل في الزمان ايضا فالجواب هو ما ذكرنا فتدبر قوله
ليس من شرط ما يقدر الشيء ان يكون عارضا له مخصوصا اي ليس البديهة تحكم بان ما يمكن
تقديره لا بد من قيام مقداره به والمباين انما يقدر المباين اذا كان له مقدار
بمعنى انه يمكن ان يستعلم به مقدار القائم به بالموافاة والمحاذاة واما اذا لم يكن الشيء ذا مقدار
فلا يعقل تقدير المباين له فتامل قوله لكان منفصلا وقد منعنا ذلك فيه ما اشرنا اليه سابقا
من ان دليله لا يدل الا على امتناع ان يكون الزمان منفصلا بان لا يكون قبله او بعده زمان
اصلا اما اذا كان منفصلا بمعنى انقطاع الزمان القائم بحركة وان كان قبله او بعده زمان
اخر قائم بحركة اخرى فلا يدل دليله على امتناعه وعلى هذا فلا منع من تعلق الزمان
بالحركات التي لها ابتداء وانتهاء فتامل قوله يجوز ان يكون حركة جسم من الاجسام يعني
كما دللنا على امتناع الحركات المستقيمة الطبيعية والقسرية اذا لم يوجد حركة مستديرة
لجرم مستدير فيجوز ان يمتنع مطلقا حركة جسم من الاجسام اي حركة كانت طبيعية او قسرية
او ارادية اذا لم توجد الافلاك وحركاتها وان لم يظهر لنا دليل على ذلك لان العقل
لا يلزم ان يكون بين الامتناع واذا لم يلزم ذلك فظاهر انه بمجرد عدم ظهور دليل لنا

على استحالة شيء لا يمكن لنا الحكم بعدم استحالته ما لم يتم دليل على امكانه فافهم
قوله وذلك كالمقدار الموجود في جسم ما فانه متصل ثم اشار الى الثانية فقال قوله والحركة
ايضا لها اتصال لان المسافة متصلة اراد بالاتصال ههنا التقدر وبقوله الشبهة
اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل لا الاتصال المقابل للانفصال واشار الى هذا الاتصال
بقوله وليس يدخل في ماهية هذا المعنى اتصال او تقدر حيث عطف التقدر على الاتصال
اشارة الى ان المراد به ههنا هو التقدر وعلى هذا فتقريب ما اورده من الدليل فافهم
قوله كان فيه اي حين هو في الوسط عند حركته من الاول الى الثالث كما لو فرضنا بالقوة
والظاهر فرض ثلثة اجزاء والحكم بحركته حين هو في الوسط انما هو لتحقق ما يشتمل
من الحركة القطعية والتوسطية جميعا فلذا تمسك بما يتحقق فيه وسط يمكن ان يتوهم انه
فيه ما بين المبدأ والمنتهى فانا لو توهمنا جزئين ايضا وفرضنا انتقال المتحرك من احدهما
الى الاخر فيتحقق ايضا الحركة فيعلم منه ان الاتصال والتقدر ليس من لوازم الحركة لذاتها
بل انما هو بتبعية المسافة قوله لا يوجب اي يكون منقسمة بالقوة المحضة بكونه بالقوة
باعتبار ان الحركة الواحدة بالشخص لا يكون انقسامها الا بالقوة اذ لو انقسمت بالفعل لكانت
متكثرة بالعدد فنظر الشيخ هنا الى الحركة الواحدة وهذا لا ينافي ما ذكرنا سابقا من ان
مراده ههنا اثبات كون التقدر مطلق يقبل الانقسام للحركة باعتبار المسافة كما لا يخفى
قوله لا يكون مسافة يتحرك فيها المتحرك هذا التنظير لا للتمثيل والمراد ان اتصال
المسافة وحدها اذا لم يتحقق حركة لا يوجب اتصال الزمان وكذا اذا تحقق الحركة ووقف
في اثنائها اذ يكون هناك ايضا اتصال المسافة موجودا ولا يكون الزمان متصلا اما
لعدم وجود الزمان هناك اصلا لانه لو وجد الزمان هناك لكان منفصلا وقد منع
منه الشيخ كما سبق وان كان فيه ما فيه كما سبق منا او لانه اراد باتصال الزمان اتصاله
بالمعنى المقابل للانفصال لا مطلق التقدر على ما حملنا عليه كلامه في اتصال الحركة فقط

ان الاتصال بهذا المعنى لا يكون مع الوقوف في اثناء الحركة فتدبر قوله بتوسط الحركة
اى بتوسط اتصال الحركة او المراد بتوسط الحركة توسطها في عروض اتصال
المسافة لها اوضح فلا حاجة الى تقدير المضاف فافهم قوله وليس عندنا الاتصال
مضافة الى الحركة ظاهره انه ليس للحركة في نفسها اتصال وانما اتصالها هو اتصال
للمسافة ينسب الى الحركة بالعرض وبهذا صرح الامام الرازي في المباحث المشرقية
حيث قال فاتصال الحركة كون المسافة متصلة ولا نعني بذلك ان اتصال المسافة
علة لحصول اتصال اخر للحركة بل اتصال الحركة هو نفس اتصال المسافة
مضافا الى الحركة انتهى ولا يبعد عندي القول بوجود اتصال اخر للحركة
وان توقف على تقدر المسافة او اتصالها فتامل قوله وهذا لا يكون وهنا
سكون هذا انما يتجه على ما ذكرنا من القول بوجود اتصال اخر للحركة في نفسها
واما اذا قيل انه ليس الا اتصال المسافة ينسب الى الحركة بالعرض كما هو ظاهر
كلام الشيخ ونقلناه عن الامام الرازي فيشكل بان مع تخلل السكون ايضا
انه يمكن اضافة اتصال المسافة الى الحركة فتامل قوله الذي هو بذاته متصل
او اتصال الظاهر ان الزمان بذاته متصل وليس نفس الاتصال وكان الحكم بكونه
نفس الاتصال كما سبق من الشيخ على سبيل المبالغة وغرضه من الترديد هنا
ايضا هو ذلك اى الزمان الذي هو بذاته متصل وتحقيق انه اتصال على سبيل
المبالغة لا انه متردد فيهما فافهم قوله فالمتقدم والمتاخر والآن ايضا آه
لا يخفى ان الآن مثال للنهاية واما المتقدم والمتاخر والساعات والايام فيمكن ان
يجعل كل منهما مثالا للانواع بان يراد بالزمان معنى يصدق على كل قطعة منه و
يمكن ان يجعل مثالا للاجزاء بان يراد بالزمان مجموع الامر الممتد فافهم قوله
فالآن في الزمان كالوحدة في العدد لا يخفى ان الوحدة جزء العدد والآن نهاية

الزمان لا جزؤه فالتشبيه ليس بتام ويمكن ان يراد بالوحدة الوحدة العارضة للعدد كالعشرة
الواقع في حقيقة ايضا ليس التشبيه بتام فان هذه الوحدة ليست نهاية للعدد فالتشبيه
بمجرد عروضها للعدد كالنهاية للشيء فلا تغفل قوله والمتقدم والمتاخر كالزوج
والفرد آه لا يخفى ان الزوج والفرد والاثنين والثلثة ايضا يمكن ان يجعل كل منهما
مثالا لانواع العدد ولاجزائه كما قلنا في المتقدم والمتاخر والساعات والايام بالنسبة
الى الزمان فاي اعتبار اعتبرته في احدهما فاعتبر مثله في الآخر ليتلائم التمثيل فافهم
قوله كالعشرة الاعراض في العشرية فكما ان دخولها في العشرية دخول المعروض
في العارض المقدر له فكذا دخول الحركة في الزمان والتشبيه بالعشرة الاعراض دون
غيرها مع صحته ايضا توطئة لتشبيه المتحرك بالموضوع للاعراض العشرة
فلا تغفل قوله وذلك بسبب الحركتين اللتين تكتنفانه لا يخفى ان السكون
المكتنف بالحركتين انما يعرض له التقدم والتاخر باعتبار وقوعه في زمان متقدم
على زمان حركة ومتاخر عن زمان حركة اخرى كزيد الموجود قبل عمرو وبعد بكر
المهم في المقام تصحيح ما هو المشهور بينهم من كون السكون زمانيا وظاهر ان عروض
منه ليس بمجرد دخوله في الزمان على الوجه المذكور بل عروضه له بمعنى امكان عروض
اجزاء فيه يكون بعضها متقدما وبعضها متاخرا كالحركة وظاهر ان ما ذكره لا يفيد
تصحيح ذلك فالظاهر ان يقال السكون في نفسه وان لم يعرض له متقدم ومتاخر
وزمان بل لابد في عروض ذلك من تفرض حركة لكن بعد عروض الزمان عروضه
للحركة يمكن تطبيق كل سكون على قطعة من الحركة معروضة للزمان وبعد ذلك
الاعتبار يعرض الزمان للسكون ايضا بالعرض فحكمهم بكون السكون زمانيا
انما هو بهذا الاعتبار والا فلا يعرض له زمان بالذات هذا على طريقتهم و
نذكر سابقا الى انه لا بعد في تجويز عروض مقدار للامر الثابت ايضا.

استمراره ومع هذا يجري في عروض الزمان السكون ايضا بالذات لكن لا يبعد من القول بكونه
موهوما اعتبار الا موجودا في الخارج فتامل **قوله** فاذا كان تغيرا ما ياخذ المتغير كله جملة
اما ان فرضه كما له لو فرض تسخن جسم مثلا بالتدريج بان يتسخن جزء منه ثم جزء الى ان يتسخن كله
فان هناك الاتصال المسافتي ايضا سواء اشتد مع ذلك السخونة بالتدريج او لم يشتد بل
ان سخونة واحدة تاخذ الجسم الى ان يتسخن بها كله بالتدريج من غير ان يشتد فذلك التسخن
اصلا ففي الاول نوعان من الحركة وفي الثاني نوع واحد وفي الوجهين يوجد الاتصال
المسافتي ايضا بخلاف ما فرضه من ان تغيرا ما ياخذ المتغير كله جملة وينهب الى الا
والتنقص فان له من الاتصال الاتصال الزماني فقط اي يعرض له الاتصال المسافتي
قوله الذي هو اتصال الحركة في المسافة او شبه مسافة بان لا يكون المتحرك
بالحقيقة في المكان بل جزء المتحرك بالوضع يشبه المتحرك في المكان فانه يفارق
الى مماسة بماس متصلة او موازاة الى موازاة بموازات متصلة فما يقطعه
شبه مسافة كما سبق من الشيخ ولا يخفى ان في الحركة من طرف الى طرف التي فرضها
ايضا يوجد شبه مسافة وهو ما يتحرك فيه ما بين الطرفين وهو يكفي لكون الحركة
فاعلة للزمان كيف وما ذكره من دليل الامكانات يجري فيها ايضا فلا وجه للحكم بعدم جواز
مثل تلك الحركة فاعلة الزمان كما هو ظاهر كلام الشيخ نعم لما وجد الزمان بالحركة الفلكية فهذه
الحركات اذا وجدت بعدها تكون متعلقة بالزمان لا فاعلة له لوجود الزمان قبلها
وعدم امكان تعدده ولان تلك الحركات لا يكون الا منفصلة وهي لا يجوز ان يكون فاعلة
للزمان والا لزم كون الزمان منفصلا وقد منع منه الشيخ وان كان فيه ما اشرنا اليه فتذكر
وتدبر **قوله** وقد علمت غرضنا في قولنا الحركات المسافية اي الحركة التي كان لها مسافة او شبه
مسافة كما ذكرنا في الحاشية السابقة او ان الحركة المسافية التي هي فاعلة للزمان هي
حركة الفلك التي لا ابتداء لها ولا انتهاء لا كل حركة مسافية فان الحركات المسافية التي لها

ابتدا

ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان كما سبق من الشيخ فتذكر **قوله** ونوجوده مع استمرار الزمان كله
هو الدهر ظاهر عبارات الشيخ ان الدهر ليس ظرفا اخر ووعاء براسه غير الزمان بل
اصطلحوا تارة على اطلاق الدهر على وجود الشيء مع استمرار الزمان كله والمعية
التي له مع الزمان وتارة على الزمان اذا نسب اليه شيء ثابت كان مع الزمان مستمرا
باستمراره اي نسب اليه معيتهما بشيء كالواجب تعالى مع الزمان في الدهر يشير
الى الاطلاق الاول قول الشيخ ونوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكذا قوله
فكان الدهر هو قياس ثبات الى غير ثبات ويشير الى الاطلاق الثاني قوله
وكل استمرار وجود الى قوله فكان الدهر وكذا قوله ونسبة هذه المعية الى الدهر
كنسبة تلك المعية الى الزمان اي كما انه نسب معية متغير مع متغير الى الزمان فيقال
انهما معا في الزمان كذلك نسب معية ثابت مع الزمان الى الدهر فيقال انهما معا في
الدهر والظاهر انه لا اختصاص لذلك بمعية الثابت مع الزمان بل نسب معية الثابت
الى كل متغير الى الزمان وان كان غير الزمان فيقال الواجب تعالى مع الفلك في
الدهر ويمكن ان يحمل العبارات الاوليان على المسامحة بما يرجع الى الاطلاق الاخير
فيكون الدهر هو الزمان اذا نسب اليه معية شيء ثابت مع الزمان مستمرا باستمراره او
نسب اليه معية ثابت ومتغير مطلقا كما ذكرنا واما السرمد فالظاهر من كلام الشيخ انه ايضا
ليس ظرفا ووعاء اخر وانما اصطلحوا على اطلاقه على نسبة الامور الثابتة بعضها مع
بعض والمعية التي بين الثابتات وكذا على استمرار وجود ثابت لا تغير فيه اصلا
مع غير قياس الى وقت فوقت والظاهر انه يطلق ايضا على الزمان اذا نسب اليه معية
ثابتين فيقال انهما موجودان في السرمد وربما يطلق على الشيء الواحد الثابت ايضا انه
السرمد بمعنى ان وجوده ثابت لا تغير فيه ولا زوال الا ان السرمد ظرف ووعاء
لكن الشيخ لم يتعرض لهذين الاطلاقين الا ان يحمل قوله ونسبة الامور الثابتة

بعضها الى بعض على المسامحة نظير ما ذكرنا فيما ذكره في الدهر فيحمل على اطلاق في
على ما يضاف اليه معية الثابتين فيكون اشارة الى الاطلاق فانه لما ذكرنا دخول فيه
وكل استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقا اه على اطلاق السرمد على هذا الا انه
وان جعل ظرفا وقيل انه موجود في السرمد فليس معناه الا ان وجوده ثابت مستمر
لا تغير فيه اصلا هذا واعلم ان الامام الرازي في المباحث المشرقية جعل من الدلائل
على نفي وجود الزمان ان المعقول من الزمان الامر الذي يكون به تقدم الاشياء بعضها
على البعض وتاخرها بعضها عن البعض المتقدم والمتاخر الذين يمتنع ان يوجد المتقدم
والمتاخر معا فهذا المعنى لو ثبت لكان متعلقا بالحركة بالادلة التي يذكرها اصحاب
ارسطو لكن هذا المعنى قد يوجد في الموضع الذي يستحيل فيه وجود الحركة فان الباري
تعالى لا شك انه موجود مع كل حادث يحدث ويكون قبله لكل واحد من تلك الحوادث
قبل حدوثها ومعا لها عند حدوثها فاذا قطعنا النظر عن سائر انواع التقدم اعني
التقدم بالعلية والشرف والطبع وجردنا النظر الى انه سبحانه كان موجودا مع عدم
هذه الحوادث وهو الان موجود مع وجودها كانت قبليته لها تارة ومعيته لها
اخرى من هذا الاعتبار المخصوص كنسبة سائر الاشياء بعضها مع بعض
فاذا كانت هذه القبلية والمعية حاصلة في حقه تعالى مع استحالة حصول الحركة
والتغير علمنا ان حصول التقدم والتاخر من هذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان
المتعلق بالحركة ثم قال ولا يندفع هذا الكلام بما قاله الشيخ من ان معية المتغير مع
المتغير يكون بالزمان ومعية الثابت مع المتغير بالدهر فيكون الدهر محيطا
بالزمان ومعية الثابت مع الثابت بالسرمد فيكون السرمد محيطا بالزمان والدهر
الدهر فهو محيط بها لان هذه تهويلات خالية عن التحصيل والتحقيق اما اولا
فلانا لما رأينا ان له تقدما وتاخرا ومعية لبعض الحوادث مع بعض ثم اختلفنا في ان

ان هذه العوارض هل هي لاجل الزمان الذي هو مقدار الحركة ام لا فلما رأينا انها ثابتة حيث
لا يثبت فيه الحركة اصلا علمنا ان ثبوت هذه الامور غير متعلق بالزمان الذي هو مقدار
الحركة واما ثانيا فلان هذا الدهر الذي يثبتونه اما ان يكون امرا موجودا في الخارج او لا
يكون فان لم يكن له ثبوت في الخارج بطل القول بالزمان لانه لما جاز ان يكون المعية بين
الثابت وبين ما ليس بثابت لاجل ما ليس بموجود في الخارج جاز ان يكون المعية بين
المتغير مع المتغير لاجل امر ليس بموجود في الخارج وان كان الدهر موجودا في الخارج
فاما ان يكون ثابتا او متقضيا فان كان ثابتا استحال ان ينطبق على الزمان المتقضي
اذ لو جاز ان يتقدر الزمان المتقضي بالدهر الثابت جاز ان يتقدر الحركة بالدهر
وح لا احتاج الى الزمان وان كان متقضيا استحال انطباقه على الثابت اذ لو جاز
ان يتقدر الثابت بالمتغير ويتحدد به جاز ان يتحدد الامور الثابتة ويتقدر
بالزمان وح لا احتاج الى الدهر فثبت ان التقدم والتاخر والمعية على الوجه المخصوص
لا حاجة بها الى وجود مقدار الحركة فبطل القول بالزمان انتهى والجواب عنه ان حاصله
ان قبلية الواجب تعالى الحوادث ومعيته لها معها وان كانت مع استحالة عروض حركة
او تغير له تعالى لكن لا بد من عروض حركة وتغير للحوادث وانتقال من العدم الى
الوجود ووجود الزمان بهذا الاعتبار ولولا ذلك بل كان امران ثابتان لا تغير
في احدهما اصلا نرى انه لا يوجد بينهما نسبة التقدم والتاخر والمعية حتى
نحتاج الى اثبات معروض له بالذات هو الزمان واما ما نقله عن الشيخ فظهر
انه جعل الدهر والسرمد امتدادين غير الزمان يكون احدهما وعاء لمعية الثابت مع
المتغير والآخر ظرفا لمعية الثابت مع الثابت وح يرد عليه ما اورده واما على
ذكرنا من ارجاع ذلك الى الاصطلاح على ما فصلنا فلا يرد عليه ما اورده ومن تتبع
ايضا شكا اخر عليهم اورده الامام ايضا في مواضع اخر من الكتاب المذكور وهو

العقل م

انهم زعموا ان اقسام المعية بحسب اقسام التقدم والتأخر ثم زعموا ان اقسام التقدم والتأخر خمسة فيجب ان يكون اقسام المعية خمسة ثم الهموا اثبتوا قسمين آخرين من التقدم

المعية بالدهر والمعية بالسرمد وذلك يناقض قيل ووجه النقض لا يخفى **قوله**

واذا كان فيه قبل وبعد وجب تجدد حال يقدرها سابقا الى ما فيه وكذا الى ما فيه **قوله** في

السكون يوجد فيه المتقدم والمتأخر فالظاهر انه رد على قول القائل ان يقع ان

امتداد اخر غير الزمان يكون ظرفا للسكون مما لا يعقل بل الزمان كما يكون ظرفا للحركة

يكون ظرفا للسكون ايضا الا ان يا ولا يخفى كلامه بان الزمان اذا اعتبر ظرفا

للسكون يقال له الدهر فحينئذ يرجع الى الاصطلاح ولا يقبل النزاع لان لكل احد ان

يصطلح على ما يشاء فتأمل **قوله** لكن الامور الموجودة فيه في اكثر الامر ظاهرة الحال

الغالب على الناس انهم ينسبون الامور الوجودية التي هي خيرات الى علل قد تعلم

ويتحققون بها غريزة ومدحا وشرفا واما الامور العدمية التي هي شرور فلا ينسبونها

الى اسبابها لهم فاذا ينسبونها الى الزمان ويذمونه لذلك فتدبر **قوله** وقد حرر

ذلك وقلنا انه اعم من الحاصل في الان وما يحصل في نفس الزمان **قوله** بالقياس الى

الحدود المتعاطفة للزمان اي القديم يطلق على ما ذكر بالقياس الى سائر الحدود

المتعاملة للزمان اي الحدود التي تعتبر له التي طول ما بينها وبين الان الحاضر

اقل من طول ما بين القديم المذكور وبين الان الحاضر واما القديم بالحقيقة وعلى الاطلاق

فهو الذي ليس لوجوده ابتداء تمت المقالة الثانية بعون الله تعالى وحسن توفيقه

قوله فمثل الزمان الذي يعرض للحركة وهي من احوال الاجسام ومثل اشياء اخرى

تلحقها الكمية اي ومثل كمية اشياء اخرى تلحقها الكمية اما بالذات او بالعرض

اما بالذات فمثل العدد فانه يعرض لاحوال الاجسام ايضا بالذات واما بالعرض

فكالمقدار العارض لاعراض الاجسام كالالوان بالعرض وكالمقدار في العدد العارض

مع الالوان

المقالة الثالثة في الاحوال التي للطبيعيات من جهة ما لها كم [illegible]

القوى باعتبار ما يصدر عنها فقوله واحوال الاجسام لحقتها تفصيل لما اجمله اولا كما ذكرنا

قوله من جهة كمية الاجسام التي لها او معها الملحوقة من جهة كمية الاجسام

التي لها اي تلك الاحوال الصفات واحوال لها او تلك الاجسام محال لتلك الاحوال

فكما يعرض الكم للالوان باعتبار كمية محالها بالعرض كما ذكرنا والملحوقة باعتبار

كمية الاجسام التي معها اي تلك الاحوال مقارنة معها او تلك الاجسام مقارنة

مع تلك الاحوال فكما يلحق الكم الحركة باعتبار المسافة والحركة ليست حالة في المسافة

وانما لها مقارنة مع المسافة او للمسافة مقارنة معها فافهم **قوله** ومن جهة الزمان

اي ومن جهة لحوق الكمية لاحوال الاجسام باعتبار عروض الزمان لاحوال الاجسام

كما يلحق الزمان الحركة فالزمان كم لاحق لاحوال الاجسام التي هي الحركة فالملحوق فيها

بالذات لا بالعرض كما في سابقه ولاحقه **قوله** وهذا كما في قوة متناهية في

متناهية فان وصفي التناهي وعدم التناهي في اتصافها بالكم فافهم **قوله**

والاحوال التي تعتبر للاجسام من كميتها لما اشار الى مخالطة الكمية لكل من الاجسام

واحوالها اراد ان يبين انه يعرض لكل منهما باعتبار مخالطة الكمية احوال

يبحث الطبيعي عنها وهذه هي الامور التي الطبيعيات من جهة ما لها كم التي عنون

الشيخ المقالة بها فقوله والاحوال التي تعتبر للاجسام من كميتها تفصيل الاحوال

العارضة للاجسام باعتبار الكمية وبيان انها على قسمين كما ذكره وقوله واما احوال

الاجسام تفصيل الاحوال التي تعرض لاحوال الاجسام باعتبار الكمية سواء كان

يعرض الكم لها اولا ويكون هو نفس الكم كالحركة والزمان فانهما من احوال الاجسام

والحركة يعرض لها الكم والزمان نفس الكم والحال العارض لهما انها هل لها

ابتداء ام لا وهل ينقطعان ام لا وكالقوى فانها من احوال الاجسام و

تعرض لها الكمية بالعرض باعتبار ما يصدر عنها والحال العارض لها بهذا

الاعتبار انها هل يصدر عنها امور متناهية او غير متناهية بحسب الشدة والضعف
ثم لما يكون فيها هذا الاسم لى فى توضيح ما ذكره فى هذا الفصل وقد كتب فيه بعض الفضلاء
ما شاء وهذه عبارته قوله ان الطبيعيات هى اجسام واحوال الاجسام اى الامور الطبيعية
منها ان اجسام او احوال للاجسام وللكمية بحسب الطبع كل منهما اى الكمية تكون
للاجسام وتكون لاحوالها اما الكمية التى تكون للاجسام فهى اقطارها واما التى
لاحوال الجسم فمثل الزمان الذى هو مقدار الحركة التى هى من احوال الجسم ومثل اشياء اخرى
كالمدة والعدة العارضين للقوى الجسمانية باعتبار الاثار وقوله يلحقها بالذات او
بالعرض ان كان ضمير يلحقها للاشياء فالمراد منه مجرد انه لا يتعلق بالغرض كونها
عارضة بالذات او بالعرض لان كلا الشيئين موجود ان كان المدة والعدة انما
يعرضان للقوى باعتبار الاثار فلا يكون الا بالعرض وان كان الضمير للاشياء والزمان
معا فكلا الشيئين موجود ان اما بالذات ففى الزمان واما بالعرض ففى الاشياء الاخرى
ثم لما بين ان الكمية تكون للاجسام وتكون لاحوالها اراد ان يبين ان الاحوال التى
تكون للاجسام من جهة الكمية يكون من كلا الكيفين فقال واحوال الاجسام
يلحقها الكم اما من جهة كمية الاجسام التى لها اى من اقطار الاجسام التى هى موضوعة
لتلك الاحوال وذلك كتناهى الابعاد ولا تناهيها او معها اى من كمية الاجسام
التى ليست موضوعة لتلك الاحوال لكنها مقارنة مع تلك الاحوال وذلك كالتناسب
والتماس للاحوال فانها احوال عارضة للجسم لا باعتبار كمية نفسه فقط بل باعتبار
كونه مع جسم اخر فان المماسة مثلا حال عارضة للماس لا باعتبار نفس ذلك
المماس الذى هو موضوع للمماسة بل باعتبار جسم اخر يكون هو مماسا له وهو الجسم
الاخر وان كان موضوعا للمماسة العارضة له لكنه ليس موضوعا للمماسة الثانية التى
هى حال الجسم الاول وكذلك الجسم الاول وان كان موضوعا للمماسة الاولى لكنه

ليس

ليس موضوعا للمماسة الثانية بل الجسم الاول انما يكون مع المماسة الثانية
فالجسم الثانى يكون مع المماسة الاولى وكذا الحال فى نظايرها وقوله واما من
جهة الزمان وكذا قوله واما من جهة القياس او بيان للاحوال التى تعرض
للاجسام من جهة كمية احوالها فان احوال المتحركات من الاجسام انما هى
باعتبار كمية الزمان واحوال المتحركات والمؤثرات من الاجسام ذوات القوى
انما هى باعتبار القياس الى الاثار مع المدة والعدة ثم اشار الى تفصيل الاحوال
العارضة باعتبار كمية الاجسام انفسها فانها اما ان يكون باعتبار انفراد جسم
جسم وهى الاحوال العارضة من جهة كمية الاجسام الموضوعة لتلك الاحوال
واما ان يكون بقياس بعضها الى بعض وهى هى العارضة من جهة كمية
الاجسام التى معها ثم الى تفصيل الاحوال العارضة من جهة كمية تلك
الاحوال وهى اما الزمان والحركة فالاحوال المعتبرة من كمية انفسها هى ان
لها ابتداء وانقطاعا لاى اما فى الاجسام والمعتبرة من الاحوال الكمية
فيها انها كيف يتادى امورا ذوات نهاية من الاثار بحسب المدة والعدة فهذا
غاية ما تيسر لى فى شرح هذا المقام انتهى ولا يخفى ما فى التمثيل لاشياء اخرى
بالمدة والعدة فان المدة ان هى الا الزمان الذى ذكره اولا وانه على ما قررنا
كل من بالذات وبالعرض موجود فلا حاجة الى ما تمحله فى توجيهه اولا
ومما ذكرناه ثانيا فى توجيهه فيه ان الزمان والاشياء الاخرى على ما فسره
اولا هى نفس الكميات العارضة لاحوال الاجسام وليست احوالا
يلحقها الكم بالذات او بالعرض كما هو مقتضى ما ذكره اخرا فالظاهر على
ما نسره ان يجعل الضمير البارز فى يلحقها راجعا الى احوال الاجسام
والمشترك الى كل من الزمان والاشياء الاخرى فيكون اللحوق بالذات

او غير ذوات نهاية
صح

فی ازمانه با لتوطی فی الاشیاء الاخری هذا وقوله ثم لما بین ان الکمیة

آه فیه ان کلام الشیخ صریح فی تفصیل احوال الاجسام التی تلحقها

الکم لا احوال الاجسام التی تلحقها من جهة الکمیة علی ما ذکره فالظ

فی توجیه هذا الکلام من الشیخ ما ذکرنا من جعله بیانا لعروض

الکمیة لاحوال الجسم وتفصیله لسابقه ولا یجعل

قوله والاحوال التی تعتری الاجسام من کمیتها

ابتداء الکلام فی بیان الاحوال العارضة

باعتبار الکمیة وتفصیلها الی اقسامها

کما ذکرنا ثم لا یخفی ان فی حمل قوله او

معها علی ما ذکره من

التکلف بخلاف

ما ذکرنا فتدبر

قد تمت الرسالة الشریفة المتعلقة بالطبیعیات من کتاب الشفاء

تصنیف الاستاد المحقق والنحریر المدقق وحید دهره وفرید عصره

الکامل فی فنونه الجامع بین رتبتی العلم والعمل التقی النقی اقا جمال

دام ظله السامی ابن الفاضل الکامل العالم العامل استاد

الفضلاء ابو الاذکیاء جامع المعقول والمنقول حاوی الفروع

والاصول صاحب المصنفات الدقیقة والافکار اللطیفة

المستغنی عن الاطراء فی الالقاب اقا حسین الخوانساری

المشمول برحمة الله البارئ فی یوم عرفة سنه مائة وست

بعد الالف من الهجرة والکتابة والمقابلة کلتاهما علی نسخة الاصل

الفاضل العالم العامل الاوحد الالمعی الفاضل ابن الافضل الاکمل سلمه

المکتوب بخطه الشریف والمرجو من الله تعالی ان ینفع بها جمیع

المحصلین ویمد ظله علی رؤسنا وارؤس الطالبین ویجعل

العلماء مفتخرا بوجوده انما بحق محمد صلی الله علیه واله النجباء النقباء



